



الشرف الوفي
في علم الفقه والتاريخ
والنحو والعروض
والقوافي مطبوع

تصنيف إسماعيل ابن أبي بكر المقرئ رضي الله

عنوان المخطوطة: الشرف في معرفة علم الفقه والتاريخ والنبوغ
والعرفان والقوافي

المؤلف : إسماعيل بن أبي بكر المقرئ

تاريخ النسخ : ١٥٩٤ هـ (تاريخ الطباعة)

عدد الأوراق : ١١٤ ص

المقاس : ٣٠ x ٢٣ سم

نوع المادة : كتاب مطبوع

الرقم : ٧٠

مخطوط المشرف العوامي في علم الفقه
والفرائض والعقود والعروض والقوانين
اسم المؤلف اسماعيل ابن ابي بكر المقرئ
سنة التأليف ٨٩٤ هـ



٥٥٥
عنون الشرف الوافي في علم الفقه
وبحسب التصحيح والعروض والقوافي تصنيف
الشيخ الامام العالم العلامة وحيد
دهره وفريد عصره اسماعيل
ابن ابي بكر المقرئ رضي
الله عنه ونفعنا به
امين
م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يلهي عنه شيء	والله اعلم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
معبود الخلق الا الله	ولا اله الا الله	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
ربنا ما رفع من نار	قلع واضاء نور	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
تنتضي به الامه قد	الله والى عليه واشرف	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الفضله في صام	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
لعماد مما حفظ	به عليهم اركان الاسلام كالحج	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
يجمع تحصيله	الانام الابعلاء اعلام يدلونهم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
فضل يروي عن سنة	نبيه الخار من البرية	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
هذا نعت وصفته	اهل الله وخاصته بهم تحفظ شريعة	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
البك هادي لاضالين	لامضلين وادخلنا في رحمتك اجدين	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
كن كنه لم اسبق	اليه الله مختصرا في الفقه	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
امر على هذا	نعمه من الله لا يوفي شكرها	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
يدعيه بليغة منها	من تاريخ الدولة الرسولية وشي من	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
واحراف معدودة اذا	من اوائل سطوره انظمت عروضان هذه	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
جمع جمعه من اخر كل سطر	في علم القوافي فانفتحت هذه	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
من تاملها	لاعلى منوال ورعت لها مر	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
وجاءه مؤدبا وجاء	كتاب الظهارة الماء ظهور وطاهر	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
اكل ما باقى على صنفه	ن غيره ونعتى بالطاهر ما استعمل في	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الغش تغش ولا يش	اليه حاجة فان تغش بالاجاسة تغش	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
ناله ولم يغش	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الاستعمال له في جميع	وقيل في الصيغ خاصة باب الاتية	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
سراء كانت خشبا	الامن التقدين وبكره الضيغ بهما الا	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
لكنه وان كان	ماقة هاربه تصيح وان تجس بعفها ولم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم

طهارته طنبا باب السوا	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الفسم بما يؤذى	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
تداوة وكل خشن	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
السوا لما فيها من	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
مغسول من وجهه ولو	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
لازمها الى فراع غسل	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
كرهت للاصائم افداء بر	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
افسوا انه بثلاث غرفات	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
لو كان في ثبات الحبة	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الوجه وحدوده فكذا	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
شعرا وشعرا واجب	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
رأسه ولا يجزى ما انحدر	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
فيها كلها فر	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
اما التشيف فقيه وجوه	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
سبيل الله قتل	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
مسافرا ثلث ولا يشترط	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
على الخروق في القول	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
يحدث ولو مسح مسافرا ثم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
له الا مدة مقبم وظهو	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
بدا بالسر الماسة	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
ندب مسحه خطوطا وا	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
الحف واسفه وتقليل السام	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
عادة وتلا من رجل وامرأة لا	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم

ن	تأى عنهم ذلك بالحق و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يفتي	وا	البعيد اذا اخبره علم وقال	ال
ن	تأى القبله هناك قبل	الخبر	وان اخبره بجهد فلا ومن صلى	بو	سط الكعبة او عليها صحت	ت
س	صلاته اذا صلى و	الدين يديه	سنة متصلة فان لم يكن هناك	ك	سنة فلا ومن بان له الخطا	ا
ف	في استبانه اعا د	و	الله اعلم (باب صفة الصلوة)	وا	لمصلي يمين الفريضة بالنية وانما	س
ا	الزموا التلقا ويعين الرتبة	لما	في بها وبكى لغبرها نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويوازي	ي
ل	لفظ التكبير بالنية و	رفع	اليدن بالتكبير الى التكبير وبعد ذلك	ك	بضعهما تحت صدره ولا بأس	س
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم يأتي بدعاء الاستفتاح	و	يتعوذ ويقرأ الفاتحة وهو و	و
ي	يرتل وقرأتها فرض والخبر	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يقرأ	حو	نه في الجهرية على قرائتها واما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا	وجد	الامى من علمه الفاتحة تعلمها واذا	ك	اجب فان عجز عنها ابدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدرها من	سأر	القرآن فان عجز فذكر فان عجز	فو	قولا بقدرها وعليه ان يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الان	تبلغ يده ركعته مطمئنا واذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل	ر
لا	لا لئلا الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان ربى العظيم وهو	و
خير	خير ويكره ثلثا فاذا ا	تى	بذلك اعتدل حتى يطمئن و	ذ	لك فرض والوصل	ر
ل	لعبا تصمد والذكر المعروف	الى	اخره سنة ثم يسجد سجدة واحدة ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و	و
ل	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى و	ال	جل يستحب له الجفافة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنساء	ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	فى بالسجود المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لد والدخول للبلد والخروج	ن
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضد	ان يجلس مطمئنا ويندب اخراج اليمنى ظاهرا	او نصبها	وافتراس اليسرى ولا يتخفا	فا
ت	تلك الهيئة فلو ا	خرج	رجليه من تحت كرا لاني اخر الصلاة وباتي	بالا	ذاكر ثم يسجد ثانية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستحبها الاكثر ولا تخا	لف	ان الثانية في جميع ما روى	و
س	سنة وفرضا كالاول ولكن لا	بو	فى فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	وجر	ت السنة ان يشهد وهو	هو
م	مقبوض اصابع يمينه و	ن	المسجد على فخذه واليسرى مبسوطة وليسر	ها	هنا بالجهة عند الحرف الذى	و
ي	يثبت فيه كلمة التهجد	منه و	التشهد الاول سنة باقى فيه	با	اصلوه على النبي ونهى	ي
ا	ان يزيد عليها وقيل هي	دخاها	التي اضافت تركوا التشهد الاخير فرض و	لباه	ت فيه بالصلوة على الال ويستحب	ب

ل	له ان يدعو اخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين	والا يبار	سنة وفى وجهه لتسا	نا
ض	ضميف يجب الاول	وفرقي	بين الركعات باخصاص الاوليين بالسورة و	ارقع	للمصوت زيادة على	على
ر	ركعتي اخرها وثانية الصبح	فيها	الفستوت بعد الاعتدال واذا تزلت	بالا	نام نازلة استسبها وها	ها
ب	باعتقوت سواء اصاب	اموالا	او اديانا (باب صاوة المنطوع) لا يثا	لف	فى ان الصلاة من افضل	ل
و	وجوه القرب وانها	عظيمة	الثواب والتهجد وسط الليل افضل	والنصب	بقيام كل الليل اطلق	قى
ال	الكل القول بكراهته	وطلب	التفأل فى غفلات الناس واخفا	والخفض	به افضل ومنه ما خصص	ص
قى	قيامه وشرع فى	جاعة (وا	ضله العبدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء والا	ضله	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعد هذه للرواتب فيأتى	من	قبل الصبح ركعتين وبعد الظهر ركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهذا	و
ض	ضابق فى اثباتها بعض	ا	العلماء وركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	ليا	ت بالوزادى الكمال هو و	و
ا	ان ياتى بثلاث واقل ا	لامرا (ن	بصلية ركعة واكثر احدى عشرة وصلوته	ركعتان	ركعتان واثنون بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه فى النصف	الا	خير من رمضات والغنى وهو من	ركعتين	ال لسان وتخصه من ورد	رد
فا	قادم المجد ركعتان	ما	لم يجلس باب سجدة التلاوة وهى اربع عشرة	سجدة اثنان	منها فى الحج ومن يعرف	ف
طا	طالها انها للشكر فا	ن	سجد احرم مكبرا راقعا يديه بسجدة لا	سجدة اثنان	وفى النقول السراج	ح
ل	لا يشهد بل يسلم	ومهم (ه	ن قال يشهد من سجدة فى الصلاة كبره	وى) والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	د
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة او الدفع عنه ضرر او عذر سجد	الجميع	نكرا ويشطط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المشروط فى الصلوة (باب ما يقصد	ا	اصلاة) حديث الساهى والعابد	مد
س	سواء فى ابطالها وكذا	مبا	شمة النجاسة فان وقعت باسنة فتعاهد فوراً	فكاً) انما	منها وتبطل بكشف الشدة فلو و	و
ا	ازالتها ربح فستر البيا	رز	على الغور لم تبطل وتقطع النية و	بالو	عند يسطمها الى	ل
ل	لقبائغائب وبالحروج من	الدين	فلو ترك فرضا من فروضها عسدا	او	زاد ركعتا فعلها من	ن
س	سارها او تكلم بحرفين مثل	ين	او يحرف مفهم مثل فى حامدا بطلت	وقعه	تداعمت اذا ضمها فى	ي
ا	الصلوة او تخرج مختاراً فا	ير	زحرفين وتبطل بضحك استدعا	وجره	لا يضاغيبه ولو يكون	و
ك	كثير اطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بعدم الاكل و	با	لفعل الكثير غير المقصر فى	فى
ن	نعم سهو كعد ولا ياب	س	باصلاح الرداء ونحوه وبكره الالتفات و	لها	نما وهو قارخ الصلب	س

جزء من السجدة من السجدة من السجدة

جزء من السجدة من السجدة من السجدة

جزء من السجدة من السجدة من السجدة

جزء من السجدة من السجدة من السجدة

ج جيم ركنين ركعتين و من احرم مسافرا ثم اقام او عكسه او
 ز اقام مصليا غير ذي سفر اولا يعلم حاله فصلي خلفه ا
 ن او وهو مسافر اتعده في بلد اربعة ايام صحاح اتم و المستقبل
 م ثم اقامه بقصر ولو سنة فاكثري القديم والمذهب انه يقصر
 ال الصبح وال جمع عشرة في وجه والمسافر الجمع (روية) دم واخر
 ب يوقت احدهما ومغرب و عشاء كذلك وللتقديم شروط وهو
 س سابقة وان ينوي ما ار اده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و مر
 ي ينوي الا ان ياتي بعين تية الجمع في وقت الاولى قبل فو
 ط طرأت وهو سائر اخر و تابدلك السنة بصلاة الخوف هي اتوا ع
 م من القبلة وحارب عدو افله مباح رتبهم الامام صفين وصلى بهم ثم
 س جحد في الثانية بالآخر و حرس من لم يجحد ثم لحق به ولو ظهر له
 ت نجاة القبلة احرم و صلى بفرقة ركعة ثم فارقه واتمت و اخر
 ف في تنهده فيخرجون بما بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو ف
 ع على الصحيح الاولين ركعتين واوليك ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا نو
 ن لنا قول يوجب فيها و له مستند من الكتاب اما اذا اتهم ا
 و فاعلم انهم يصلون رجلا و ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح و صب
 ن نعم لو تلطخ بها شيء و كان مستغنيا عنه القا (باب صلاة الجمعة) ووجوبها له
 ثم ثم الذكوة وان لا يكون بهم رفق وان يكونوا مقيمين في البلد وفعل
 ا الجماعة ويكون المذخور محضا اذا صلاحها وهو مخير ومن خالف الامر
 ن نسي من الاصدار وفي ظنه ان الجمعة لم تقسه لم يصح في قول مجزوم
 ي يومها السجدة في وقت وصلي فيها جماعة باربعين ذكرا مكلفا حرا و
 ه هذا الذي تعناه ار با بالادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة والفاعل
 ا ان كان اماما خطيبين شائئين للحمد والصلاة على النبي والوصية مرفوع بذلك صوته ويقرأ في احد

جز جزئها ايئنه والاشا رة بالدعاء الى المؤمنين في السابعة ويشترط اذ
 ا الخطبة الا بالعدد الذي جا في الجمعة ومن قيام والعمود
 ر استعملتها العرب و هل يجب التزيين الصحيح لا يجب وندب نصب
 م مسلما ويجلس للاذان و قد تدب ان يعتمد على سيف او قوس ولا يتركه ابدا
 خ خبير في الصلاة ولا يبا س باظهار الغضب والجزر والجمعة ركعتان مثل
 ب بالجمعة والمنافقين و الله اعلم (باب هيئة الجمعة) يس غسل
 و وجهه للخروج ويحري بعد رو ية الفجر والسنة ان يذلف لها الرجل
 ن ثوبا ويغلب عند روا حه وبأخذ من ظفر وشعر ويلبس احسن ثيابه
 ال اليها بكبيرة ويقرأ الكهف في يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة رفعت
 ع على النبي فيه وسأل الجنة والمفسرة واذا حضر الرجل والامام يخطب فلا يكون
 ر ركوعه الانحية المسجد ثم اخففها ويسمع او يذكر ان بعد ولا يتكلم بشي
 و ولو ادرك جماعة ركوع الثانية لحقوا به وانسوها جماعة واعتد لها اتهمها لانه
 ض ضعفه يحرم بالخبر والذي قشا بين العلماء صحته انه يحرم بالجمعة لانه
 و وافق امامه في الحسا ل (باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي نصبت
 ال الرجال والنساء والصبيان لغوا في اظهار الريشة وتطيف اثياب
 ض ضو النهار بطلوع الشمس ثم دتمدا الى ازالا ويتكلم بتقديم الاضحية لانها
 ر ركعتي الفطر وقت اد اضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو منقول
 ب بان الصحيح ان اراد اجرا وتقر بابكر اليها وهي ركعتان الاولى يكبر بها
 و وفي الثانية يكبر خسا و يرفع اليد ويصلي بثناء واقترت و
 الخ الحواطر فيها يسا لد عاد الى الثوبة واخراج الغطرة ان كان الحسا ضر
 ب بالاضحية في عيدها وندب ا ن يستفتح الاول بثنع تكبيرات وندب ب
 ن ندب التكبير ليلتي العيدين ومنو في وقته يكبر في النازل والساوي وعند ال
 ا الى الاحرام بصلوة العبد في القول الحسن الصحيح والحاج لا يكبر لانه الاضحية بل يد

باب في النكاح وما يتعلق به من النكاح والطلاق والنفقة

باب في النكاح وما يتعلق به من النكاح والطلاق والنفقة

باب في النكاح وما يتعلق به من النكاح والطلاق والنفقة

باب في النكاح وما يتعلق به من النكاح والطلاق والنفقة

ب	باب في النكاح وما يتعلق به من النكاح والطلاق والنفقة	ق	قوله وإذا وجد بعض الميت	رفع	وجهر ولم يجز تركه	رك
و	وسل عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلوة على القائب	وغيره	مع انجاش منهور وحكم	م
ن	القطا الذي لم يجر له ماء و	ثا	عشر يوم يغسل ويكفن بلا صلوة وان لم	يلعبها	كفن ودفن والشهيد اذا	ا
ق	قتل في الحرب وما اتفق القربى	نوار	ادوا غله والصلوة عليه لم يجز	اذا	بقي حتى انقضت لم يبق	ق
ط	طريق الاغصه وان اختلف	بعين	موتى المسلمين كفار ولم يتسبوا	كان	المصلى ينسوي باقالب	ب
ق	فرض الصلوة على من	حط	قبله ان كان مسلما (باب الدفن)	ا	ذا حملت الجنائز فلا فضل	ل
ا	الشي امامها والدفن فرض	على	الكفارة والرجال اولى به والتقديم على ترتيب	سما	هم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعيق سنة لانه	حصن	ويحسد ويسل من قبل رأسه	و	يفتح على يمينه مستقبلا ويجعل	ل
ق	قالب ابن تحت رأسه فلا	نعر	رهنك بل ياشترى ثمنه الارض ويدفنون	احدا	واحد ولا يردف	ل
ا	اشان الاضرورة ويغسله	في	الحدا افضلها واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينش ما لم يتغير والتوجيه	ل
ط	طريق القبة واجب والنفا	ر	انه ان لم يستقبل به يش وتصب اقبرو	زيد	ارتفاعا عن الارض شيئا ولا يباح	ح
م	مغلة ولا يمسها ورا	بيح ولا يبيع	صص كله مكروه وزيارة القبور تستحب من	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور	ر
ت	تركها وسلم عليهم و	الاو	ان يأتي بالاثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعد ثلث والجلوس لذلك	ك
ح	حتى يغسله الرجا	ل	يكره والتعزية هي الحمل على الصبر و	زيد	فيها الدعاء للميت وله	و
ر	رعاية الميت وخبر الهدا	و	يعرى المسلم بغيره الكافر والكافر بالمسلم	ا	استدعا للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء بالسر	استولى	عليه لكن يحرم اذنب والمظلم	بالا	يدي وغيرها وسواء قبل	قبل
ي	يموت الميت او بعده و	عليه	ان يستحب ويستحب لغير اهل الميت في	بتداء	حزنها ان يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليتهم (باب الزكاة)	وسأرا	ركان الاسلام من قال	ل
من	منكر او جوبها كثيرا	جا	علا ولا تجب الاعلى مسلم حر لا العبد	لانه	لا يستقل بملك ولا الكافر	ر
ال	الا الميراث فيجب ان يؤ	دي	زكوته اذا ابقينا ملكه وفيه خلاف و	خبره	واحكامه تروى	وي
ف	في بابه وفي الغصب و	الا	جرة قبل استيقانها قسولا	و	تجب في المواشي والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض انعارة و	ولي	الصبي والجنون يخرجها من مالهما و	حر	تم منعها وتجب ايضا	ا
ص	ص صدقة العدن والركن	نم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كمل	ل

له	له نصاب ولم يخرج ثم	دخل	الحول الثاني ولم يرد له شيء (باب صد	قذ) ا	لواشي) لا تجب الا في النكاح	م
ال	السائمة التي لا تصنع	صنعا	اذا تم الحول عليها ولا حول للسخال الا	لجر	ي في حول الامهات وقيدوا	ل
ص	صورة الوجوب	في	ذلك يلوغ النصاب فلا تجب في الخمس	وهي	اول نصاب الابسل	ل
غ	غير شاة وفي عشر شاتان و	الحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلث وفي عشرين	من	الابل اربع شاة فاذا	ا
ر	رضى بان يخرج بمسيرا	من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض	وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع	ل
ا	القول فيمنه ان بنت	السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون	وعلى	ست واربعين حقة	و
ر	وهي ما لها ثلث سنين و	المذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت	الى	احدى وستين بخذعة وهو	و
ن	يكون سنها اربع سنين	وفي	ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين	نشان) وعن	مائة واحدى وعشرين يبيع	ح
ر	ثلث بنات لبون ثم يغير	سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون	و	في كل خمسين يحضر	ر
ح	حقة والوقص عفو وان ا	تبع	النصاب وانفق فيه فرضان كالثنتين	الكا	فيها اربع حقات ومك	ك
ر	رؤس خمس من بنات اللبون	وار	دنا اخراج احد هاتين الاغبط وبصر	في	في ثلاثين بفسرة	و
ك	كاملة تباع وفي ا	بعين	سنة لتبيع سنة وللسنة متسان و	البا	في يكون فيه آخر	ا
تب	تبعا في كل اثنين و	آخذ	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم القسم	وتا	في اقسام نصبه اربعة اول	ل
عد	عدد اربعين وفيها شاة و	بعد	قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاة	القسم	الثالث مائتان وواحد	د
ها	هذا فيه ثلث فان جاوز	ذلك	في كل مائة شاة ولا يؤخذ مرض	ومذ	اكبر ولا يبيع د خيل في	ل
س	سليمه فان حصل	التفكر	في الواجب بان كانت كلها مبيعة او ذكورا	ل) و	ان كانت مكلها صغارا	ا
ا	اخذت صغيرة واذا اشركا	في	نصاب اولم يشركا الا بينهما	مذ	دخول الحول ان السال	ل
ك	كمله مشترك في المراح و	ا	المرح والمشرع والفعل والراعي والمحاب	قالا	زم لهما حكم ملك مطلق	ل
ن	نكمل نصاب احدهما بالآخر و	لحرم	لو كان مبتدأ ملكهما ثم خلا في صفر فاحكا	م	الخاطئة لا يصدت	ن
ت	تبعها الا في العام الثاني	وفي	ما بعده ويتراجعان فيها ما خذه الساعي	ورب	السال لا يلزمه تسليم	ما
م	من خيسار ماله فان سمع و	آخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النباش)	هذه	الزروع ما ادخرتها وحصل	ل
ال	الاقنيات به وجبت الزكا	و	فيه اذا كان مما يذبحه الا دميون و	كلها	سواء في الحنكم	م
كا	كالخنة والشعر ونحوهما و	قد	الحنوا بذلك القطنة وما التار فيستحب ان	تجبر	ي في هذا الحكم ويخرج	ج

منه من اهل سنة اجريه بعد الاجرة

منه من اهل سنة اجريه بعد الاجرة

منه من اهل سنة اجريه بعد الاجرة

منه من اهل سنة اجريه بعد الاجرة

م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافق الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجا	س	ما لم يبلغ فصاها والقدر	ر	مس
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار حتى اوسق و	ب	ذابدها	ي	ت
و	وعاينه وقشره كالرز ونحوه	ف	صاها عشرة ويكمل النصاب بمره عام وزرع	ف	العلماء انه الاصح	ح	ف
ه	هذا اذا حصلت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالطر ونحوه فان	ر	ظهر	ر	ع
و	ومؤنة مثل السق	ب	صنع الدواليب ونحوها فصف العشر وان	ك	هذا وهذا اخرج ذلك	ك	ل
م	نقطة على ماسق	ب	او غلبه (باب زكاة	د	راهم والدنانير الذهب والفضة	د	ن
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصابا فزاد فزاد	ا	الحول وفي ملكه اما	ا	س
ف	فضة مائتا درهم	ا	وذهب عشرون مثقالا ربع العشر ولا	ل	تكميل احدهما بالآخر بل	ل	ت
ا	الردى من انواع يكمل يا	ل	نها ولا زكاة في حلي مباح (باب زكاة	ر	وض) من اشترى للتجسس	ر	ا
ع	عرضا بنصاب	من	الاثنان بنى حوله على حول اثنان وهذا	و	في الاثنان وروى	و	ج
ل	لا يصح في وجبه	م	ح بانه لو اشترى بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للثبته او	و	ز
ن	تفقد دون النصاب	فا	ن حوله يتعقد من وقت الشراء و	ا	لورد الى التمسك في اثناء	ا	ا
س	سنة وهو دون النصاب فا	دار	للتجارة واشترى به اسنائف الحول و	ل	يقوم برأس المال ان حصل	ل	ثم
ت	تفلكه بفقد والا فبفسد	ا	بلد والربح تابع للاصل ما لم ينقض	ن	ملك ماله او باع من	ن	ا
و	هذه الساعة نصابا وقصدا	ا	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	فا	الى التجارة اصنافا	فا	ل
ا	اخرى لها لم ينقطع الحول	و	الله اعلم (باب زكاة	ا	لمعدن والركاز) من اخذ	ذ	هز
جز	جزأ من اثنان وكان ما	قبض	نصابا من معدن في ارض يملكها او لم يقع ا	سم	الملك عليها لاحد فالاصح	ح	ج
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	ع	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا يكال النصاب ان استمر	ر	و
د	ولم ينقطع العمل وان كلف	ا	بى العمل لغير عذر لم يضم وان كان ذ	ا	ك اعثر ضم فانه لم يترك	ك	هو
ب	بعد وثقه الركاز ونسأ و	ل	في اشراط النصاب وعدم الحول بمحكم به و	سم	الركاز يقع على مادفنه	سم	م
و	ملك الجاهلية ووجد في موان	وا	ن كان من دفين الاسلام فهو لقطه	فا	ان كان جاهليا واحبا	فا	فا
ار	الرجل الارض ملكها	ود	خل الركاز في ملكه فان باعها لم يملكه	الثاني	وواجبه الخمس وهذا القول	ل	ع
جز	جز اجزم العلماء به بلا دفن	ع	ومصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	ي	ي وجوبها على من هو و	ي	

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ي	يؤمها واهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزى الاخر القبيح	الا (مين	ويكون من نحل صدقة النصد	ق
ل	له واحد اكان او	عشر	على قدر الحاجة وله اجر عله واختلف الا	خيار	في القسبر ومبذهبنافي	ي
ن	لغته انه من ليس له	من	المال وانكب ما يقع موقع من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمساكين عند	د
س	ساراجها بان لم يقعه العجز	العمدة	الغربة بل يجد بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون	ي
ت	قول والبيت محكمة فخرمه	و	لو ادعى انه غريب كسوب	وكان	غويا قبل منه مجرد مجرد	ي
ة	هذه الدعوى بلا يمين	فيها	ثم المؤلفة وهم كل مسلم ضعيف التبة اذا	وليت	اليه خيرا حسن اسلامه او	او
ا	اصيل في الشرف تربي اسلام	اخوته	ونظرانه باعطائه وقوم اذا اعطوا فاعلوا	وامل	في الاصحاب من هو مردف	و
ج	جراهم باهل الصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا	ا
ا	الصف جـ مع بين	سنة	الغزاة والمؤلفة فبعطى بها وبمضهم	يقول	المراد ان القسوم	وم
س	ساووا للثلاثين فتخبر في	احدى	العتيقين اما مع الغزاة او المؤلفة	ان	شأنهم المساكين وابس	س
ت	تقبل الدعوى من	و	احد للكتابة الايبنة او اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدى فلو امسا	سا
ع	عليه مائة ووحيد	حين	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم	ثم
م	من غسرم ما لا يصلح به او	ادم	بين الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انصب	بها غيره والغرم المجرد	المجرد
ل	لمصلحة نفسه لا يزداد فيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة وا	زيد	هم وصف بانهم الذين لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	لغنى وغيره وابن السبيل المسافر من اراد	بان	يسافر لغير المعاصي	ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	ادماجته ذهبيا وايالا اذا ثبت حاجته	ورفعت	بها اليينة ولا تحلل	ل
ز	زكاة الخصال في	الدين	ولاها شئ ومطلبي (باب صـ	قا	ن التطوع) الصدقة لا يجوز	ز
و	وهو محتاج اليها مثل ا	بن	وغيره ممن يجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس الصبر على الازمه	مه
الم	ثم اذا اتى على ماله و	عمد	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لزم فان فضـ	من
ا	الكفاية شئ فالوجه	الحسن	ان يصدق به (باب الصيام) قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من اركان الاسلام	قد	قوة الهلال او استكمال شعبان ثنتين شرط	لان (يـ	صل الوجوب ويقبل فيه عدل	ل
ر	راه فان قامت عند القا	منى	يلتص في يوم الشك امسكوا وفضوا	ومثله	في الامساك مفطر راح	ح
م	مسافرا الى بلد بعيد	عنه	في سفينة فوجد اهله صاياما واخرى الاسير	اعل	بصادفه الشهر او شهر	ر

عر	عرفة وعاشوراء كذلك وا	دا	منه مستحبة والايام البيض وسنة من شوال	(ومن) اصبح	منطوعا بصوم او بركات	ت
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى	فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضعيف ومن دخل في تطوع	الحج	والعمرة لزمه اتمامهما والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشريق لا يعمل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	و (يكره	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	الندى ويات	ويستحب لكل وقت الا	ا
ا	انه في العشر الاو	خر	من رمضان افضل لطلب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انها	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخر	ج (منها	ومن ليلة الثالث والعشرين بشرطه التبة	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او	في	تذرو من نذرا اعتكاف مدة متابعة لزمه ان يبا	ر	عليها فان او جيت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى الباز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج ليض لا يمكن	ل (زوا	الاعتكاف عنه او عدة او ادا شهادة تعب	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ح
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	في	امر له منه بدكا لزارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التابع وبطل فيه	هـ
و	ولو خرج من المسجد الى	البر	او جامع امراته عاندا بطل اعتكافه	وما (كا	ان في حد المجدا لا يضر وذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	والمرأ	في على يابه ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	بماوك بغير قول	قول
م	مولد وزوج والمكاتب انبر	كب	ذاك بلا اذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	قصاره	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بها	ا
ت	توجه عليه اذآله	في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	ا	حرامه الى الغرض ولا يبين الاعلى	من	هو مسلم بالغ حر مستطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب ا	لبحر	على الظاهر اذا لم يجد طريقا و	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للزند وياتى الصبي	بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلوليه ان يحرم	م
ن	نسيابة عنه والصحيح ان ما	يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفاية ونفقة	زيد	اعلى نفقة المضر بصرف	في
م	من مالـ الول	ثم	الاستطاعة ثوعان احدهما من كان	قائما	بجسه صحبها واجدا	ا
س	سار ما يحتاج اليه من ز	د	ونحوه ذهبيا والبا ثمن النثل فان	رفعت	فمنه عن ثمن النثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مد	خل	لوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فعلها فان كانت	كدة	منه على مائة القصر فلا بد من راحة	لانه	يشق عليه المشى والسهم	ج

في سوطه اراحه وان كان
مقتروا النوع الثاني شيخ
في غيره ولد لو امره ما
عشرة ومن كان
والثمة وعشر الحقة في احرم
لال التمتع افضل ومن تمتع
البيات لزمه دم فلو
ترك البيات والقرن الطار
ساكننا وكذلك قري
تتم الحج ثمة واستكا
هذه في القضاء وبين ما
الذي ذو الخليفة والسامي
جاء على غير ميثاق يريد
زارا لبيت ناسكا فجا
البيات قبل التسك والاحرام منه
مكشوف الرأس بعمره او
القصه بعد ان يتطيب
عرى اول وهو الاح
ومن احرامه حج وعمره
من صعود وهبوط وعند دخلا
طلب من الله ماشاء من دفع
ويحرم لبس الخف
هذا حكم اللباس وا
ملبوس حرام على
الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيلة لاشعرا

في سوطه اراحه وان كان
مقتروا النوع الثاني شيخ
في غيره ولد لو امره ما
عشرة ومن كان
والثمة وعشر الحقة في احرم
لال التمتع افضل ومن تمتع
البيات لزمه دم فلو
ترك البيات والقرن الطار
ساكننا وكذلك قري
تتم الحج ثمة واستكا
هذه في القضاء وبين ما
الذي ذو الخليفة والسامي
جاء على غير ميثاق يريد
زارا لبيت ناسكا فجا
البيات قبل التسك والاحرام منه
مكشوف الرأس بعمره او
القصه بعد ان يتطيب
عرى اول وهو الاح
ومن احرامه حج وعمره
من صعود وهبوط وعند دخلا
طلب من الله ماشاء من دفع
ويحرم لبس الخف
هذا حكم اللباس وا
ملبوس حرام على
الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيلة لاشعرا

في سوطه اراحه وان كان
مقتروا النوع الثاني شيخ
في غيره ولد لو امره ما
عشرة ومن كان
والثمة وعشر الحقة في احرم
لال التمتع افضل ومن تمتع
البيات لزمه دم فلو
ترك البيات والقرن الطار
ساكننا وكذلك قري
تتم الحج ثمة واستكا
هذه في القضاء وبين ما
الذي ذو الخليفة والسامي
جاء على غير ميثاق يريد
زارا لبيت ناسكا فجا
البيات قبل التسك والاحرام منه
مكشوف الرأس بعمره او
القصه بعد ان يتطيب
عرى اول وهو الاح
ومن احرامه حج وعمره
من صعود وهبوط وعند دخلا
طلب من الله ماشاء من دفع
ويحرم لبس الخف
هذا حكم اللباس وا
ملبوس حرام على
الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيلة لاشعرا

في سوطه اراحه وان كان
مقتروا النوع الثاني شيخ
في غيره ولد لو امره ما
عشرة ومن كان
والثمة وعشر الحقة في احرم
لال التمتع افضل ومن تمتع
البيات لزمه دم فلو
ترك البيات والقرن الطار
ساكننا وكذلك قري
تتم الحج ثمة واستكا
هذه في القضاء وبين ما
الذي ذو الخليفة والسامي
جاء على غير ميثاق يريد
زارا لبيت ناسكا فجا
البيات قبل التسك والاحرام منه
مكشوف الرأس بعمره او
القصه بعد ان يتطيب
عرى اول وهو الاح
ومن احرامه حج وعمره
من صعود وهبوط وعند دخلا
طلب من الله ماشاء من دفع
ويحرم لبس الخف
هذا حكم اللباس وا
ملبوس حرام على
الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيلة لاشعرا

ر	طرق آمنه من غير	اسم	طرق الحرم وكذا العاجر عن الشيء وان يكون	في	سوطه اراحه وان كان
و	له مسال - يستأجر به او	كان	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	عسا	مقتروا النوع الثاني شيخ
ي	يجوز كل يوم ان ينشئ	و	فحب عليه ايضا ويجوز التبا في التطوع	كره	في غيره ولد لو امره ما
وا	له شهور شوال قالوا	نصبت	بالحج في غير اشهره لم يصح حجه وقد	محرم	عشرة ومن كان
ل	لوا الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل	قا	بحجة في غير وقتها انعقد عمره والافضل	مليا	والثمة وعشر الحقة في احرم
ح	مطل بل حج من عامه ولم يحج	يما	افاق فاحرم بعمره في اشهر الحج ولم	وهو	لال التمتع افضل ومن تمتع
ر	لم يوجب شي غير	لانه	دال الميثاق واحرم به او كان حاضرا لم يلزمه	عا	البيات لزمه دم فلو
كه	وان حاضره من كان بمكة	خير	على الحرم يلزمه دم دون حاضره كالتمتع وا	ري	ترك البيات والقرن الطار
قبل	مكة فنان لم يجد صام قبل	ها	والتي دون مسافة القص من الحرم جعلوا	البد	ساكننا وكذلك قري
و	يفرق اذا فاتته الثلثة	وكذلك	يرجع الى اهله ثم يصوم سبعة ايام	نحتي	تتم الحج ثمة واستكا
ات	اهل مكة مكة وميثاق	سار	به من السبعة (باب المواقف) ميثاق	اتي	هذه في القضاء وبين ما
و	قرن والعراف ذات عرق ولو	ها	لحقة والمصري مثله والي يلم وتعدوما وا	با	الذي ذو الخليفة والسامي
ج	م ميثاقه موضعه ومن خرج	الحرم	احرم بخدا فابعد ما ومن دون الميثاق اوفى	لذلك	جاء على غير ميثاق يريد
ي	انه يسقط عنه ان عاد الى	وف	ز الميثاق واحرم دونه لزمه دم والمعر	و	زارا لبيت ناسكا فجا
و	تقدمه الغسل ثم يحرم وهو	التي	وقبل من دورة اهله باب الاحرام ومن شدد	اتم	البيات قبل التسك والاحرام منه
ال	به راحته للارتحاض	نصب	وليتحب ان يكون احرامه حين	حج	مكشوف الرأس بعمره او
مقيد	يصلى ركعتين والاحرام بمقيد	الاولى ان	بعد ان يلبس ازارا ورداء ابضين و	لم	القصه بعد ان يتطيب
ا	الحج والعمرة والسننوا	فعال	بمعين وان احرم مطلقا صرفة الى ماشاء من ا	ا	عرى اول وهو الاح
ل	يقف وتغابر الاحوال	المضا	ذلك وتسحب التلبية للاجرام وان يكتمنها	جفع	ومن احرامه حج وعمره
م	بالصلاة على النبي ثم	رعة	ويرفع بها صوته ويستحب له بعده المسا	الناس	من صعود وهبوط وعند دخلا
ر	لبس الخيط مالم يضطر	ان	وجلب خيولا يلبس في الطواف ويحرم عليه	خطب	طلب من الله ماشاء من دفع
د	ذلك الا لفازين لليد	بننا) ولئن	سفر الرأس وتجب بذلك الغدية والنساء ان	و	ويحرم لبس الخف
في	استعماله في بدن وفي	وا	انه يحرم عليه سفر الوجه ثم الطبيب	علم	هذا حكم اللباس وا
لزم	وبدن واغدية فيه تلزم	ذن	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس والحيلة لاشعرا		ملبوس حرام على

وق	وقطع الشعر ونفسه من	النسا	بت وتقليم الظفر حرام موجب للغدية والجم	و	مذماته والغزويح وقبوله
و	ويبطل ان عقده والنسا	سك	يحرم عليه الصيد البري مادام يحرم ما الاماذا	كي	لغيره ولم يقن الذابح
ف	فيه بشئ فان اصطاده	ودخل	عليه بيع لم يملكه ولزمه تحليته فان انلغها	وما	ت في يده لزمه الجزاء وان اضطر
ال	الى اللبس او الطبيب او	ا	لخلق اولى ذبح صيد لجوع وعدم	فسدر	ة على غيره جاز فنان
ضر	ضربى الصيد فقتله دفعا او سار	ليث	او غيره فاقترش الجراد في طريقه فوطئه	فيه	جاز ولا كفارة ومن تاذ
ب	بنبات شعير في عينه	وحمل	نفسه على نفيه جاز ولا كفارة و	ان	لبس وتطيب وهو ناس او باهمل
م	منعه لم يلزمه كفارة بخلاف	القر	ض لشعر والغاييم للظفر والقتل للصيد فانا	تقول	فيه وجوب الكفارة بمجرد
ط	طريان الفعل سواء كان عالما	بشئ	ام لا والمرأة لبس الخيط وسرا رأس لا الوجه	فان) ارا	دلت التبرعات بلبس متجاف
و	ولا يقع شي منه	على	بشرة الوجه (باب كفارة الاحرام) اعلم	ان	من يباشر دون الفرج بشهوة او
ي	يدهن رأسه او يقلم من	يديه	او رجليه ثمة اظفار او يخلق ثلث شعرات او	يطيب	اولس فعليه دم ومع هذا
ه	هو مخير بين الدم	وا	ن يطعم ثمة مساكين اكل مسكين نصف صاع	و	يصوم ثلثة ايام ومن جامع قبل
و	وجود التحلل الاول	فا	ن نسكه يفسد ويلزمه اتمامه ومع	هذا) يجب	القضاء من حيث احرم وروى
ال	الائمة ان القضاء يغفر	ض	على الغور واذا قضى والمرأة ممسه	لن	يجوز ان يتعمد موضع الوطئ ومن
ك	كان جماعه قبل التحلل	المأ	في به اولاف كفارته بدنة وما	يكون	بعد التحلل الاول كفارته عندنا
س	سنة ولا يفسد الحج و	في	الصيد المثلئ اذا قتله مثله من الثم و	كذلك	تجب النية فيما لبس له مثل
ف	لجراة التعامة بدنة و	جـ	يا وفي الغزال عقر والارنب متناق والبربوع	وما	كان من صغير او كبير او صبيح
ا	او مكسور او ذكرا او	ا	نبي وجب مثل صفته وهو مخير بين ان يفرج	ما) اشبهه	او قيمه طعاما او يصوم بدنة
عد	عدد امداده وفي الجملة شاة و	بشئ	العلماء على العلة وهي الحب والهدير وقالوا	الحرم	من تعم كل ما سار
ا	الجماعة فيها وسائر الطيور	غا	ية ما فيها النية فان كسر بعض صيد فالمر	وف	فيه وجوب قيمته وسواء
م	ما كولا كان الصيد او متا	سلا	من ما كول وغيره ويحرم الصيد	الجا	للحرم ولا ذكران من واجبات
ساب	سابقه في المحرم فقهى	لشئ	ويحرم قطع شعر الحرم وفي الكية بغرة لا	زمنة	وفي الصغيرة شاة وساء
ع	عقر غصنا منها وقطعه	تقر	وعليه ضمن ما نقص وحشيش الحرم ليس	لا	فنان قطعته فان تساول
مت	متناول منه ضمن قيمته ويحرم	با	لديته الصيد ولا يضمن ومن قصرق الا	فمائل	ولزمه دم فعل الذبح

ح	حرم الله ووجب صرفه	ال	اقرأ الحرم (باب صفة الحج) اذا ا	لم	الحرم بمكة اغسل حينئذ ذ
د	كفيل الاحرام وحده	الله	ثم دخل من اعلاها وفي الخروج يخرج من ا	و	اذا رأى البيت ومشى
هـ	ثم ياتيه اضيق	وكما	عائنه الايسر طرفي رداً ثم طواف من الج	لا	سود واستله وقبله وحاذاً
و	الحجر وجمع	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن الثاني فلا تستل	م	له سنة فيطوف سبعا يرمي ل
ز	منها في اثنى الاول	ثم	يمشي في الاربعة وكما حاذى الركنين كان	الامر	في التقليل والاستلام
ح	نحوها كان ويأتي بالذ	عنا	والذكر لما توفى الطواف ولا ترمي المرأة	ولا	تضطبع واذ افارق في
ط	سنة او طهارة او طاف	د	اثر على شاذيوان الكعبة او دلى جدار الحجر	او	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام
ث	ركعتين ثم يخرج	سا	رائي الصفان يابيه ويسعى فيبدأ به وورد	التمى	عن البداية بالمسيرة ولا
ج	حساب للبدن به بالشرط	لما	في به او لا حتى يأتي الصفاء فيبدأ به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل ل
د	وهو سنة مأثورة و	غنا	بها في فانه ثم يزل ويمشي فاذا بلغ موضع	السعي	ك دابته وسعى ثم ربحى
هـ	منه الى المسيرة وا	نما	يسعى الرجل ويمشي المرأثم يستحب الذكر	لعرو	وف في السعي ويسعى بينهما
و	سبعا وفي سابع الحجة	و	فت الظهر بخطب الامام بمكة وبأمر المسافر	و	ور بالعدو الى متى ثم
ز	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشاءين والصبح	و	د في التبت كما قالوا وا
ح	فاذا رأى على يسير	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بفر	ة	واغسل فاذا دخل ل
ط	عليه الظهر خطب وخفف ا	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام م
ث	نزلوه عند الصخرات وكذا غيره و	ايضا كان	واقفا من عرفة كفى ولم	يذهب	احد الى انه يتقيد قيد
ج	منها بمكان واستقبل القبلة	واقام في	عرفة الى الغروب داعيا معلنا	بسا	اتهايل ويقول اذا ا
د	فصرع من التهايل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شى قد يروى من كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
هـ	عافلا وقبل فجر النحر فانه	قد	ادرك الحج والاقصد فانه ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم
و	ويست بالزلة لغة وبأخذ الجمعا	ر	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصلى	البا	ثت بها الصبح مغلسا ثم يغدو و
ز	الترح فيقف ويذكر الله فقد	ست	استماؤه ويدعو الى الاسفار ثم بدع	فاذا	بلغ وادى محصر فلا بأس س
ح	ان يسرع رميه حجر	وا	لاستراع هذا سنة ثم يرمي جرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس س
ط	ثنية بعد ذلك ورمى الجنا	ربعين	الحجر شرط فلا يجزى غيره ثم يلقى اوبه صر	ولا قل	في الحلق من ثلث شعرات ولا يلزمه

ح	حرم الله ووجب صرفه	ال	اقرأ الحرم (باب صفة الحج) اذا ا	لم	الحرم بمكة اغسل حينئذ ذ
د	كفيل الاحرام وحده	الله	ثم دخل من اعلاها وفي الخروج يخرج من ا	و	اذا رأى البيت ومشى
هـ	ثم ياتيه اضيق	وكما	عائنه الايسر طرفي رداً ثم طواف من الج	لا	سود واستله وقبله وحاذاً
و	الحجر وجمع	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن الثاني فلا تستل	م	له سنة فيطوف سبعا يرمي ل
ز	منها في اثنى الاول	ثم	يمشي في الاربعة وكما حاذى الركنين كان	الامر	في التقليل والاستلام
ح	نحوها كان ويأتي بالذ	عنا	والذكر لما توفى الطواف ولا ترمي المرأة	ولا	تضطبع واذ افارق في
ط	سنة او طهارة او طاف	د	اثر على شاذيوان الكعبة او دلى جدار الحجر	او	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام
ث	ركعتين ثم يخرج	سا	رائي الصفان يابيه ويسعى فيبدأ به وورد	التمى	عن البداية بالمسيرة ولا
ج	حساب للبدن به بالشرط	لما	في به او لا حتى يأتي الصفاء فيبدأ به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل ل
د	وهو سنة مأثورة و	غنا	بها في فانه ثم يزل ويمشي فاذا بلغ موضع	السعي	ك دابته وسعى ثم ربحى
هـ	منه الى المسيرة وا	نما	يسعى الرجل ويمشي المرأثم يستحب الذكر	لعرو	وف في السعي ويسعى بينهما
و	سبعا وفي سابع الحجة	و	فت الظهر بخطب الامام بمكة وبأمر المسافر	و	ور بالعدو الى متى ثم
ز	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشاءين والصبح	و	د في التبت كما قالوا وا
ح	فاذا رأى على يسير	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بفر	ة	واغسل فاذا دخل ل
ط	عليه الظهر خطب وخفف ا	ركا	ن الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام م
ث	نزلوه عند الصخرات وكذا غيره و	ايضا كان	واقفا من عرفة كفى ولم	يذهب	احد الى انه يتقيد قيد
ج	منها بمكان واستقبل القبلة	واقام في	عرفة الى الغروب داعيا معلنا	بسا	اتهايل ويقول اذا ا
د	فصرع من التهايل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شى قد يروى من كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
هـ	عافلا وقبل فجر النحر فانه	قد	ادرك الحج والاقصد فانه ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقة دم
و	ويست بالزلة لغة وبأخذ الجمعا	ر	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصلى	البا	ثت بها الصبح مغلسا ثم يغدو و
ز	الترح فيقف ويذكر الله فقد	ست	استماؤه ويدعو الى الاسفار ثم بدع	فاذا	بلغ وادى محصر فلا بأس س
ح	ان يسرع رميه حجر	وا	لاستراع هذا سنة ثم يرمي جرة العقبة و	كان	يكبر مع كل حصاة وليس س
ط	ثنية بعد ذلك ورمى الجنا	ربعين	الحجر شرط فلا يجزى غيره ثم يلقى اوبه صر	ولا قل	في الحلق من ثلث شعرات ولا يلزمه

[illegible]

هـ	هذه الجوارح والرأى كـ	هـ	إذا أرسلت على غير صيد أو قصدت في	الفعل (بار)	سالمها غرضاً فصادت صيداً	ا
ا	اعترض لم يحل وإن رمى صيداً	و	هو يفتنه غرضاً أو رمى صيداً تجاوزه	متعدياً	الى غير	ل
ج	جاءه كله ولو نصب سكيناً	لما	رمن الصيد فوقع عليها فأتى لم يحل (باب)	ا	لا طعمة) لا يحل من الأهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما	علم	الالحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البغا	لى	والا رانب مطلقاً	ط
ثم	ثم الربوع وبدخل في	الملوك	والنظري والضيق وما تولد بين	الثنين	ما كولين فهو وما كول وفيما كان	ن
م	من النساء نسيم	المسود	لدة في البراري خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحيح التعريم ويحل كما سبق	ق
ض	ضرب وقتف ولا	بد	خل معه الولد ويحل ابن عرس وكذا الولد	نبدأ (كذا هم)	ويحل بفروحن وحماره وليس	س
ا	الحشيرات ما كولة وا	بو	أتحليل أكل ما ينوى بئنه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل منها لحم	م
ر	رأى ودجاج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرمانا	ر (طوب)	ذوات القلوب وما يقع على	ي
ع	عروض الجيف يأكلها ويكر	•	أكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك	بلا مدا) فع	وكذا غيره في الأصح وليس	س
م	مباحاً منه السرطان	والسد	واب التي تمس راو بحر أو يحل طيره الألفا	ق (و) الاول	بالحسر انتهى	تا
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدماء	•	كالجمامة ونحوها وكل ظاهر لا يضر حلاً	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ل
ي	يؤكل في العسادة ام	أقدم على	أكله اختراعاً ولا يحل نجس	وا	يضع المضطر ما كان محرماً	ا
عل	عليه كالميتة وإذا	عند	م مسيقاً من غص بطعام أساغه بالجر ولو	نصب	أرض أو عطش ورام	م
م	منها أن ينجح لـ	ن	يتداوى بالجر لم تفعل (باب النذر)	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء لمجازاة	واخذ	على نفسه أن يفعله ابتداءً ويشترط ذكر	•	فلا يصح النذر بمجرد	ع
ا	النبيذ وحده	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفي أن	تفعل	على كذا أو	او
ع	عمل كذا بلزمني ونذور الججاج	هى	تقولك أن كنت فلانا ففقه على أن	أعطى زيد	أكل كذا فهذه	م
ي	يوجبها بعينها بل خبي	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ و	كان مباحاً فاللزم	لازم
ل	له إذا حلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر وإذا	الزم	نفسه الحـ	م
ن	نحو حرم الله في	مستة	معينة أو مطلقاً لزم قصده اما بحج أو	عر	نذره قصده ما شيا	ا
ف	فألشى يلزمه فإن عين مثي	خمس	مرا حل مثلاً مشاهواً وان أطلق مثي من د	و	يرة أهله ولو نذر الحج مثلاً او	و
ع	على مركوب لزمه	و	فأنذره لكن من الميثاق فان خالف الزمناه	مالاً) سائمه	ومعه المديونة والأقصى يلزم	م

م	من ينكر ما	نفي	اليه من	شبهة	ان المؤجل ليست المطالبة به
ج	جأزة حتى يعمل فلا يمنع	صاحب	الدين المؤجل من السفر وان كان حالا	و	امكنه الوفاء
د	زمن الامكان والقرع منه من سفر	مكة	وغيرها وبأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل
و	وامتنع باع ماله	و	فرضي دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له ما	ل	حبس حتى يثبت بفسراغ
و	ايده من الملك ولا يقبل	في	ذلك الاخير وان لم يعرف حالف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالحجر على الدينون اذا كان	ما	له يجر عا
ط	طوب به وسأل	ا	لنرمان من الحاكم ذلك فينشد تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى ان
ي	ينكر عنه الحجر	لشأ	يت فاذا اراد الحاكم بيع شيء	من	ماله استحب له الصبر
ال	الى ان يحضر ان كان له	نية	في الحضور او وكبله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم
عر	عرضه لبيع و	امر	يفسخته بينهم على قدر الدينون ومن	عر	في عين ماله وهو فارغ
و	ولم يشغله بالتحقيق خيرين	ان	يفسخ او يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول
ض	ضعيف يدوم ثنائهم	يثنى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضنون اخذه و	ب	بالساقى والسو
و	وجده وبه زيادة تميز كاطلعه	المؤ	يرجع فيه دون الزيادة اما غير المؤثر	و	الحمل فاكتر الاصحاب
ا	اجازوا رجوعه فيه وانه	يد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للمسرماء ان يخلفوا و
ل	ليتسوا للفلس دينا يؤد	به	والله اعلم (باب الحجر) لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال
ب	شرويه ولا غيرها ويتصرف	في	ماهما الاب ثم الجسد ثم الوصي وقسا	ل	بعضهم ان الام
و	ويستحق له بالاجرد	و	ن اليها ولاية الابنصب ويتصرف الولي بما	هو	وفي المصلحة وبفعل بالاغبط
ر	رهن ماله اذا اقتضى له	في	ن اللبن ولا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	ف	او غبطة ظاهرة ويحل
و	ويشهد عليه ويرك كل	من	حاجته وله بيع ماله للمصلحة نيته ورهن	من	المشترى توثقا
في	قصدوه وقال انفتت مثلا	ذلك	ماله ويتفق عليه بالعرف فاذا بلغ و	نكر	دعواه الاتفاق الذي
ب	بعضهم الى انه يصدق و	تو	ذلك او ضمه فان كان ابا او جدا صدقا	و	بيته واما غيرهما فذهب
فه	فيه من الجهر والبلوغ	في	خذ بيته وقيل لا يصدق وبلوغ الصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج
			الغلام بالاختلام او تمام خمس عشرة سنة و	معرفة	بلوغ الجارية بما في

ب	بلوغ الصبي والحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	او بعده وجهان الصحيح قبله وبحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويلزم
ن	نخط الرشد ولا يقع بعقد	الملك	بل بعقد الولي ولا يصح بيع السفيه ونكاحه	وعكسها	طلاقه وخلعه
فا	فانهما يصحان وباذن	ا	لولي يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول	انه يصح (باب الصلح)
م	من جنح الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع واحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار
ق	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتقفا في علة ر	بو	ية اشترط في ذلك
ع	عليهما القبض في المجلس فلوارا	د	ان يصالح عنه اجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينا مـصح وثبت
و	وان كان عينا	فتو	جب ان يقول هو مترك وقد وكلني	زيد	في مصالحك فلو كان
لا	لا انسان دار حذاء	و	طريق نافذ فاشرع اليه جناحا	و	كان عاليا في الجو و
ت	تمس تحت الحامل	في	ظهور الحمل جاز وليس ذلك	جا	نرا في غير النافذ من حيث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الدرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحصل
و	ويجوز الصلح	لواضوح	على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	مدا وغيره والعمد اذا كان بحيث
ا	انه يقع على ملكه او	يد	ل هو داره ولم يقطع الملك قطعه ولو كان	ك	دار في درب لا ينفذ له
و	وبابه في اخر و	يد	الدرب فاراد تخديمه الى اوله جاز وان	ر	اد ان يؤخره فلا
و	هنا المن مكان لبيته	مد	خل في الدرب فان كان ظهر يث ر	جل	الى الدرب فارار ان يقع
ا	اليه بابا للمـسـرو	ر	فيه لم يجر (باب الحوالة) التحيل والتحال	صا	حينا الحق فلا يقتصر
ل	لرضا المحال عليه وقسا	سه	بعضهم عليهم او تصح بكل دين وعلى كل دين	صا	خ
م	مدة الخيار وعليه	و	يحيل المكاتب بالتجوم ولا يحال بها عليه	و	ليست الحوالة بجهول غير معروف
ج	جأزة وقيل تصح في ابل	الد	يقول ان كانت مجهولة ولا يجوز ان يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا
ت	تجب عندنا المساوا	و	في جميع الصفات جنسا وقدر اوصفة وهذا	منصو	ص وثبتا ذمة التحيل
ث	ثم بصبر الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على التحيل لم يصح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله يثبه مستحقا بطلت الحوالة وكذا	ا	اذا رد بعيب في الظاهر
و	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل ا	يدا	ضعيف ولو قال التحيل وكلت

وإذا كان على من يملك مائة دينار أن يبيعها بمائة دينار فلا بد أن يبيعها بمائة دينار

وإذا كان على من يملك مائة دينار أن يبيعها بمائة دينار فلا بد أن يبيعها بمائة دينار

و	من صحت منه تصرفات	كل	للمجمل والقول قوله (باب الضمان)	لما	وإذا كان على من يملك مائة دينار أن يبيعها بمائة دينار فلا بد أن يبيعها بمائة دينار
ا	لمجور بالفلس فلا	ا	ان من التصرفات في المال يمنع منه إلا	لو	ما مع مائة دينار
سم	الحجر وضمان العبد لينا	سم	المضيق مطالبته لم يجز ما دام في ر	يد	بطلان في ضمانه فلو
نكرة	وفي المضمون صنفه لم	نكرة	في المضيق له لكن بشرط أن لا يكون	ر	تجوز بلا إذن ولا بشرط
جا	ز والضمان اذا جرى	جا	او سمي بضمين عنه بغير معرفته ولا رضاه	جلا	يشترط ذلك بل لو رأى
بعد	الى لزوم وهو	بعد	عن الارش ودين السلم او يؤول	كا	على دين لا ز
ا	لمجهول لا يصح بحال	ا	ثم الصحيح ان مال الجملة لا يلحق به وضمان	ملا	مثل الثمن في الخيار جاز ومن
سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان	سم	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوزوا ضمان الدر	و	سوى ضمان بل الصدقة
ط	المال قدر او وصفه	ط	من التمتع في الجور على ضمانه ولا بشرط	ا	تخير وكذلك يضمن اذا
قد	صحت الضمانة بمجرد حيث	قد	وعلى مائة فاعتقه زنته واذا	م	فعل في هذا القول اعتق الغلام
تم الكلام	ورئ الكفيل كما قالوا	تم الكلام	من الضمان مع المضمون عنه فان ابرأ الاصيل	في	نفع للطلبة
د	فع ان ضمن باذنه والافلا	د	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	الملك	فان ابرأ الكفيل بقى له
و	ان فضله واسباع	و	اوبا قيمته عشرون رجوع بمشرون	عشر	عليه رجوع فان دفع عن
نه	اذا تكفل بدين متفرق	نه	بالاصيل وتصح الكفالة بالدين الا	ع	اليه برادة لم يعدها و
يقول	بصحتها واذا	يقول	غالبه بدين من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	ما	تعين عليه حد لله تعالى لم يجزوا
من	غير اذ نه ففقد قيل	من	ذاتين مكان الكفالة فان مكفل به	وا	به على مكان السليم تعين
ذلك	وان غاب امهل قدر	ذلك	خلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	شهر	في فيه انه يصح والا
جا	ثرة ولا يشترط التاوى	جا	نقض خبره لم يطالب (باب الشركة)	ا	المضى والاباب وان مات او
ز	الاقتصار فيما عتده	ز	الصفة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجز	و	ع عندنا الا في الجنس
يد	خلان في حكمها قيل	يد	شريك بل يشترط الاذن في التصرف ولا	كانت	لفظ الشركة
ر	الاذن بينهما والسو	ر	احدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر	و	الخط فان كان المال مر
جلا	وقالوا الرجح الحاصل	جلا	لرجح على قدر المالكين فلو وعدا الشركاء منهم	فا	تساوا او تفاضلا
نصبت	لكل واحد اجزته قالوا	نصبت	او بطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نه	ن اعطيك اكثر لم تعين عدد

وإذا كان على من يملك مائة دينار أن يبيعها بمائة دينار فلا بد أن يبيعها بمائة دينار

وإذا كان على من يملك مائة دينار أن يبيعها بمائة دينار فلا بد أن يبيعها بمائة دينار

و	والرجح يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المعاوضة ومسا	ر	له الوجوه ومتى عزل
ا	احدهما صاحبه انزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك ر	جلا	وادعى عليه خروج
جز	جزأ من المال بتفريطه امرنا	•	ان يقم بينه فان الشريك امين	على	المال (باب الوكالة) اعلم
ا	ان الوكالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك مشـ
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والنفوس	ومثله	تملك المباحات في قول
•	هو الصحيح وتوكيل المرأ	•	والحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء اثباته
س	سلوك ماله غيره	في	الجواز كالحج والزكاة واستيفاء الحدود ولا يجز	ز	الا بايجاب وقبول فلو
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بافعول كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها ان يعلفها بشرط ومع
•	هذا لو عقدها بشرط	نعم	ي اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ر	منا	• واذنه ولو تجزها وعاق في
ل	استعماله فيها لم يضر ومن	الحرم	م ان يوكله في امر يتولا مثله فيجعل ا	حكما	مه الى غيره ان فعل ذلك لك
و	لفس عذر وان	و	كله في البيع جاز ان يبيع من ايه وابنه	وهذا	لكبير اما الصغير فلا يتوجه به
و	وجه صحته كنفه ولا با	س	بالبيع من مكاتبه وليس للوكيل	ا	ان يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا لا
•	عكذا قالوا ولا يغير نقد	ا	ابله الا باذن ولا يبيع بثن المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا ذا
م	مؤجلا فباعه بما حا	ول	حالا جاز الا ان نها عن ذا	ك	او كان له غرض ومتى ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليـ	معينة او يوم او مكان معين تعين	مطلقا	ولو امره بالبيع لشخص وهو و
ز	زيد مثلا فباع	من	عمره لم يجز ومتى خالف في بيع ماله ا	وفي الشر	ادعيته فتصرفه باطل وحيث ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	المخالفة وقع للوكيل ولو قال اشتر هذا	الـ	يشتره ووصفها حتى في
ا	الوصف فاشترى شائين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما ديارا و	ا	لا فاعتد غـ
ثم	ثم لو امره ان يطلق ر	منـ	في البيوع الفاسدة لم يجز ان يصد	ر	صحها ولا فاسدا والعيب ب
ا	اذا اشتره لم يملكه	احد	ولم يعلم جازله ولو حمله الرد ويجز	ز	توكيل في البيع قبض الثمن من
لم	لوكله وان وكله ان يشتر	ي	عبدا فليذكر نوعه وصفه وقدر ما	يد	دعه في ثمنه والوكيل ليس ليس
ث	تقبل عليه دعا	و	ي الجنابة الا بينة والقول قوله ولو	فا	ل بعته باثن السدى
ق	قد اذنت فيـ	عشرين	وقال اذنت بثلثين فالتقول قول الموكل ولو	بما	ربه في دعوى الرد ولم يؤمن ومن

أرسلوا رسولهم على غلبة الجور

أما ما بيننا وبينكم من النصارى

الوكيل بدونه صدق الوكيل	و	لكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	م
رب المال اليه مثلاً	سماعة	يقضى دينه فقصاه في غيبته ولم يشهد	عدد	القضاء لانه من غيبته	م
وانكر من شرطه	و	سواء صدقه للوكيل ام لا ولو فعل ذا	ك	بحضرتهم يضمن ومن تخلفوا	و
هو لا ذكر له لو قال	كان (انه)	ليم يضمنه فانكر وحلف قبل انكاره ولو ادعى (عمر)	عمر	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
مع شرطه صدقه	مشار	كجاء التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	و
وايه يضمن نفسه متى	كا	ناله غرض فاذا غرضه للوكيل ولم يعلم تلك	لسا	عنه فالتصرف الذي	و
تعد بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينزل الوكيل ان جن احدهما	وقس عليه	كل شيء	ي
يخرجهما عند اهل العلوم	عن اهل العلم	عن اهل العلم (باب الوديعه)	واعلم	انه لا يحل لرجل	ل
عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استعجب وشرط المودع والمودع	ان	يدكونا عن يجوز	ز
له التصرف فان كان	كان	الاذا من صبي ضمه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	م
يؤخذ الى وليه ويجب ان	يخلف	الوديعه في حرز مثلها من الامانة وا	لظروف	والوديعه امانه فاذا	ا
فرط ضمها ويجب عليه	مقد	رته من الخلف وان عين له حرز فجعلها في	على	منه او مثله فان حصل	ل
عليها التلف بسبب افدا	م	على المخالفة ضمن والا فلا مثله لو اودعه	و	قال لا ترد عليها فكذا	ر
ورقد فان تكسرت فالتلف	ط (ربنا)	طه وان سرق لم يضمن لانه حفظها من	جهين	وان اراد سفرا تصدى	د
لما لكها فان لم يكن ط	هر (اسم)	لها كتم الامين والترتيب واجب ولو فوض	نم طرف	الوديعه وهو	و
ن ان لا يأخذها	و (لم)	ياخذها ضمن ولو لم يعلق الدابة الوديعه	في زمان	حفظه حتى هلكت ضمها	ا
ثم ان نها عن علقها	كفاية	امرهم لم يبرطاعه لكنه لا يضمن ولو خلط	و (د)	بعدة بماله بحيث لا يحصل خروج	م
احدهما من الاخر ضمن ويضمن	ا	لثياب الصوف والنشر والابس ان احتاجت	و طرف	الوديعه كل ذلك يلزمه	و
في نهاية المالك كما يفعل	لحفظ	نفسه متى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا حدما فسخها واذا	ا
هلك احدهما او جن	و	اغى عليه انقضت الوديعه وان ادعى رد	فا	لقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
انه سلمها لرسوله قطع في	التيه	انه يلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق	ز	منه اليمين ان لم يكن السبب	ب
جلبا وان ذكر	في	هلاكمها سببا ظاهرا كالخريق والنهب و	ما	اسببها لم يسمع	ع
زاد الا يمينه	قنه	ادعوا والحد بعد الطلب مضمن فان قال	ني	ما جحدتها بل استينها	ا

وانما هو بضمهم من المنابر جريا

أما ما بيننا وبينكم من النصارى

او غلطت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك (باب العارية) هي	مثل	غيرها لا تصح الا بمن يصح	ح
التصرف منه ونصح في كل	ما	يذفع به مع بقائه عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يبيع	ر
خادمه من رجل غير محر	م	ولا مثلاً من كافر ولا صيدا من بحر	م	نعم اذا كانت لا يخاف	ف
رائها فتنه فلا شبه يذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار لشيء فله فعله	و	فعل مثله ودونه فلو و	و
جرت العادة للعراس فغرسا	و	زرع جاز الا ان ينهيه ولو استعار	ساعة	استعار لزرع فثبت	ت
برهة ثم رجع قبل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا	لا
عليه تركه الى ان يبلغ	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه بجائنا بل	بكر	اولا يجوز الرجوع في الحدث	ت
ض ضرورة والد فن حد	يث	حتى يبلغ الميت وان اغاره البنا والغراس مد	ة و	احدث بعدها بناء ابيع	ح
هدمه وامامنا بين	من	تلك المدة فان شرط انه يقلع بجائنا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار	ر
مستعيرها القلع قلع	ا	لا انه يلزمه تسوية الارض وان لم ينفذ	و	اختاره المالك	ك
منه قلنا له اخذ	شيئا (من)	بين امانا بيمينه باجرة او بقلع ونضمن ان تص	هذا الا شهر	وقيل او يسلم قيمة البناء	ا
نم لو تشاحا فشبو	خ العلم	يتخارون الاعراض عنها حتى يتخاراشيا	و	لعمير دخولها ويثبت	ت
اذا شأبها سواء	رضى	المستعير اذ لا والمستعير قبل انه يبيع من	عام	الدخول والاصح له الاخلاق	ف
لنا فقه كالسني ونحوه	الله	اعلم ويجوز ان يستعير شيئا لبرهته	و	هو في قول طرية اذا	ا
تلف او بيعت	عنه	ضمها بالقيمة والظاهر انه كالا ضمن فيجب	وقت	العارية ان لا يسهل	ل
قدر الدين وصفه	و	جسه وغريمه فان تلف مع المرتين لم يضمن	و	ان بيع في الدين رجع بها	ا
اقتاع به ولو	كان	له حائض فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح	ح
رجوعه ولا يهدم بجائنا	و	لكن يشتر بين ان يقلع ونضمن النص	و	بين الاجرة ونضمن للمستعار	ر
ب بغيمة يوم التلغ فان و	لد	ت معه فالولد امانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف	ف
جاز قبضه وكان عند	ه	امانة ولو اخلفا قتل المالك اجرتك	وما	اعصرتك وقال راكبها	ا
نم اعرفني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	المالك ايضا ولا خلاف في الرد	د
سبيله ان يصدق	ا	المالك (باب الغصب) الا	شبه	فيما وصفا فو	و
ان حده على الحقيقة لا	لحا	ز هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا	ذا	غصب مستقنا لم يحل	ل

أ	المالك إذا أراد	هد	فيه ما له وإن خاطج حرمه فمضى	نك	نعمه إن لم يكن أثر
ب	خروجه مخرضا ولو أدخل	في	سقية لوحا منصوبا وفيها بحيرة	والمكا	ن لجة البحر فهو
ج	يبيع حينئذ من	قلعه	وإن بين بئج منصوب فمضى في البيا	في	لم يترج وما يبيع
د	سوى تسليم أكثر قيمة	تعر	ي إليه وإن تلف المصوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله فلو عسدمو
هـ	م مثله أو وجده	ولم يرض	صاحبه عن المثل ضمنه بأكثر قيمة إلى التعذر	حيث	غصب ما ليس له مثل
و	يضمنه بغيره ولا	ترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف وإذا ومثل
ز	المالك وطالبه	و	المصوب غالب ضمن له بدله فإذا	اما	عاد إليه ترادا ولو
ح	خرج به غيره	لد	به ضمن الأرض ولو غصب خفيين فبئج عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما
ط	تبقي درهمين زنه	ا	ن يفرم ثمانية وإن قطع يد عبد	و	جب الأكثر من نصف قيمة تعدل
ي	رقبه أو أرض النقص	و	غصبه أم لا وإن أحدث نقصا يسرى	فوق	ذلك إلى تلف الآخر
ك	عددناه تلفا والزنا	و	الضمان كما إذا بل الحنطة	و	خلط الماء بالزيت ولو
ل	وقع مع الغاصب ماله اجرة	فا	لأجرة لازمة له مدة أقامه	تحت	يده ولو أوج
م	الغاصب في الجارية كرها	سفر	عليه المهر وإن طأعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو
ن	خلط المصوب بمالا يميز	له	منه زنه بدله وملكه على الصحيح	و	قبل لا ولو خلط برا
هـ	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وإن سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هز بلا ضمن السمن وقيل
و	بل يضمن أكثر	مر	ين منهما وإن أحدث فيه عيبا كالصنع	وما	اشبهه وأمكن أن يترج
ز	ويفصل اجبر عليه وإن	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له	ا	ن نقصت قيمته جبر
ح	رعاية له وإن زادت فلا زياد	و	بشركان فيها وإن قصره وصفه وما	شبه ذلك	فلا حق له في ذلك
ط	صكها إذا صاغ الفضة	وكان	خسبا فعمله بابا وإن اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المصوبة فلا
ي	ضمنه في الربح والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وإن اشترى من الغاصب	هو	بمـ وتلفت
ك	العين عنده فهو ضا	من	والقرار عليه وإن لم يعلم فكل ما	يكون	ملغزما ضمنه بالبيع فلا
ل	خلاف أنه لا يرجع به	ا	لشترى لقيمة العين نعم في الاجراء خلاف	منصو	ص عليه إذا تلفت لا بفعل
م	ي يكون منه والصحيح ليس له	ر	جوع وما لم يلزم ضمانه بالبيع وقد	با	شر منفعته كالمهر فالصحيح

أ	لا يرجع به أيضا فإن لم	يا	ته فيه نفع لقيمة الولد رجع به	إذا	الغاصب بالطعام المأخوذ
ب	واكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لـ فأكله ولو
ج	هيج طائرا بعد أن حل	و	ناقه ضمنه وإن لم يهجه ولكن قنع عنه	ظرفا	أو قفصا فإن نوا
د	ووقف قليلا لم يضمن	الا	ضمن أن طار غيب القمح وإن قنع زفا	في	الأرض مطسروحا فسال
هـ	ف فيها أو منصوبا فقط	بلا	على القمح ضمن وإن سقط من	موضعه	بعارض آخر فلا ثم
و	الحر لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع إلا إذا استوفاه	و	ان يجري العليب ويجري
ز	عودا للهو وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحد لا أرض على	من	يكسره (باب الشفعة) والتفاد
ح	ل لها مخصوص لا	يكون	الا في جزئه مشاع من عقار إذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملـ
ط	ناجز قسم	فا	نه لاشفعه فيه وفي الغراس والبنـ الشفعة أن	يع	مع الأرض بلا قولـ قول
ي	لم لا شفعة إلا فيما	قام	الملـ فيه معاوضة اماما انقل	عنده	بوصية أو بـ
ك	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس اشريـك الوقف شفعة	ا	لاخذ بـ يكون بـ البيع
ل	نعم إذا كان الثمن في ذ	أك	غير مثلى اخذ بـ قيمة الثمن ذلك	ليوم	المعسود فيه ولو أن فت
م	يشترى شقصا مؤجلا فالأ	شهر	من الخلاف أنه يخبر بين أن يجل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحالـ ال
ن	منه أو يصبر لحلول السـ	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فإن طلبها	عند	البيع ولم يـ
هـ	ربها ثمنا فله امتثال ثلث	ثم	إذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلو	و	اسـ الـ
و	اتماته ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذر إلا أن كان الرا	و	ي ثقه وإن كان الاخبار
ز	أن الثمن الفـ وكان	د	ونه لم يسقط حقه وإن دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم م
ح	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على الشترى ومنه يؤخذ فلو	أنه	ترك القبض لم يحصل حل
ط	تركة واجبر على القبض	كا	ها حتى يأخذ الشفع واعلم أن الشرع حا	ظر	أخذ بعض النقص لبعضه
ي	عليه بضـه	و	الشجرة	ف	إذا انموت بعد الشتر الموصو
ك	ما كان بارزا لم يدخل	و	مالم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جماعة فكيف ف
ل	لهم الاخذ إذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الأصح منهما نا	ظر	الـ انصبا فيـ م
م	ما يؤخذ على قدرها	ا	لثاني على قدر الرأس فإن غالب بعضهم فالمر	وف	ان من اقسام قام

ح	حريصا يكون احدا لكل او	نا	ركاله من غير بعض ومن قدم منهم ال	المكان	انزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فالتبع مالا	ك	بها وتلع ما غرسه بحال لانه شريك	و	لم ياذن لك ولو	و
و	وقتها فله فسخه و	لا	خذ فان بعته اخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ل	فمن يملك واخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والتبع في القدر	من	الغن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو اترك الشراء	د	عاه البائع اخذ منه وسلم اليه القيمة	الى	باع بها وان زعم	م
هـ	عوان المشتري اوفاه	يو	فهل ياخذ الفاضل ويحفظه معه	للمرمان	الذي يعترف فيه ام يطلق	طلق
ذ	ذلك تحت يده حتى يبع	الا	عترف بالشراء وجهان الصحيح الثاني	و	الذي له من الخيار المأمور	م
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	ان الشفعة يثبت لورثة المشتري ومثلهم	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	ل
ا	الطالب منهم ان يقطع الا	شجا	ريأخذ الكل او يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير التعيين بلا زرا	ع	الا انه لا يصح في غشوش ولا مجهول وو	فقط	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ج	حصل عليه القراض	الذي له	تدو شرط لهما الاختصاص والاشراك في الربح	اما	لو قال على انه يصير	ر
د	ربحه لك او ربع ما بيع به	ين	لك فهو قراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه واجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل فان باع بمالا يتا	بن	الناس بماله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الا على جزء معلوم كربعه	ع
ش	شرطه وفي وجهه صحيح	متصو	من لو قال والربح يتناصح وحكمنا بانه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
ع	عشر في ايه بعم ولا يند	ر	وجوده ولا على معاملة شخص بعينه	و	تعليلته بشرط لا يصح	ج
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لاتبع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشرع وان شرط تصرف	ف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يو	مر بالايجاب وهو	و
س	سلامة البيع من العين ومو	ا	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو يو	م	ياذن وله شراء المبيع حيث	ت
د	رأى في شرائه غيبة	حتى	ان المبيع الذي فيه غيبة لا يجوز لا	حد	هما رده حتى يتفقا اولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	القراض لا ينافر به بغير اذن فان اذن	وسا	فر جاز وحديث	ث
ا	اتفق العامل من المالك	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على الفضول الصحيح	ج
ثم	ثم نصيب العامل فيما ز	ع	بعضهم بملكه من حين يظهر ال	مج	والاصح انه لا يملكه بغير	ر
ا	القسيمة والصحيح ان	الملك	في امر شجر مال القراض يقوز به للمالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ل

ن	نجاح رقيقة وكسبه وبعض	الناس	يقول عومل قراض وما حدث من نقص في هذا	ل	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوا به انه من رأس المال وما نقصا	وسر	في منه بعد التصرف	ف
ث	نحجزه من الربح	وا	ان اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	ت	قبل ان يسلم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الغن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	فر	ق بعضهم وقال ان تلف قبل	ل
ال	الشراء فالعامل يطالب به	به	اما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	مخبر	له متى اراد او احدهما ومتى	ا
ز	زال عقل احدهما او مرض	الى	ان اغنى عليه انفسخ العقد	واذا	اختلفا في قدر ربح	ج
ح	حصل او قدر رأس المال	عد	تا الى قول العامل ببينه وكذا اذا حصل	غر	م فيما اشتره وانكر	ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قال اد	بت	البك المال ولم يعترف	ف
ف	فان عينا جزءا للعامل	وجرت	للمنازعة في قدره بخالفا ولا تحكم له	بشي	غير الاجرة باب العبد اذا كان مأذونا	ا
في	في التجارة فلا يلزمه	من	دين التجارة يقضى من ماله التجارة	او	من كسبه فان لم يف امهل	ل
ح	حتى يعق ولا يطالب في	هذا	سيدا ولا يجر الا فيما اذن له وان	حذر	من شيء اجنيه ومتى	ا
ر	رسم له التجارة لم يجز له	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ت	ولا يتصدق على الناس	س
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له	مير	اث من ميت وان ملك مالا لم يملك	منه	شيئا وان خرج شيء	ي
ف	فيما باعه مستحفا طواب	ا	لعبد وسيدا وان اشترى بغير اذن السيد	فا	ليبع باطل وليس	س
هـ	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيدا ما	نصبه	لذلك فسم بطالب لو	و
ف	فارق الرق وصا	ر	حرا (باب المساقاة) تعتد بلفظ المساقاة	و	بما يؤدي معناها وموردها	ا
ال	العقل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودي الى مدة و	العر	في يقضى بانه لا يتحصل	ل
ح	حله فيها او كانت الاحتمالا	ت	متعارضة لم يصح ويشترط كون الودي والا	عنا	مروية وان يكون قد	د
ر	رسم مدة يعلم	الناس	ان العتود عليه يبقى فيها ولا يجوز	الا	على جرم معلوم من عمر عب وثقل	و
ف	في نفسه معلوم كالثالث	و	لو عين له ثمرة فخلات لم يجز لان فيه	تقر	ير او تلزم بالعقد والزموا	وا
ال	العامل كل ما	حصلت	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسق الذ	ي	يحتاج واصلاح السائل لوي	ا
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاياجين وعلى رب المال ما يحفظ به	الا	صل مثل الجيطان والدوا	و
و	والرشا وحفر التهر و	المنصور	ص انه لو اشترط ان يستعين في العمل	بثلاثة	او اقل او اكثر ارضا	ا

ل	رب المال	جاء	د	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانة فلو	لو
ي	ثبت انه خائن	م	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسم استؤجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر	ر	و	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب او خا	ف	قتل بئاجر عامل ولو	و
خ	خرج قبيحا	ن	ر	المال باذن الحاكم فان اتفق بلا اذن فخرط	و	لا تلزم العام	فاذا
ل	لم يحد من يرضه	ق	ا	ن يفسخ والعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة	فحصل
و	هناك التركة مع انفسا	خ		العقد فبيع المالك او يشتري نصيب ذا	ك	او يصبر وان مات وسمع	ح
ال	الوارث باتمامه فليس لصاحب	الملك		منعه والا استؤجر عليه من ماله	و	فمالك العامل حصته من ثمر	ر
خ	خرج حاله الخروج	الو		جود منها (باب المزارعة) و	عليك	اذا اعطيت ارضك	ك
ر	رجلا ليزرعها و	يد		خل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على ارض فيها	ا
م	مقارس تخلص او كرم	وبين		لك المقارس باض فلا تزارعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت	ن
و	واتيت بالمزارعة تبعا جاز	ا		ذا كان البذر منك (باب الاجارة) ا	لك	تحكم حين تأمل احوال	ال
و	هذه الاجارة بانها بيع	للمالك		هي المنافع وتعتقد بلفظها وبمعناه	كقولك	اجرتك واكرمتك الفرس	ر
و	وتحسوه سنة بكذا	و		تقول قلت ونحوه وشرطها منفعة لا تخرم	عليك	فلا تصح في الزمر ونحوه و	و
ح	حولة خسر وخسر و	الامرا		ذا كانت على منفعة معينة كاستاجرت	زيدا	للحج او السداية لاركبها	ا
ذ	ذكروا فيه الجواز ولا	مرآة		في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لها ذمة وتثقلها بحصول	ل
ف	فرس يركب او	سلة		يحفظ فيها فاذا استاجر ارضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقية اولها	ا
و	هناك ما عد واذا	و		فعت الاجارة على معين فلا بد ان تعرف التي	يد	ها لركوب او حمل رياض	ش
والج	والجبر يوصفها لا يكتفى وا	لزموا		معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	ا	ما بالعمل كحج وركوب	ب
ز	زلفة واما بالزمان مثل	ا		لكني فان تعذر بهما معا كالبناء قدر	با	حدهما والاصح انه اذا اجرها	ا
م	مدة تبقى فيها صح وا	الملك		في المنفعة يبقى للمستاجر ولا يثبت با	لا	جارة الخبار وان كانت كالبيع	ع
و	وانما هي بيع بحكمكم	المجا		زوال الجمل بمعرفة جنس الاجرة والقدر والاص	غرة	ر فلا بد لهما من اتوال	وال
و	هذه المعرفة فلو شا	هد		مالا جرافا وعقد به جاز وتعليقها على	ا	لشرط لا يجوز ومجسرى	و
و	واجوب الاجرة بحري الثمن	في		البيع يجب بالعقد ويستتر بالاسبقا	ومعناه	فاذا سلمها اليك	ك

ز	زمان الاجارة استحق باه	جاء	ع اجرة وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	اجرة المال ونقولا	قول
ي	يجب على المكسري ان يؤ	دى	ما يحتاج للمكسرين كفتح الدار وزمان	ا	لجل وحزامه وقبسه	و
ا	اما ما يحتاج للكمال	الا	تفاسد كالحمل والغطاء فعلى المستاجر	و	الحسن والبلاوعة في اول	ول
د	دخوله بنيتها المالك وفي الا	خرى	اذا ملأها المستاجر فانه يسر	خذ	بفريقه على الاصح وعلى	ي
و	هذا المكسري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحط واعانة النسا	ز	ل والراكب ويترك لمن ليس	س
ح	حر كنهه فويه وان اكرى على وا	حد او اثنين	جاز ان يركبا مثلهما ودونهما لامن يؤ	يد	عليهما وان اكرى الى موضع	ع
ف	فجاوزه لزمه المسمى	و	اجر المثل الزائد ولو جعله فوق المشروط	ا	لمالك حاضر فملك قبل	ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فعملها ثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي	ي
ن	نص اخر يجب النصف	وا	لم يحضر ضمن الكل ومن تلف ما استأجره	لم يلزم مثله	بل يفسخ في الايام	و
ا	الباقية دون الساقية وان ا	دخلوه	في العقد صحيحا فعيب او بان به	عندك	عيب قديم ففسخت جاز ولو	و
و	وقوت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعها حتى انقضت المدد لم يلزم الم	بكر	كما لا يكون ملتزما	ا
ث	ثمن مبيع تلف قبل ان يقبضه و	تعز	ي اليه واذا مات الاجير في الحج ا	و	احصر قبل الاحرام لم يحصل	ل
ل	له شيء او بعد الاركان يثبت	استفسر	ت الاجرة وارق دمالا بقى وان احرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة	د
ث	ثبت له اجرة عله و	امر	المستأجر ان يسأف من يبيع عنه وان خا	نقص	الجمال فهرب عنها فالنظر	ر
و	هناك للقاضي يفتقها	ا	مامز مال الجمال او يقرضه له او يدفع بعينها	بشرى	مال المكسري ويأل	سال
ا	ان كان ثقة جملة ا	لنصو	ب عليها يفتقها والانصب ثقة و	اي	العاقدين مات فظلم	م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر ادين وكذا الاجرة اذا	خذ	العين وثقت لا يضمن وقالوا	وا
ر	رد العين المستأجرة	وا	على المستأجر وان اختلفا في الرد فاناقتى	ونقول	ان القول مطلقا	و
ف	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجها ان القول قول المستاجر و	في	ما اذا باع العين قبل	ل
ا	انقضاء الاجارة فلولان	ا	لاصح الجواز ولا يفسخ لكن اذا لم يقع	التصدي	لشترها ثم سلم	م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتاق المؤجر ولا شيء له وقيل على سبيل	الاف	مرفق من اجرة او	و
ر	راتب نفقة له و	صر	حوافض تبوير اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان ففدها للمستأجر لا بأس	س
ب	به وعليه الغتيا و	من	صفدها على عمل في الذمة لم تسليم	الا	جرة قبل الفرق من المجلس	س

ع	على الجميع وان	عد	من العينة في اجارة الذمة او غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا
هـ	ها بضمها ولكرى فيها	ن	هزب اكبرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عبا على المكثري بالسدى لذى
ف	في شهوره ان شاء فصح	وقف	حتى يجده ولو خاط له فباه فقال	يك	امرت ان تحبته فبصاف فكتب
ق	قوله وقال امرتى ان	قدر	فباه لا تظهر تصديق المالك ولا تسحق	الا	جرة (باب الجعالة) وخروج
ط	طريقها ككفوك من رد	لانة	من عبيد الاتيين او بئى لى حاطا او حا	مل	غلمانى بالناع فله كذا فيلزمه
وا	واما يلزمه اذا عمل و	انه	الوجين جوازها على علم معلوم وقيل لا	يدان) يرد	علاجه ولا واو اشترك خمسة
م	ملا في العمل جاز وحصل	الشركة	بينهم في الجعل وشرط الجعل	ن يكون معلوما	ن يكون معلوما
ا	الا انها اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تعاونا او امره بفعل ثوبه و	حذ	ف ذكر الاجرة لم يصح
!	ان يطالبه باجرة والله	ا	علم (باب السابقة) وهي بموضع كالاجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف
ل	لازمة بالعقد وقيل مر	له	لا يلزم بالعقد كالجعالة والاصح	الا	ول ويجوز على الرمي بذل او
ح	حرب وعلى آله الحرب كلها و	بين	خيل وابل وبغل وحمار وقيل والكا	مل	لا يساق ناقصا
ر	ربه آيس من ان يسبق	احد	امهم وبشرط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب
ف	في الابتداء والانتها وتعين	غلمان	يكونها لا بشرط ويجوز لغيرهما	ان	يخرج العوض في دفع
ان	الناس على ان يكون	الملك	فيه السابق ويجوز من احدهما ان اخرج	كل	منها اشترط لصح
ثا	ثالث فرسه كفرسيهما في	الحجا	راة ولا يخرج شيئا فان سبناه او سبنا ما فلا	شئ	له وان سبق هو او الاخر
ن	نعتيه السابق وان	هداه	لامام الى السابقة واخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان الميسوق شريك
ي	ياخذ مثل السابق فدا	وبعض	ما ياخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	ته	العلماء بالاعتناق هذا
ق	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت احد المركوبين يبطل العقد دون	تما	ت الرامكين فان كانت
ي	يوشد السابقة على	ا	رمى فلا بد من تعيين الزمات ولا	يحتفل	من لا يحسن فان عصف
ج	جلتسا عوضه وبادرا	لقامه	وسقط من الحرب الاخر واحد وبثبت	ا	لخيار للزمات لاجلها
و	وبشرط معرفة عدد الرشق	وا	لاصابة وصفة الغرض ومدها وسد ذكرا	نواعا	من الرمي فليبين اولا لا
ز	زعمهم ان الرمي السدى	دخلوا	عليه بمحاظة او مبادرة او مناصلة	ثم	بشرط على الاصح
في	فيهم بيان البادى	للا	ايغ اقتاجر والرمي قسرع وغيره فاذا	ميرته بنوع	منه جاز فليعرف

هناك انه قسرع	و	خرق او خسف او مرق او خرم ولا	نكرو	احدا منهم الا
اذا شرط شرطيا و	لم	يف به فان شرط في الاصابة الخسف و	كان	بالش حصة ردت التبل
لما خرقه سقط حسب لانه	يعلم	انه لولا الحصاة الخسف ولو عرض ما يعلم	المميز	انه عذر كرجع هبت
خطاته او نقلت الغرض	المنصو	ب او تلف القوس او التور فاخطا غرضا	منصوبا	لم يحسب بخطا
ب بنوه نعم لو اصاب صا	ر	محو بابل لو اصاب موضع المنقول بالرمح فانا	نقول	بحسب له ونيس
وقوعه بصدمة نضربه	حتى	او اصاب الارض فاز دلف فاصاب	من ذاك	حسب و لو ان اهل الرمي
هؤلاء الذين عقدوا و	دخلوا عليه	ما تو ابطال ولم يقيم الوارث ولا يضر انكسارا	فوس في ذلك	(باب السوات) لا بأس
والارض ميتة ان تحيا	ولزم	ان من احيا مواتا لا يجب عليه اخراج	نجه	والكافر لا يحمي ما هو
حوز المسلمين حرموه عليه	و	له ان يصح في دار الشرك وكذا المسلم وان	عشر	هم المسلمون او سكان لا
ذآب عنها من المشركين واذا	ظهر	العمارة في دار الاسلام عليها لم تملك اوفى	دارا	الشرك الاصيل
فالاظهر انه يثبت فيه	الملك (بابا)	حياه والا حياه يتخلف فان طلب الزاعة حر	نهاب) نصب	القرب حولها وان اراد
الخصيرة حوط ونصب على	الحجا	ز الباب او دارا فبان يبنى وبسقف	الدار	او يستأجر من الشجر والقبيل
ثم المعمورة الزاعة اذا كانت بعا	هد	ها المطر لا يخرج الى تهيئة الماء والا حياه بملكها	على	ما فيها من السراق نحو و
المعادن والشجر وغيرها	ونفذ امره	ونصرفه فيها ويجب بذل فضل الماء للدو	ا	ب لا للزرع واذا
نزلت بموات وتحجره	وكان	قد شرع في احياه او اعلم عليه استحق	تخير	به وينقل الى وارث او رجل
يؤثر به	الظاهر	ان المتجر لا يملك البيع لما يحجره	وكذلك	لا يؤخره فلو اخر
العمارة وطالت المدة	و	لم يعمر قبل له اما ان تعمي او تترك و	عند	ذلك يمهل لو و
سأله مهلة قليلة	لد	وام والاقطاع كالتعجر ثم الشوارع والناد	ي	والرحاب وماوى
كراع وابل والاماكن	المنصو	يدل المنافع لاحيا ومن سبق الى شئ منها و	ار	اد الجلوس لمعاطة او و
نوم فهو احق بالقر	رفى	ما سبق اليه ان لم يضر بالمرارة وان	طال	مقامه فلو شاء الارتحال
ونقل متاعه جاز	السد	خول مكانه ان لم يرد رجوعا ولو	ن	عم انه يعود وما وصل
يجب امناله حتى يتقطع معا	ملوء	عنه ومن حفر معدنا باطنا وهو مالا	بسا	تا الوصول الى ما هو و
وسطه الا بالعمل	قا	الصحيح انه لا يملكه الا اذا احيا رسته و	محو	ل عليها ولا يرد عن ملكه الا اذا

رأى الإنسان وهو ممكن الثاني

وحيثما كان في الأرض لم يصح وقيل

ممن من صفات الأهل

من ذلك الفعل

أراد أن يشترى من المعدن دو	ن	الأرض لم يصح وقيل	ل
لأول أصح والمعدن الظاهر هو الذي يكون	السا	لأنه منه سهلة الخروج	ن
والياقوت والقط والسوميا	و	الكل من أخذ شيئا منها فهو	و
فالسابق الحق يأخذ قدر حاجته	فلا	يعطى أكثر منها	ا
كان الوجود مباحا كالأه والطب وا	ن	كان مما لا يحصل	ل
كالواضع التي يصير الله فيها مطاوعا	أكثر الناس	يحجبها فلهذا يصح	ح
إن ضمن الإمام رضا الزعماء بالصدق	ملا	يطبق أهله سفر	ر
يضر (باب النقطة) الانقضاء جاز	واحد	ما يكون لمن زكا	كا
ذلك ثم يعرف قدرها وصفتها وشهرتها في	الناس	ويعرف جنس النقضات	ن
تعريفها في الأسواق وأبواب المساجد	وجها	امكنها	ا
كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	وأصل	أن من النقطة ليحفظ المال	ل
ما كان لا يلزمه التعريف بل يستحب و	ان	كانت مما يحقر	ر
متعلقة بذكرها فإذا ظن	كل	أنه قد عرض وبس	س
صاحبها قبل تمكن أخذها وأخذ	ما	حدث من زوالها سوا	وا
إن مضت السنة ولم يطلب تمكنها وضمتها	تجب	منه الحكم بأنها لا	لا
داه حتى يتمكن فإن تمكن وجب صاحبها أخذها	ها	منه	منه
النقطة لا الحفظ لا للملك	ور	قيل يجوز وأما العبد فما	ا
هذا قول تميزه فإن النقطة	فهو	معدن بذاك فليترع	ع
يرون حيثما النقطة هو السيد كذا هو	منصو	ص عليه والمكانب فالوا	وا
من القوانين قول يجب زعمهم من الفاسق والا	محتاج تقول	الجارية التي لم	لم
لا يجوز النقطة للملك بل الحفظ و	من	وجد ضالة لها بالجري	ل
قوة كالعبر والغراش أو وجد طائر أو	ذلك	لا يلفظ للملك ولو	و
القضاء جاز وكذا غيره في الأصح و	ما	لا يمنع من ذلك كالفهم وغيرها	ا

أع البئر من أولادها يلفظ للملك و	أحسن	من ذلك الفعل	ل
يدك وتبرع بانفاقها وانت مخير يجوز	ز	تكن يعمها في الحال ونفاذ	نفاذ
ص بأذن الحاكم كان موجودا فإذا وقعت	بد	ك على الحق جاز	ك
دت ذبحها وأكلها جاز وتضمن إذا	اتص	لها مالك متى	ق
يدك ثم ملكتها وتنفق بأذن الحاكم والأكل لا	يجوز	في حيوان مأكول	ول
الوجهين (باب القبط) القبط المبيد لا	يد	أفع في وجوهه لحسرة	ا
اليد فتعنته من بيت المال فإن وجد معه ما	لا	وكان ع	ي
هذا الأصحاب هو للقبط ينفق عليه منه إلا	نه	يحتاج إلى إذن	ن
عبد أو الحرب إذا كان بها مسلم واحد وهذا	متعجب منه	ثم لا يـ	ح
الرفيق ويترع من الفاسق والعبد	واذا	أخذ كافر وقد قضى	ي
له معه والحضري إذا القبط بدوى	ثبت	يد عند أو حضري يرجع	ع
البلدين متفاربة جاز والبديوي بالبدوي	تقول	يجوز له به النقل	ل
يقف الأصح أنه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواهما وتسد التساوى	ي
مستور العدالة والعدل تقديم العدل	أحسن	فيجب وإن ادعى مسلم منه السب	ب
جمع إليه وإن ادعى كافر قبل منه و	ال	منه نفقته بذاك	ك
وكنايس الأبيته بنسبه ولو	يد	من نفسه عبد وقيل	ل
غير قبوله في الأصح ولحق نسب الوالد الكا	ين	لا يصح بدعى امرأة الأمن	من
دعة الزوج بلحقها دون المروجة	واذا	ادعى إنسان ومك	كل
واحد بينة عرض على القافة فإن ا	جعت	أنه ولد أحدهما	ا
وإن نفقه عنها أو لحقه بها أو لم يدر ما	تقول	أو لم يكن هنالك	ك
إلى أحدهما وانسب إليه قبل وا	ما	إذا ادعى رقه رجل	ل
أنه أو شر أو نحو ذلك قل القبط أخذ لا ما	أشرف	ف ما يراه من دية	ا
مجهولون قاضي الحرية وحصل من	القاضين	الانكار فاقول	ا

و	لو بلغ المنيط الموصوف	و	جاءا الحكم الى اصل برآة ذمته	يدار	على الجار
و	ل ان حكم باسلامه في	تقو	من الاسلام الى الكفر فانما	سلام	على الجار
و	باسلامه تبعا	ل	انه لا يفر على الكفر وان كانا	الظاهر	على الجار
و	وتصرف وباع ونكح	ماقدم	ناه فان صمم عليه تركاه وان اقر بتركه	وما امر	على الجار
و	الى اثبات احكام	عا	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	الملك	على الجار
و	ان الوقف الصحيح	مرا	وزوتقبل في المستقبل (باب الوقف) لا	الحجا	على الجار
و	يصح الا فيما يستمر	وما	لله في عين معينة ووقفها صح	حد	على الجار
و	ل وشرطه بر ومصرف	اغلا	مع بقاء عينه كعقار وحيوان واثاث و	سنة	على الجار
و	اب فيصح عليه وقفنا	ثو	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذمي	ثم	على الجار
و	العبد لا يصح والمو	به	ادباطل ولا يصح على مجهول وجنين وقص	ار	على الجار
و	كان منقطع الابتداء فذلك اصلا	وما	ال سيد والوقف المعلق بشرط	تفع	على الجار
و	وقف على من يعلم	ا	مجهول ثم على الفقراء واما المنقطع الاخر مثل	ا	على الجار
و	صح على الاصح وكان	شبه ذلك	الارقاء لانفسهم او على مجهولين وما	لمساك	على الجار
و	على الفقراء فبرده	ثم	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	كا	على الجار
و	وقف وسكت اذا	انه	منقطع الابتداء فيطل ولو	فه	على الجار
و	اراده اشترطنا	اذا	حد لم يصح في اصح القولين و	الى	على الجار
و	وباله صح وكذا اذا اوضح	نا	كوففت وجبت وسبقت واما تصدقت فا	لها	على الجار
و	ل حرمت وابدت فليس بصريح	دبت	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا	ثم	على الجار
و	ذا شاء او يرجع او قدر	ا	اذا شرط فيه الجبار وان يبيعه	ثم	على الجار
و	وهو وبعضهم يصبر الملك	سما	الوقف انسان فالملك فيه لله جلنا	اقبل	على الجار
و	ضعف ذلك كونه ما	معرفة	في الغلة يملكها ملكا تاما و	الزعيم	على الجار
و	وكذلك لو جاء من قبل	منفردا	جاء لكن اذا ملكت كان يملك مهرها	بالا	على الجار
و	واذ موقوفة فيكون ملكها	فانه	وه منه وقيل لا يكون ملكه	شرا	على الجار

و	واذا انلف الموقو	فوما	ز الناضر الغرم اشترى به مثله	يكون	وفقا مكانه فان فضل
و	زيادة شري شقص واذا جعل	رب	الوقف الناضر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويختلط ناطره
و	فيه فيه كما يختلط في	المالك	المسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يبينها
و	الواقف جعلناها	في	الغلة وبصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو
و	طرا من الواقف اثار او	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعضه الناطر فيه	وخا	ولو مات من كان كان
و	يستحق الوقف ثم ز	حف	اليه البطن الثاني فوجوده مؤجرا فا	مثل	القولين انفساها بالمسوت
و	وقيل لا تنفخ با	سها	البطن الثاني تتعلق بالاجرة	با	خسوتها منها من من
و	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحسرة و	زيد	ثم الفقراء فسدنا عرا
و	وحسرة اخذ زيد	انكل	وبعده الفقراء (باب الهبة)	و	الهبة قرية واصول
و	ذلك انها تجلب السوداء	وا	لا جروهي للاقارب افضل ويستحب لذوي	العسا	نساوي الاولاد فيها
و	فاذا وهب لمحتاج	سر	افهوا فضل وتسمى صدقة وما	بها	دي به الاخوان ويحمل
و	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب ان يجوز بيعه فان قال امرتك	الدا	ر هذه او جعلتها لك
و	رفعي سواء قال و	اهلك	بعدك ام لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا يكمل
و	الايجاب والقبول واقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فاما يملك
و	بعضي زمان يتأني قبض	المالك	الموهوبة فيه وان مانا قبل قبض جزء	اما	ب الوارث فيه وان
و	عن اللوالد فهو هب	طائفة	من ماله مولده جاز ولك ان ترجع فيما	دبت	منها لولدك وكذا الامهات
و	وسار الاصول	وكان	الزيادة المنفصلة للولد لا التصلة و	نكره	ان يرجع الا اذا روى
و	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطته	فا	ن كاتبه او رهنه قالوا
و	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى يفسخ الرهن والكتابة ولو جرحا	به	للمرء وما لو
و	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذي	الموهوبة او وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في التجرم
و	في وجبه ضعيف	الجهة	لا يرجع ووطئ الاب للموهوبة لا يكو	ن مثل	الرجوع في اصح ما نقلت
و	العلماء وقيل يكون رجوع	عا	ومن وهب لمن هو اعلى منه نخب ان	با	خذ منه وفيه ولم يكن
و	خروج الثواب لاز	م	له على الاصح فلوان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو و

س	سك به سكك اثلث فان	قد	حول فيه من الميثاق وقيل ان جمعه من	ثمة	كان من بانه نفلا	لا
كان	كان او فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال اوصى	ال	جز او سهم فذاك	ك
ا	السهم يقع لكل مالا	مده	به عما يتول لا يخص بدهم ولا	عشرة	ولو كان فصوله	قوله
ل	لهم اعطوا مثل اثنى	ثم	لم يكن له وارث غيره حكى	با(تصف	وصية وان اوصى مثلا بشاش	ش
خ	خزائنه ثم اوصى به لعمرو	دخل	لانسان فيه شركاء ولازوم	لها	الايموت الموصى ويطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فمقت و	عد	تعتما ونحوه وكذا اذا عين ما وارثه	وعدد	ها منه او كانت	ن
م	مطقة فتعطيها بارتها (ن	وخرج منها	اقتصاص وكذا بغير اقتصاص في	ا	لاصح وكذا الوهبها والحكم في	ي
س	سائر التصرفات كذلك	وزل	اعرض للبيع منزلة البيع وزوج الرقيق	لموت	والمذكر وتأخير لا بعد	د
ال	الفعل له رجوعا ولو طعن	ا	ببر الذي اوصى به او اوصى بشئ	من	التدقيق فجعله جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا وصارا	ملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	الثالث	من طعاما معروفا في	في
ت	تعين له واذا خلعه كان	ا	جمعا (باب العتق) قد ندب	الى	العتق وصريحه عندنا	ا
ح	حرية وعتق واسا	لجبا	زوال كتابات فكثيرا كقوله انت سائبة اولا	عشر	ببنتنا وانت برى	رى
ك	كذلك وكل طلاق	هد	من النكاح صريح او كتابة فهو كتابة في العتق	بغير	التي لا تنفذ	ه
و	واسا الصريح فينفذ مع	عد	مها واذا علقه بصفة حصل عند وجود	ها	شمل قدوم سفر	فر
ي	يظن ويظن بكون	نوا	ذاعلقه بصفة ورجع بالقول لم يطل الصفة	وتقول	انك اذا وهبت	ن
ج	جارية قد علق عنها واولا	خذها	التهب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها	ها
و	واسعا دها البائع	واقام	بملكها ووجدت الصفة لم تعلق والتعلق	المذ	كور بطل بالموت فلو	و
ز	زنت او تزوجت واولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	واو اعنى بعنه عم	عم
في	في جمعه واسو كان	الى	فلك ملك عبيد فاعتق واحد منهم	ثله	فان كان	في
هـ	هذه المسألة معبرا	عا	جزا عن العرم عتق نصيبه فقط ونحوها	رجا	النص بانه يتم	ين
ال	العتق في جمعه ويقو	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالقول	ل	قول المعتق والقيمة التي	الى
ع	عليه اذا كانت مثلا	اربعة وثلاثين	وايسر باربعة قسوم منه بقدرها	و	او ان رجلا آخر	ر
ق	قال له اعنته عني بخمسة	وسال	اعضافه عنه ولم يذكر له	خسة	فاعتقه عتق ويات	ات

ل	المسائل ولاؤه ولو اعتق	الا	نسان بعض عبيده بجملا فله تفصيل	اجال	عتقه فاذا اراده	هـ
وهـ	وهبه فمين شافان	ما	ت عين الوارث ولو اعتق واحدا	وعشرة	من عبيده معين	ا
وا	وادعى الاشكال والتبعا	ن	ترك الى ان يتذكر ومن ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو	و
ق	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والاصو	لو	هو موثر قسوم	م
ا	الذي لشركه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا او ملكه يارث والتوصل	في المو	ودين والوالدين الى الشراء بما	ما
ط	طلبه يستحق للمعتق	فا	نه اجر ومله (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ثت	ويذكر الاما جسا	جا
ال	انص ينعمه مثل	جا	ربة متولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثت	ماله وصريحه انت	ن
خ	خلف موتى حر وقس	به	ما اشبهه وكذلك دبرك وانت مدبر	نسا	وى به ذلك في	في
ا	الاصح ويجوز تملكه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	ونفس	مرات فانت حرة	هـ
م	من بعد موتى ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ى ونهرف فيمن بطل تدبير	هـ
س	سواء البيع والرهن فليو	اقام	معهم واحبا لهم بطل ايضا	و	لا تطله الكتابة ولا	ا
ان	التدبير يطلها بل يكون	معتلا	بحكمها وان وليدت المدبرة من	عشر	زوج او غيره ولد	ا
م	منعها ان يتنقل	الى	حكما وان كانت عند التدبير حرة لا عند	بنا	جلها مدبر ولو	لو
تح	تحلى المدبر بالاسلام وابت	ان	يسلم السيد رفعا يده عنه الى ان يموت	ت	او يسلم ويؤخر فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة)	واذا	اردها فقد روى	ق
ك	كلهم اتسا من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثلث ولا تصح الامن	جا	ر التصرف ولا تصح الا	ا
وا	والعبد المكاتب بالبع	عا	قل رشيد ولا تصحب الا لكتوب لا ينجها	وز	اماته وهي فبر	و
ما	ماضية الا بموض معلو	مه	صفته موزع نجدين فلكر الى	العشرة	فا فوهها فلا	ا
ا	انل من يحمين ولا بد في	ذلك	من تقدير العوم واذا اردت العبد	قلت	كاتبك وتفضل	صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	تجومه كذا فاذا ادبت فانت حرة القبول	في	ذلك شرط وليس له في	ي
ح	حكمها خيسار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عند الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له	هـ
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للمكاتب قوله	قوله
في	في دفع الكتابة واليه	الامر	فيه فليزم في حق السيد حتى يجر	ا	لمكاتب او يموت هو	هو

أما إذا ملك السيد فانه	يقتسم الوارث مقامه وإذا قارب	حسد	ما عليه او جينا
له حظ شئ مما ثبت واستقر	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر	ولا مدس وله طلب
س يده ولا يفتى في الحال	وعليه درهم ولو كانت ثمانية	رجلا	منهما ابراء سري
العتق ان كان موسرا وفي	القويم كما سبق ويملك المكاتب منافع	وثلاثة	الموصى له به وتجارته فان
ب باع سيده فهو على سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشرة	الاجانب لكن لا يكون قابلا
ع عتق تلاح ولا عتاقه د	محبلة الا باذن سيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكاتب ولا يملك
في ثلثه لو باع باحد	ما فيه ثلثة وثلاثون اجمل هذا وما هذا	حذ	وه وولده من امته قالوا وا
ج جاز في حكمه ويعتق معه	القولين ان المكاتب اذا وا	فتا	يضا يولد منها
و وجب له حكمها والسداهم	التي في ذمة المكاتب لو استعها	لها من	السيد او اشتراها رجل
و زكاته ولو تركه في الربا	طعوباً معه عشرة ايام مثلاً لزمه اجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص
فيه فيه ان يملكه ما صيد	امره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطى	من	امته المدكاتبة ويجب
ا اذا وطئها للهجر	واجرى مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاد ايضا
ل لها وان جنى	الملك على المكاتب لزمه ارض الجناية	وفي	جنايته على سيده او غيره وجب
ك كمال الارش ما لم تقع	وزة لتجنيته والا وجبت التهمة في الاصح	ضده	يقول الارش يتعين عليه
ف فان لم يشا	له مال جاز تجزيه ويسعه ولو	يقول	السيد وقد جنى انا افديه فعل
و وثيق مكانها وثيب ا	ية قوله وبم يفديه فيه القولان	احد	هما باقل الارشين والاخر يقول
هو بالارش مطلقا ولا	فيها على عوض محرم وشرط فاسد	ي	كتابة يكون هذا
وصفها فهي فاسد	نعم لو كانت مالا على عشرة اوراق	عشرة	عتق لوجود الصفة
ب (باب عتق ام الولد) وهذا	ع من اسباب العتق فمن انت منه يولد	جارية	له فهي ام ولد وما وما
ج حدث بعد من ولد فالشرع	له بصفة امه وكذا جارية ولده	فا	ما جارية اجنبي قدر قدر
ذلك منها بشكاح او زنا	تتافها ببيعكم الاستيلاد لا يصح	ثبت	الملك حتما ما
ف في الولد لما ملك امه ثم	على انه اذا ملكها لا تصير في احو	لها	ام ولد ولو وطئ ي
س سها او بشبهة او غيره لم تصير	م واد لكن الولد حر والمستولدة بشرط	في	ما وضعته ان يخرج

الجنين بعد التصور والخطيطو	كثيرا	العلماء يجوز له ان يزوجها ويخالف بعضهم في	ذلك	وليس له التعمد ي حتى
ب بيع المستولدة ورهنها	و	الوصية بها وله وطئها وام ولد التصرياق	وقس عليه	سائر الصكفا ر اذا
ع عادت الى الاسلام	فصر	في بينهما (باب الولاء)	واعلم ان	الحكم في السر لم
س سائر اذا عتق مملوكا بخرا	ج	اوقه او عتق عليه فولاه له وولدا	الحر	من المعتقة ثبت بلا شك شك
ك كونه لاولاد عليه في ذلك	ذلك	ولود العبد من المعتقة حر وولاه ممر	وف	لموال الام فليس و
ن نجر عتق الاب انقل عنهم	نهم	ولاؤه الى عتق الاب وهذه المزية	التي	لاب للجد ايضا
و وينجر الى معتقه	نم	اذا اعتق الاب بعد الجدة فان الولاء ينجر	يستثنى	من موال جده
ي يوثق الى موال ابيه و امر	امر	الولاء بعد العتق للعصبة يختصون	بها	ذا دون الورثة واذا وا
ج جاوا معا فالابن با	با	لتقديم اول ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم	ا	لاخ من الاب ثم الجد وهو القلي
و زعم بعضهم بعضهم	ن (الجد	واين الاخ يستويان ثم الاقرب فالاقرب ثم	ال (ا	لا مرالى مواله فان يصح كن
في فينقل الى عصباتهم	يبنى	على الترتيب المذكور ولا يرث احد	وقبر	واقرب حتى يكون معدوما ما
هذا في الرجال	و مدر	ك القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء	وسوى	ينهن الا من قبل قبل
ال المعتقات فخن وا	سند بالمر	ية امرأة ورثته وورثت ولدا	وما	شبهه المعتقين واذا
ك كان لها الولاء في غلا	م	فانت صار لعصبتها (كتاب الفرائض) لا	شي	يخرج من خلف لم يشفع له
ش شئ للغير قبل جهاز الميث و الشر	الشر	وع بعد ذلك في ابرائه من ديونه	وخلا	ص ذمه منها
ف فورا ثم باقي السوطا	يف	فتنفذ وصيته وتقسيم تركته	وما	له بين ورثته وهي
ه هذه عشرة رجالا	و	لهم الابن وابنه وان سفل وبعده	عدا	لاب وابوه وان صلا
وا والاخ وابنه وما	جعل لها	ذا شئ اذا كان من الام	وما خلا	هولاء فالعلم الاصل
س سابعهم لاخ الاب لأمه	وقفا	بعد ذلك ابنه والزوج والعتق	و	الناس بيع بشبه
فا قالوا وبنت ابنه	وا	ن سفلت والام والجدة والاخت	يل	الزوجة والعتقة وكيف في
ط طراً قبل القتال في	فرا	غ روح مورثه يعتق ام باطل لا يره	وليس	يرث اهل ملة
ا الا عن اهل ملة هذه	سنة	المسلمين مع الكفار واما الكفار فثيوارون	ولا	يكون لا خلافتهم في
ل لقب الصكفا اثر ولا	ار	ش يجزى من ذمي ولا عبد ومرد من احد ولا	يكون	بين ميتين لم يرو

س	سبق احدهما او لم يتحكم	بعين	السابق منها توارث (باب اهل الفرض)	والا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	القروض مكناب الله	وجنه	وهي النصف والربع والثلث والثلث	ان	اهلها الذين يترك	مثل
ب	بعدم عشرة الزوج و	بعد	الزوج والام والجد والابن و	يكون	لاخت ثم للاخ وهو و	و
ج	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن او ابنته ثم الجد مع الابن	وا	بعدم الفرض لاهلها والوجه	جه
د	لعرقة تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد وولد الابن ونصفا ان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو و	و
هـ	من حيث انها لا تملك	من	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثلثا واذ	ا	بلغن اربعين فليس به	شبه
و	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو و	و
ز	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولد او ولد ابن فلها السدس وحين تزاحم	بالا	ثنتين من الاخوة سواء كانوا	ا
ح	رجالا او اثنا وقد يعود	ال	ثلث ما سبق بعد فرض الزوج او الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ط	كلا الابوين وزوج او زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فحين يرث بلا قول	ل
ي	وهما ثلثان ام الام و	الثانية	ام الاب ثم امهاتهن من افردت اخذت	السدس و	رد الخلاف جده هي ام	م
ك	اب الاب والصحيح لها	سنة	الجدات وان اجتمع جدتان فأكثر استو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتصديا وبعثت	احدا	هما بحيث ان كانت للاب واما البنت	فانصب	لهما النصف اذا	ا
م	وق وقعت وحدها ولا تثنى	و	ما فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	بنت الصلب وللاثنين قالوا لو	لوا
ن	فما فوقهما وان بلغن	خمين	اثنان كبنت الصلب لكن هذه	استثنت	عن البنت في ما ذكرنا وا	وا
هـ	وهو متى كانت هي والبنت	ويلع	ميراثها الثلثين فللبنت النصف	كسولهم	ونكحة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبل الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللانثى فصاعدا للثلاث فان فقدت	قام	مقامها اخت لاب وقبر	س
ك	كل احوالهما اذا اجتمعا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن واخوات	القصور	مع بناتهم عصبة فافهم ذلك	ك
و	ون ونعطى ولسد الام	في	ميراث اخيه السدس وللانثى فصاعدا	ث	الالا	ن
ا	اما الاب قصد	صعبه	السدس مع الابن وابنته وكذلك الجدوا	زيد	كعلم انه ما	ما
ل	للجد مع الاب شئ ولا	الحا	قد مع الابن ولا الجسات مع الام وازيدك	امر	او هو انا لم نلحق في	في
س	سبلا الى اخرها	ج	نصيب لام الاب مع وجوده اما وولد الام فقد	رت	له اربعة حساب	ب
ا	الاب والجد والولد	واقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهمولا	الاربعه ولا يتصل	ل

ب	يولد الاب والام	سنة	مع ثلثة الابن وابنته والاب ويحجب	ولدا	لاب هذه الثلثة	٥
ع	على ما وصفت	ثم	يحجبه الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء	١
ال	البنات الثلثين	رجع	بنات الابن بلا شئ الا ان وجد	هكذا	ومعهم ذكر وهو و	و
م	مثلهن في الرتبة او اسفل	منها	فانه يعصمن المذكور مثل حظ الانثى اذا اخذ	ديثار	من الارث فهي هي	هي
ت	تأخذ نصفه وكذلك	سا	ر الاخوات من الاب مع الاخوات من	الا	يوزن لابن ابدا	ا
ح	حتى يكون لهن اخ وا	لما	لكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	او ثلثا مثلا على الاصل	صا
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وام واخت من اب وام تموا	فان	للزوج النصف وتعطى	ي
ك	كذلك الاخت	سنة	الاخوات والام الثلث فتعال الفريضة و	كان	السهم لمساوية	٥
و	واخذت الام ثلثا عائلا	النين	والزوج نصف عائلا ثلثة والاخت ثلثه و	ا	الله اعلم (باب العصبية) وكانت	صا
ا	العصبية فيما ذكر	و	اكل ذكر ليس بينه وبين البنت اثنى وا	ول الكلام	ان الابن كما روى	روى
س	سابق ثم ابنته وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن اخ هناك	ك
ك	كذلك الاخ بعده و	تو	لى الامر بعد الاخ ابنته وان سفل	اجريت	العم بعده ثم بقول	قول
ا	ابنته بعده ثم او	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنته وان سفل	ثم	على هذه الصفة	١
ن	نعطى الاذن في لادنى	والد	اثنى من هؤلاء اذا افردت اخذ جميع المال	الا	ان زاحم احدا	ا
م	من ذوى الفروض امر	ته	ان يعطيه فروضهم واخذ ما بقى فان استوى	على	الدرجة منها الثلثان	ن
ا	اعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منها ولا يعصب احدا اخته	ما	خلا الابن وان سفل بلى	ي
ي	يعصب الاخ اخته وامهاتهن	صلا	من يشارك اهل فرضه الا ما	كان	من المتركه فانها	ا
ل	لم تترك الا للاصلا	خ	وهي زوج وام واثنان من ولد الام واخ	من	الاب والام اذا	ذ
ي	يكون الزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما	ا
هـ	هو فرضهم العصبية اذا كانا	خا	للهاك من ابويه ويعطى اخن ما	مر	فانه حصه بقينا وما	ما
وق	وقع فيه التردد فلا يخ	لف	ان يوقف فان عدم العصبية فالعق كافي ابو	اب	الولد فان قدوا اخذ	خذ
ال	الى بيت المال	و	الله اعلم (باب الجسد	والا	خسوة) اذا حصلت	ل
ت	تركة واجتمع الجدو	لد	الاب والام او ولد الاب فهو كاحدهم	على	ان لا يزيد الثلث من	ن

ذلك فهو فيما ذكره	بالت على كل حال وقد بعد عليه في	الب	اية انه من لا يرث وذلك الشيء	و	واحد منهما	وتوفى	بعدهما بالانح ثم اشته على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا
يكون اذا اجتمع جد	اخ من اب وام واخ من اب اعطى من الما	ل مثل	احدهم وابن الاب بعد	د	تسكون اخوة للاوين و	آخر	الاب والصحيح خلافه واذا استوى السان	وما	زاحدهما فضلا لم يستحق في
يده لاخيريه وانما	على الجدة وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسألة المعادة ولو	د	دون الاخر بل لو كانوا	جاء	عدة وعقد ادانهم صح والاول شرط فلا ينفذ	وهي الحرية والبلوغ بل	
حق بهم من يكو	له فرض فلجد الاغبط من المقاسمة وثلاث	ما	يقى او سدس كل الشيء	ي	العقل وان لا يكو	دى	النظر كتحليل او هرم وذكروا في الناسق	خلافا	ولا يضر المعنى وقالوا
وما يبنى فلاخوة	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت فيما	اتاني	علمه مع الجدة فيما سوا	ا	منى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينفصل بالبيعة الى الا	خفص	درجسة وكذا لو
هذه المسئلة ونسبها	وعى زوج وام واخت وجدة الزوج والاخت	اكل واحد	منهما نصف المبلغ	ع	جى عضل بل حكم	سنة	الله ان ينفصل الى السلطان و	المستنى	من ذلك الغائب اذا
والجسد ايضا	السدس والام الثلث فتعول الى تسعة	الا	ان حقها لا يصرف	رف	ما وكل فوكيله اول وان	ار	ادان يوكل استاذن في النكاح الا الجبر	مثل	الاب والجد والسيد ايضا
زاد على الجدة بل النسب	ان نصف بضاف الى حق الجدة ونسبهم للجد	الانثيين	وهم فيمن من	مر	وليس لاولى ان ينفصل	بع	لا يجاب والقبول نفسه ولا الوكيل والصحيح	من قولهم	ان الجدة ان يوجب وبطل
يقى الباقي منها	فه صحتهم من سبعة وعشرين للزوج تسعة	وللا م	سنة وللأخت نصف	حو	عقد بنت ابنه	و	ابنه الصغير وفي غير الكفو يشترط رضا	كل من قام	له حق الولاية منهم
اربعة ويكون ا	الجدة ثمانية كتاب النكاح يكره ان يتزوج	وما	له فيه غرض	ض	ورضاها واو كان	و	سهر ماله فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولى	بذلك لم يمكن يكن
داع ولا يستحب الاعراض	عند الحاجة اليه ويستحب ان يتزوج من	رأيت	واستحلت وبسوغ	ع	امتناعهم جاز	و	الشوق في الكفاية على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية واعالا
هذا العقد بنفسك	يوكل يجوز ان يقبل لنفسه واستحب لكل	احدا	ن يطالب امرأة تحرر	ز	لا العجمى بالنسب	الى	العربية كفؤ ولا غير القرشي و	الهائمي	كفؤا لهما ولا غير
حسنا ودينا واذا ا	في عتده اكنفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب او الجدة تزويجه في	ي	تسنى وحر كفؤ لمن	تعر	فيها الحرية والنوى ولا الحالك للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو
رأيه زوجة من	الذى له والمجنون ان كان يقضى فلا يمكن	اباه	ان يعتد له ويأشر	ر	ربط نكاحها بغير كفؤ	ودفن	عليها امره بطل النكاح ويحب	شاهد	ان ويشترط ان تسبق
في الافاق فان دامت	على حالة ولم يقضى زوجه الاب او الحاكم	وما	الغيبه ان يتزوج اذا	ا	فيهمسا الحرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكورة وعدالة وبكفؤ مستو	وما	سنة السمع والبصر لا
سألت بل يزوجه الولي	ن اذن له في العقد جاز فان عين له ا	مر	أه تعينت ولا يخاص	ص	يكفى عادهما ولو وقف	مد	ان وبان فسق الشاهدين بان ان العتد لا	شي	ويشترط هناك قوله
الولي من الطلاق الا اذا ا	له سرية فان اردت تزويج عبيد صغير	رت	عقدك بنفسك بخلاف	ف	لتزوج زوجك او انكحك و	ر	سم القبول فيقول تزوجت او كتبت او قبلت	زيد	بعده نكاحها صح
كبير فانه يعقد بالاذن و	لمرأة غير المحتاجة للنكاح يكره ان تزوج	باحد	ان احتاجت ولا غرض و	و	منه ولا يكلف العجمى عمار	سنة (وتج)	زيه الجميلة وكذا عرى في الاصح ويحب	نكاحها	ويجملها الى حيث ير
ن تدب لها والمرأة من الا	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وايه تزويجها واذا	وا	ان طافت الاستماع و	جعل	لها اذا سأت مهلة نشئة على	خلا	في فيه والامه يستأنا
ع عقد الاب او الجدة بالبكر	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	ابيه	لزوج كره وان	ا	اذا فسد ملك	الله	رفها قسما لبلال ويستحب ان يأخذ	الرجل	بما يملكها اول ما
لم تكن بكرا لم تنكح	لا باذنها بعد البلوغ ويزوج امته اجبارا	واذا	طلبت النكاح فالام عاف	ف	زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل ثاقى صاحبه	واما	الفرقة التتسلل
ي يستحب ولا يجب و	يصح نكاح المرأة الا بولي والعصبة احق و	استثبت	اذمة فوايهما ان تزوجت	ت	دون سفر مخوف الطريق	ت	ولا يطأها حائضا ونبيها ان تأمى	بما	الاستماع متمسك
ال السيد ويزوج امه المرأة ال	الذى يزوجهما واولى العصبات الذى لا يبدأ	بغير	الاب ثم الجدة لا يراحم	م	الابيه كفعل الخن و	عد	م السكر (باب ما يحرم من النكاح) لا	خلا	في ان عسما ومريدا

ذلك فهو فيما ذكره	بالت على كل حال وقد بعد عليه في	الب	اية انه من لا يرث وذلك الشيء	و	واحد منهما	وتوفى	بعدهما بالانح ثم اشته على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا
يكون اذا اجتمع جد	اخ من اب وام واخ من اب اعطى من الما	ل مثل	احدهم وابن الاب بعد	د	تسكون اخوة للاوين و	آخر	الاب والصحيح خلافه واذا استوى السان	وما	زاحدهما فضلا لم يستحق في
يده لاخيريه وانما	على الجدة وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسألة المعادة ولو	د	دون الاخر بل لو كانوا	جاء	عدة وعقد ادانهم صح والاول شرط فلا ينفذ	وهي الحرية والبلوغ بل	
حق بهم من يكو	له فرض فلجد الاغبط من المقاسمة وثلاث	ما	يقى او سدس كل الشيء	ي	العقل وان لا يكو	دى	النظر كتحليل او هرم وذكروا في الناسق	خلافا	ولا يضر المعنى وقالوا
وما يبنى فلاخوة	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت فيما	اتاني	علمه مع الجدة فيما سوا	ا	منى اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينفصل بالبيعة الى الا	خفص	درجسة وكذا لو
هذه المسئلة ونسبها	وعى زوج وام واخت وجدة الزوج والاخت	اكل واحد	منهما نصف المبلغ	ع	جى عضل بل حكم	سنة	الله ان ينفصل الى السلطان و	المستنى	من ذلك الغائب اذا
والجسد ايضا	السدس والام الثلث فتعول الى تسعة	الا	ان حقها لا يصرف	رف	ما وكل فوكيله اول وان	ار	ادان يوكل استاذن في النكاح الا الجبر	مثل	الاب والجد والسيد ايضا
زاد على الجدة بل النسب	ان نصف بضاف الى حق الجدة ونسبهم للجد	الانثيين	وهم فيمن من	مر	وليس لاولى ان ينفصل	بع	لا يجاب والقبول نفسه ولا الوكيل والصحيح	من قولهم	ان الجدة ان يوجب وبطل
يقى الباقي منها	فه صحتهم من سبعة وعشرين للزوج تسعة	وللا م	سنة وللأخت نصف	حو	عقد بنت ابنه	و	ابنه الصغير وفي غير الكفو يشترط رضا	كل من قام	له حق الولاية منهم
اربعة ويكون ا	الجدة ثمانية كتاب النكاح يكره ان يتزوج	وما	له فيه غرض	ض	ورضاها واو كان	و	سهر ماله فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولى	بذلك لم يمكن يكن
داع ولا يستحب الاعراض	عند الحاجة اليه ويستحب ان يتزوج من	رأيت	واستحلت وبسوغ	ع	امتناعهم جاز	و	الشوق في الكفاية على المساواة لا	غير	نسبا ودينا وحرية واعالا
هذا العقد بنفسك	يوكل يجوز ان يقبل لنفسه واستحب لكل	احدا	ن يطالب امرأة تحرر	ز	لا العجمى بالنسب	الى	العربية كفؤ ولا غير القرشي و	الهائمي	كفؤا لهما ولا غير
حسنا ودينا واذا ا	في عتده اكنفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب او الجدة تزويجه في	ي	تسنى وحر كفؤ لمن	تعر	فيها الحرية والنوى ولا الحالك للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو
رأيه زوجة من	الذى له والمجنون ان كان يقضى فلا يمكن	اباه	ان يعتد له ويأشر	ر	ربط نكاحها بغير كفؤ	ودفن	عليها امره بطل النكاح ويحب	شاهد	ان ويشترط ان تسبق
في الافاق فان دامت	على حالة ولم يقضى زوجه الاب او الحاكم	وما	الغيبه ان يتزوج اذا	ا	فيهمسا الحرية ولا بد	في	الشاهدين من ذكورة وعدالة وبكفؤ مستو	وما	سنة السمع والبصر لا
سألت بل يزوجه الولي	ن اذن له في العقد جاز فان عين له ا	مر	أه تعينت ولا يخاص	ص	يكفى عادهما ولو وقف	مد	ان وبان فسق الشاهدين بان ان العتد لا	شي	ويشترط هناك قوله
الولي من الطلاق الا اذا ا	له سرية فان اردت تزويج عبيد صغير	رت	عقدك بنفسك بخلاف	ف	لتزوج زوجك او انكحك و	ر	سم القبول فيقول تزوجت او كتبت او قبلت	زيد	بعده نكاحها صح
كبير فانه يعقد بالاذن و	لمرأة غير المحتاجة للنكاح يكره ان تزوج	باحد	ان احتاجت ولا غرض و	و	منه ولا يكلف العجمى عمار	سنة (وتج)	زيه الجميلة وكذا عرى في الاصح ويحب	نكاحها	ويجملها الى حيث ير
ن تدب لها والمرأة من الا	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وايه تزويجها واذا	وا	ان طافت الاستماع و	جعل	لها اذا سأت مهلة نشئة على	خلا	في فيه والامه يستأنا
ع عقد الاب او الجدة بالبكر	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	ابيه	لزوج كره وان	ا	اذا فسد ملك	الله	رفها قسما لبلال ويستحب ان يأخذ	الرجل	بما يملكها اول ما
لم تكن بكرا لم تنكح	لا باذنها بعد البلوغ ويزوج امته اجبارا	واذا	طلبت النكاح فالام عاف	ف	زارته ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل ثاقى صاحبه	واما	الفرقة التتسلل
ي يستحب ولا يجب و	يصح نكاح المرأة الا بولي والعصبة احق و	استثبت	اذمة فوايهما ان تزوجت	ت	دون سفر مخوف الطريق	ت	ولا يطأها حائضا ونبيها ان تأمى	بما	الاستماع متمسك
ال السيد ويزوج امه المرأة ال	الذى يزوجهما واولى العصبات الذى لا يبدأ	بغير	الاب ثم الجدة لا يراحم	م	الابيه كفعل الخن و	عد	م السكر (باب ما يحرم من النكاح) لا	خلا	في ان عسما ومريدا

ن	ان بالكر بعدا	ن	ان لا يصح نكاحهما وكذا الخلق للشكل	وما عدا ذلك المحارم وهو و
ع	على ما قسرت و	و	في به اشتريل الامهات وان علون	و
ل	الاخوان والخلق من يولد	ليس	بنا الاخوان وان سفلن والامهات والحالات و	هذا يختص بالمشي في
و	وتيرة الولادة فقط يل	ولا	اتل على ان هؤلاء يحر من بارضاع	تحل امهات امراته واما ما
د	دخول الزوج بالا	هل	اعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	من فروعها ابدا والخطير ر
ن	تجمل في امهاتها من	العند	وكذا اللوطوة بملك او شبهة	يكون
و	وسانها وان سفلن	والحل	بلى في بنات من يوشرت بشهوة	فانك
ع	عليه ان يجنب العقد	على	زوجات ابائه وابنائهم وان سفلوا ثم	في
في	في مثل اخت امراء	اقا	مت في نكاحك وعنه وخالتها يحرمن	الموجب
آخر	اخر واعلم ان الا	منه	لا تحل بذلك على الاطلاق بل الحلا	وا
مو	هو من في ملك من قريبه و	ولده	المحرم احدا اعنى ولد اقرب اموالده فهو	لمنى
ب	بيله او تملكه بنفس	الملك	ولا يحل للحر نكاح الامه	يذهب
ب	بخوف العت والجور عن	الا	صداق الحرة وان تكون مسلمة و	على
خ	خلاف والتعفيف له ا	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	كل
في	في زوجته الامه ملك	ا	نفس نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	بصير لاحد من الناس س
ف	فيها بينهما نكاح فان ا	اعيا	ولا يكونون من يملكهم ويحرم عليهم من	تقول
و	وصل طلاقها ثلاثا وانسا	س	مجموعون على تحريم المعتدة من غيره من	فام
ا	اكثر من اربع حرام	وكان	له من ممالك المسلمين ما شاءوا	الناس
ل	له سفل امراتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمعتدة ونكاح المحلل وفيه	ما
ت	تحريره اهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويطل اذا	خلا
س	سامته ما يثنى العقد	و	شرطه مثل انه لا يطلها اذا اتاها	زيد
ب	بان انه لا نكاح يطل و	الا	بم المعتدة يحرر التصريح بخطبتها عن	او ما
ي	يوشد نكاحا وليس من الا	دب	ان يراجع غيره في خطبة امرأة فان خطب	عدا

غ	غيره بانم بخطبتها	و	نكاحها (باب الخيار في النكاح) اذا	و
م	من الاخر او كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس
ا	الخيار له وكذا ان كان	بمزاله	صاحبه في الاصح وبمزاله	ز
ز	زوجته رتقا او قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عنها او يحبوا ولا	يد
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث ايضا ثم انا ننظر	اولا
د	دخوله سقط المهر ولا	يعو	د لها منه شيء وان كان بعده فقد	يكون
ع	علم حدونه بعد وطئ فسخنا	واسفر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعد	ز
ل	لزم مهر مثل ان جهل وان كان	امر	له ولا يسه اجبار فليس له ان	يد
ي	يوصف بالعيوب المذكور	مو	للأولياء الخيار بخن ونكاح وبرص اذا	او
ا	ارادوا الفسخ بها و	كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	مافا
ل	للحاكم او قامت بينة على	الا	فرار منه بذلك او نكل تخلف ل	ما القو
س	سنة فاذا انقضت ا	طراف	السنة فلهما الفسخ واذا ارادته ل	مما
ب	بأشر بالة وهي	مضطربة	بعد الانتشار كغناء ان يكون مد	خلا
ب	بكونه قد وطئها	وكان	يدعيه فاقبول قوله وان تزوجت	زيدا
ا	او على انه من	ولد	قريش فان خلافه صح في الاصح	واذا
ل	لو شرطت الحرية او	مكا	نا من النسب كان الحكم كذلك فان	كان
خ	خرجت بمهر المثل والقسا	ئل	بانه يرجع على من غره ضعيف و	بالا
في	في وطئ الامه	يوشد	بولد لزمه قيمته ويرجع على الغار و	ان
ف	في ضعتها مما شرطت	استول	عليها ولا خيار في الاصح ثم	يكون
في	فيها اذا عتقت وهي	على	نكاح عبد وخيارها فورا في الاصح	فان
ا	الخيار بانها صدقت بيمينها و	حر	زنت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شا
خ	خير مهرها الفسرو	ض	انه بسقط (ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول	لوان) وقع
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	د هذا ان كان العتي قبل الوطن	وان

هو وجوب الشيء و
حلت له ودانت في ا
اشدا و فرق بينهما بلا
ق في العدة بان الشكاح
س منه واحد وبعد
ا ما اذا وطئها
ك كافر خمس فاسلم فان
ن نفقه لترك واحدة و
و واحدة فليس لواحدة
ا الجمع في عقد نكاحه
ب ايت ودها وكذا اذا
ق قول ان الام نصيب
ط طول من لا يصل له
ع عليه لزمه بلار
ح حرم عليه الاما وان بقيت
د ذهبت الى الاسلام فهي
ق في اختيار الامة على الشرائع التي
ال العدة لم يتعد ذلك من
ج حبسا فرق بينهما ا
ر رسم العسدة والثالث
ق فيقران وان فهرها وها حريا
ا ارتد مسلم او ارتدت
ل لها مسدة العدة لار

الله اعلم (باب) من نكح كنية اذا
و ان كانت مجوسية او مشركة ذات او ان
ان كان اسلامه بعد الدخول فانا
منقطع والاحكامنا بالفرقة من اسلامه وان كان
قالو وطئها في العدة وافترا فعليه
الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا
في نكاح واحدة باطل فان اسلم معه
ففاق عليهم يجب حتى يأخذ من ير
على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلح
ن) والا
ان لم يطأها ففرغ
يكون الا تحريمهما وورد
زيدا سلن معه وهو ذو
ا كان ممن لم يحرموه
ل استلنا
م مك على اسلامها فلو
بلا شك على اسلامها فلو
سما الشكوة عليها فهو
فان اعسر ثم اسلم قبل خروج
شأ او نكاح متعة بقا
المؤمنين وان تزوجهم معتد او بالخيار لالا
في رفع
وان اسلم بعد انقضاء مدتها
وان
شأ ت ام ايت اقرا عليه وان
جر ت بعد الدخول فيكون
من ذلك

س لك دينا غير دينه اخذ
ا الدين الذي انا عليه و
ك كثير ولا قليل والاستصبا
ن نافذ بما عفسد به والا
من منع السولى من
ا او حبسا مهر المثل ولا قا
خر خراجها وتبناوته
ا مما يتعلق بذمته لكن بعد
ل لها عليه مالها
و وليس يجعل مهر
ت يحظى به اعسر ومن لا
د دفع مهر مثل نساء القسوة
ا ان يكون نسا في
ل لو وطئها ولو قالت لا ترا
م مهرها عينا فتلقت ا
جم جلة المسمى قسدر
و ونحوه قبل الدخول سقط
ع عليها الضلوق او الزم
و وقعت زيادة فلا نصف ولا
ا الخيار للمرأة بين تسليمه
س سلمه له هبة وهو قدر
ك كافتها ووليها منه لم يصح
ا الغرض كالسبي فان قرض

لو يدخل في الاسلام ولو
ق لم يقبل منه (كتاب الصداق) ا
ب ان يتكح بصداق فان تكح بصداق علا
بن الصغير لا يزوج به باكثر من مهر المثل و
مكا ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان اقد
نل بان السقي يتكح باكثر من مهر المثل
و كانت الذمة مشغولة ان عدمها فالمر يتعلق بها ولا
الموافقة لا يكسبه وتبناوته وفي قول يتعلق برقبته لا
في النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بنساء العس
الجمعة السنة مثل الشابة النقية ومن كانت ا
يو جذبا عصبية او كاثرا وليس لهم من ذوات
م الاقربين اليها ثم نساء البلد وحكمة وعلماته
ا ث من البيع جاز ان يكون صداقا ولو يستقر
ق الا بالمهر وكانت لم يطأها جازوان
و استخفت او ردتا بعيب طوبى بالعوض و
العشرين ومهر المثل الف لزم الالف
من المهر حقها اما اذا مكنت
سنة الاسلام او ارتد رجع بنصف الصداق
خمس له منها واما النصلة كسر يادة اوصا
و تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص
سنة تم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض
و لو فوضت بضمها فله المطالبة بالغرض وا
سبعائة وطلق قبل الدخول فالتى هو لا

انما يرجع الى اصل
ا زوا الشكاح بلا
و وصداق سرى فهو
ل في الصغيرة كذلك
م الول ومثاق قالوا الو
ولا العبد ايضا وهو في
ا اذا تزوج فاسدا فالصداق في
من ذمته وفي قول
من يساويها هذا
في جمال ومال او شي
نهم احد ما غ
ان ما جاز
ا لك لو مات او
و فها سقط الانتعاع ولو
نكح الحاكم بمهر مثل فلو اى
وا نسيت للفرقة بازداد
بلا فرق له بان اوقع
ق اما الزيادة للنفقة لو
بالعن ونحوه فيصعد فيه
زوج بالخيار ولو اتها
لها صداق في العدة او بعد فإيا
لها صداق فان قرض لها جعل
ثلاثة وخمسون ولو

ن	أمرها ثم ينسرع	في	الغرض حتى وطئها وحب مهر المثل واللازم	له	إذا طلق زوجة	جه
ما	ما فرض مهرها ولا نكاح	جا	عائنها المنة قطعا ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بمهر فاسد وطلقها	ا
ب	غير دخول فانها تزويج	دي	نصفه وان جعل عتقها صداقها فله مهر	مثل	وله عليهما ضمان	ن
في	قيمتها وإذا اعسر بالتهن	وهرب	ام وقف فسخ قبل الدخول فقط والقول	قوله	ان ادعت الوطئ والكل كل	كل
ا	ان يخطف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر السمي ويجريان على	القاعدة	في التصالف ثم يردهما	ا
ل	لمهر للثل ولا مهر	لد	اختلفا في الزنا طوعا (باب المنة) والمفوضة	إذا طلق من	إذا طلق من	ه
ق	قبل الفرض ولم يسلم	مكا	غتها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المنة لها	وما	لمطلق قبل الدخول لزم	م
ص	صاحبها نصف التهن	ثل	من المنة واما بعد المس قان	اشبه	القولين وجوبها	ا
د	رفقا بها وان تسبت	ال	الفرق يرد ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون	ا
ا	المنة لثمن درهم وان	صعد	عنها فهو افضل وان تناحها فيها	و	تنازعا فالخام يقدرها	ا
ن	نظرا في حالهما بما رأ	واستولى	منه عليه (باب الولائم) المزو	الهمز	محرم والنبر قالوا	لوا
ي	يحب تركه والوليعة في	ا	مرس سنة وقيل واجبة والاجابة لمن دعو	نحو	ها فرض عين ولو	و
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	سو	اه يكره والصائم اذا وصل	ا
ذ	ذكرها فيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان منطوعا وان كان	دا	خل البيت منكر وما	ا
ف	في طاقه قدرة	على	ازالته لم يحضر (باب عشرة النساء)	و	الزوجان يجبان لا يكونا	ا
ح	حرابا بل تعاشران بالعرف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريعة على دنية ولا	بيضا	على سوداء في القسم وكذلك	ك
ف	في السكن ولا يجتمع في	اقتار	بين امرأتين الا برضاها ولا يطاؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع الر	ر
س	سنة التي في القسم فان	المن	في اتباعها ولا يبدأ بواحدة الا بقرعة و	لنا	خدمتهن ذوات العذر والضعف في	ا
ا	الخاض وغيرهما قسمها	وبنى	بالجدية البكر سبعا ولا يقضى وبالب	نحو	ذلك ويقضى او يقيم في	ي
ك	ككفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يردون الوطئ في	قولهم	نحب المساواة بل انا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحب ويقضى ان سافرت باذنه لحاجة	احدى	نسائه فهذا شعار	ا
من	من سلمت نفسها و	الغا	زمة للسفر في حاجتها بسقط حقها	و	ان امتعت من انشاء	ا
ا	السفر فحجته لم يلزم	م	القسم ايما ويحرم ان يسافر بامر دون	الخرى	الا بقرعة فان قس	ل

خر	خرج من الا لم يقضاه	المد	لصواحبها ومع القرعة لا يقضى	وما	اها ان تفصح	ا
ال	القول بهبة حقها الجا	ر	ي من القسم لضرتها الا برضاها واذا	ا	رضى فوهبت لها	ا
س	سهمها ملكك ربا	سنة (الرجو	ع متى شأت ودخوله على الاخرى نهار الحاي	اشبه	بالجواز ويحرم م	م
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليسوى بينهما في الدخول ولا يجوز	ذلك	ليلا الا من	ن
ب	بعد ضرورة وان طال	في	مكاه قضى لئلا لاتهارا ويقضى	وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك	ك
ا	اما الامنة فلا	نعم	ي اليها حقوق في القسم ولتنشوز امارا	ت	استماعه المكروه وبكونها ونها	ا
ل	لا تحلف الى فراشه	وفي	هذا بعضها فان نشزت هجرها وضربها ضر	بلا	تبريح ولا ضرر	ر
ا	خفيفا وهو اذا ارخى ر	سنة	في منع حقها اكرهه القاضي فان	علا	شره عززه فليس و	و
ا	اشد الشقاق والتدر	ست	آثار الصلح بعث الحماكم حكما من قو	مه	وحكما من قودها حتى	ي
بض	بضعا الحق موضع	و	يفعل بالصلحة وهما وكيلان لها على الص	جمع وتذكر	الصلحة بان يرضا	ا
ا	الزوجان يحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	اقبول (باب الخلع) لا يفسخا	فا
و	وجه صحته اذا	خرج	من نصح عبارته وهو مكروه وجري	السماع	بإباحته عند خوق احدهما	ما
ا	الجزع عما يستحق	عليه	الاخر او كان فدعلق الطلاق ثلثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالعهما	ا
ن	تفعه وتخلص وكان	المظفر	بيته الزوجية عند الدخول ويخالف السفيه و	العبد	ان السال في هذا	ا
يس	يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخلع السفيه لامعا	رض	في القول بطلانه وما	ا
ك	كان من الامنة فلا	حر	ج بل ان اذن مولاه تعلق بكسبها	و	تجارته فان قد قصص	ن
ن	توجه بذمتها وان لم ي	ض	مولاه تعلق بذمتها واذا حصلت	السماع	حة من الولي ومرض	ض
م	ماله وخلع الصغيرة	وناصر	ها جاز اما من مالها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يخلع حرم م	م
ا	الطفل ويجوز مخالفة للمرأة	اما	مع نفسها ومع اجني ويصح خلع	ال	جل بلفظ الطلاق واما ما	ما
ب	بلفظ الخلع والمغادة قد جز	م	الاكثرين به سريع فان جرى بلا مال لم يذ	بقي (البا	ولزم مهر مثل ومطابق في	ي
ق	قال طلقك وعليك السف	ا	مناء الطلاق بلا الف وان قبلت	والبد	له في الرجعة ولو ذهب	ب
ي	يطلقها فقال وهو ير	يد	ها انت طالق بالسف قبلت بانت	و	لزمها الف وان قال ل	ل
ا	ان ضمننت لي الفأ تؤد	به	ال فانت طالق فضمننت واجابت	الدا	ان فورا بانت ولزمها	ها

ل	له الالف الذي ضمته	م	لوقال متى ضمت الى اومنى اعطيتني د	ر	هما فانت طالق فتقول ول
ج	حصوله موجب للطلاق	ع	ت بالجواب فورا او على العاخي	و	ما جاز صدقا كما تقدم م
د	ذكره جاز قبوله عوضا	من	المخالع في الطلوع وان ذكر	الد	افع عوضا ولم يكن
ف	سدا لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسدا فكما	لو	كان صحيحا في الاصل
س	سببها المبنية الا	ان	المسمى بطل وترجع الى مهر المثل	و	لو قال متى اعطيتني يوما
ق	قباه فانت طالق ولم	تقابل	بوصفه فاعطته قباه تملكه طلق عند	الكا	فسة واستخفت مهر المثل ل
ا	اما انقباه فلا يملك	وق	ما اذا وصفه بصفة السليم المعروفة في النا	س	ملكه والمعيب ان لم يكن
ط	طريقه رده و	ع	دالى مهر المثل وان خالعهما بدرع على انه ه	و	ي فخرج مر وي
ا	او جنى المبنية وز	م	الخيار بين الرد والا مساك وان خرج	الدرع	كتانا بانت وجعل ل
ل	له مهر للمثل واذا	ا	فالت المرأة طلقني ثلاثا بالف فطلقها	و	احدة استحق ثلثه واذا ا
س	سألت منه الطلاق با	سبعين	فطلق بخمسين لزما حسن و	الفر	ض على من هو و
ب	بالطع وكلها ان يمثل فل	جا	وزما اذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا با	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل
ب	بانت بمهر مثل سوا كانت زيادة	ما	سب الناس بمثلها ام لا وان اطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها ا
ا	اما خلع المريض فلا	ل	بانه من الثلث وان خالعت في ارضها	النفس	بالمررض فبعث ث
ل	لم يرد على مهر المثل ا	و	جنى من رأس المال وان جا	و	رته فزيادة من الثلث واذا تم م
خ	خلاف بين الزوجين في	اير	من صدق او بذل على طلاق سوا	الطر	ة والامنة جعلنا ا
ف	في انكاره القول قولها والدرا	هم	المبذولة اذا اختلفا في حقا	ب	قدرها او صفها او كم قيل ل
ن	يطلقها طلاقا فان	ا	لرجع الى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	الطلاق يعضى ي
ف	في كل زوجة واما ا	سيد	فلا يطلق انت وكذا الصبي وا	الطريق	الى طلاق امراته لا ا
و	وصول اليها بشرطه العقل	وحصل	طلاق السكر ان ثم من يهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا
ا	اكره بحق فلا خلاف	بينهم	في نفوذه وبذلك الحرث طلاقا	والر	قيى تطليقتين وبنت ث
ل	الوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طلق نفسك فطلقت قبل تر	وح	من مكانها فورا) صح ح
ف	فطع قطعها وان كان ما	ولا	ينقض التأخير كقوله طلق نفسك اى	و	اقت شئت جاز التأخير

فا	فاما الطلاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنه ان يسترك ك
س	سبيلها طاهرة قبل الجماع لم	حر	ام وهو طلاق البتة كطلاق الحائض وطلا	ق	طاهرة قد جومت
قا	قالوا وبالعوض اباحه الاصحا	ب فا	ما المباح فطلاق الابسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البتة لما ا
طال	طالت فيه العدة فغير ما	تكسر	ان يراجعها ويقع الطلاق بالصرح	نو	ي ام لم ينو مثل ل
س	سراج وطلاق وفراق و	الولا	ية في الكتابة للنية فشرط والكتابة	ت	انت خلية والحق ي
ب	باعلك وقد لزمك العدة	توقل	تكالك وانت بنته وبائن وكابنة	وكل	ما يقارب هذا فانه
ب	به لاحق وليس حكم	القاضي	بالطلاق طلاقا وان قال اختارى فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوبا
ال	الطلاق فورا صح و	جما	عدة قالوا ما لم يفارق المحاس فلو شكرو	بذكر	انها ما اختارت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قا	ل	اختارت ولكن لم توافاقول قولها	وبو	خذ يمينها ولو يكون
ق	قوله طلق نفسك فاجابت	الد	عونه وقالت انت نفسي ونوت طلق وان ذكر	المر	وقال انت طالق وذكر
ي	يومئذ انه يريد ثوبها او	ين	ما ذكر مما يمكن قبل منه وكذلك	لو قال هـ	و
ل	لها انا منك طالق فان	الشر	ع يمينه كتابة واما اذا قال اعدى او	الجماعات	كثيرة وغيره من اثبا
و	وجودها لا يقتضى التعر	يف	بالفراق فلا بعد شيا ولو قيل اطلقت	و	قال نعم طلق ولا يجوز
ا	ان يقضى عليه بالطلاق	و	قد قيل له انك زوجة فقال لاو	كل	جزء صحتها شعرها ا
ل	لجها اذا طلقه	لزم الا	مر بصحة الطلاق ولو قال ريقك او	شي	غيره كالعرق ونحوه من ن
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق (باب التمديد) اذا قال	في	قوله انت طالق اردت ن
ح	حصول ثلث وقعت	فخر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج بوا	نواراد	لها ثا فلا يكون
ذ	ذاك وان قال	الد	ارى بالحساب ان طالق واحدة في اثنين فا	ن	نوى موجب الحساب فهو و
ا	اثنان وان لم ينو فواحدة وا	ين	ما قصدت وان قصد اللعبة قبلت ولو ان	مر	رى الحساب قصد الغصين
ل	لها بموجبه طلق واحدة لا	زياد	ة او طالق طلقه معها طلقه فثان ولو قال	نسان	انت طالق طلقه قبل ل
ذ	ذلك طلقه او بعد	و	جب طلقته الموطوءة ولم يرها طلقه و	منه	لو قال لم يدخول بها ا
ي	يا زيب انت طالق انت طالق	رجع	اليه فان قصدت كيد فواحدة ولا فهو	انسان	ونفس السوطه بذلك ك
ذ	ذكروا انها تطلق	و	احدة فقط ولو قال طالق وماتى فطلاق	فانه	يشع الثلث ولو يشول قول

من آخر وقد مجموع والصلح ما قد

ما قصدت وما خطأت الرعدة

من آخر وقد مفروق والشطور

من آخر وقد مفروق والشطور

ب	جبة طلقان وكذا يجب	مو	لعلها طلقة ثم ثلثة انصاف طلقة	لما	هي طالق نصف طلقة طلقت
ع	انت طالق الزرع	ث	في نصف طلقين طلقة لا غير ولو قال لو	يا	يقوله نصف طلقين و
ح	ثنا ولو قال بعضهم	الا	طلقة فطلقة ولو اتى بالواو لم يكن	س	من طلقة خمس طلقة سد
ي	صلات اربعا فسررى	الحا	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	عن معه	اوتعت بناتى طلقة اتصل
ت	او مـ لـ البيت	جيين	كل واحدة طلقان وان قال انت طالق مل	ال	خ خمس طلقان يثنى وصل
ي	اعرضه وقول الفتى	و	ومل الدنيا او اطول الطلاق ا	زيد	د راحات بطلقة وكذا مل
ل	لها انت طالق اولا فانه	الحدين	اجبه ثلث وكذا كل الطلاق وان قل	فو	ع هي طالق اكثر الطلاق
ف	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف	و	عدد طلاق لم يرتفع كله	وقع عليه	و وضع باطل ومن و
ا	طلقت ثلثا بخلاف ما	الجنين	ثد فان طلقها ثلثا الا ثلثا وسوا	العوا	ت نأتى به متصلا على
ق	ر المستثنى انما يقصد	والقد	جل انت طالق ثلثا الا ثلثين طلقت واحدة	ر	د دونه لو قال لامرأته
ن	من العلماء طلقت	دا لافد مين	ايمان طالق اثنين وواحدة الا واحدة ففد	بن	م ما يليه فاذا قال امر
و	علقته من طلاق او و	وكل شئ	بنفاهر المغة وقالوا تعلق اثنين	فاخذوا	جم جمع اثنت اوتحسا الاك
ما	شئ (باب الشرط) ما	منه	غيره على مشيئة الله لم ينعقد	رو	و وصية او علق او نذ
ا	ذلك انت طالق احسن ما	في	وقع بوقوعه فاذا قال	ح	ع علق عليه الطلاق لا يأتى شر
البد	عة او طلاق الخطاء	ن	اشبهه طلقت للسنة وان قال طلاق	وما	و وجد من الطلاق واتيه
ن	قال ثلثا ثلثا	واحد	او اربعة طلقت لربعة مالم يتوغليناوا	له	ا او اسج الطلاق او ارذ
ل	ة يحصل في ثانی حاله	واحد	ربعة نصفها طلقت في الحال طلقين و	وا	ل ثلثة نصفها
ر	تعلق في كل طهر	فانه	لى عليك قره فانت طالق طلقة	ستو	ص صارت فيه وان قال ثلثا
م	ون سوى طلقة ثم م	يذكر	نها كانت حاملا لم تطلق كلها	لوا	ل لا تـ طلقة
ي	ان يقول متى	الا	الحمل شيئا واذا علقه بالحض طلقت برؤيته	على	م مانع حبضها وطهرها
الكر	في الطهر فلو حاضت وادعته	ش	عوا انها لا تطلق بالحض الا بعد	ز	ما ما حصلت حبضة قد
ب	ان حضمتا وجب	س	ها والتول قواها وان قل لغزنى فرا	يد	في قبلها وانكر فالامر
س	جود حبض الاخرى وابس	و	حبض احدهما لم تطلق قبل	وجاء	د ادخول الطلاق عليهما

الا	خلاف فيه قواهما بل قوله فلو لم يصدق	ذ	ذلك مما يقبل في	الا	ذ ذلك مما يقبل في
ست	الطلاق اذا كان له اربع فقال في د	شر	ه هنا دون المصدقه وبها	ب	ب بعض فصوصها طواق فلا
الفا	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	ف	من دونهن وتطلق عند ذلك	من	من من دونهن وتطلق عند ذلك
ت	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	عند ذلك	المكذبتين طلقان ولم يدخلو	ا	ا المكذبتين طلقان ولم يدخلو
الو	اعلى المصدقين الاطلة طلقة وكذا	هم	خرجت المكذبة بطلقة عند	خر	خر خرجت المكذبة بطلقة عند
صل	ثنا وكل مصدقة طلقين وحدا	بل	ه هنا طلق ثلثا ثلثا	ه	ه هنا طلق ثلثا ثلثا
اهل	لو اوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأ	و	وقعت ايهاه فان	و	و وقعت ايهاه فان
ان	رعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ور	ت تسلم به بان وقوعه	ت	ت تسلم به بان وقوعه
جميع	ووا انه اذا قل ان كان حلك ذكرا او	و	د دخلت عليك طلقة	د	د دخلت عليك طلقة
لا	ان كان انثى فطلقان فولدتهما فالو	هم	م من ذلك لكن عند	م	م من ذلك لكن عند
لغا	لو قل ان ولدت ذكرا فطلقة او انثى فطلقان فا	في	ف فان ولدتهم جميعا	ف	ف فان ولدتهم جميعا
ت	دفعه واحدة طلقت ثلثا والاطلاق بمن ولد	الحال	ر رابعة فهي طالق واعاد	ر	ر رابعة فهي طالق واعاد
الى	قالت رابعة طالق او علقه فوجدت الصفة	حق	و وقعت طلقان	و	و وقعت طلقان
على	قالوا لو قال متى وقع طلاقى	نغو	ق قبله ثلثا فان الاكثرين	ق	ق قبله ثلثا فان الاكثرين
او	وقوع الطلاق بعده عليها وبعضهم	هم	و وكذلك لو يقول عند	و	و وكذلك لو يقول عند
اللا	اي وقت لم اطلقك فانت طالق فضى من او	ثم	ا او جنبنا ان لم يطلق	ا	ا او جنبنا ان لم يطلق
سما	لو قال ان لم اطلقك فانت طالق فالنصر الذى	مالوا الى	ل لا تطلق الان ثم	ل	ل لا تطلق الان ثم
لغا	انها تطلق عند موتها او احدهما و	ا	من ظروف الزمان ومثلها	م	م من ظروف الزمان ومثلها
ت	يضاً اذا بطلت وان وان المرأه او قد عه	لجها	س شادنا فانت طالق طلقت ومن	س	س شادنا فانت طالق طلقت ومن
قطع	لتعلق لو قال انت طالق في رمضان	الشامية	ط طلوع هلاله ولو قالت	ط	ط طلوع هلاله ولو قالت
الا	طلقتى او قال انت طالق في اليوم طلقت	و	و وصات الين فيصدق بيته	و	و وصات الين فيصدق بيته
في	اذا قل انت طالق اليوم هذا	ارسلو	ر ربعها له ثم ان اعلمها	ر	ر ربعها له ثم ان اعلمها
عشرة	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت				

ما رتب شرطه وشروط ما رتب

ان يقطع الوعد الجوع

ان يقطع الوعد الجوع

ان يقطع الوعد الجوع

م	من مات طالق فصح	بلا	من سافر فخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق واذا	ا	الامر قس	ل
ا	ان خالفت امر الا	مير	فانت طالق فخالفت نهيه لم تطلق	فا	ن قال مثلا ان بدأتك في	ي
ب	شهادتك بلام فانت طالق	فخر	وجها بطل قولها ان بدأتك باللام فعدت	لذي	املكه حر ثم يكلمها	ا
ج	هو اولها يثبت في حكم	الدين	طلاقها ولاعتق العبد وعين الماء اذا وقعت	فيها	وهي تجري فتسدي هو	و
د	باسمها وقال نهيا يا	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ن خرجت فانت طالق فابسر	س
هـ	شك في انها لا تطلق لجر	يا	نه وان قال من بشرني بقدم ذ	لف	فهي طالق ولم يكن كز	ك
ط	طرا قدومه فبشر يور	د	كثيلا تطلق وان قال من اخبرني انه	وصل	فهي طالق ثم م	م
ز	روته كذا خلقت لان	طريق	الاخيار يدخلها الكذب وان قال لها	وهي	تخاطبه ان كنت زيدا	ا
ح	هذا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلفه مجنونا وان قال ان كنت	ابن	فقيه فانت طالق في	ق
ط	وان كنت من اهل ا	ليل	احدا فانت طالق وان كنت	وا	يا فانت طالق وجب ب	ب
ث	اذا كنت رجلا قد	فا	ز بالوصافي الثلاثة ان تطلق ثلثا وان قال يا	بنة	فلان انت طالق ان وصل ل	ل
ج	لك مال يتبع ان قال ا	تي	هذا من نحو طافت في الحال	وامر	ما عند غير الحاة	هـ
د	مثل الكسوة وان قال	اقا	ثل انت طالق انما اردت عند قد	و	م زيد لم يقبل ذاك	ك
هـ	نعم لو قال من	يد	خل اندار متكن فهي طالق فلا تطلق	امراة	فيله فلو قال اردت الان ا	ا
و	هذا صدقته بخلاف ما	ا	ذا اراد نجهله (باب الشك في الطلاق)	وا	ذا شك هل طلقت ت	ت
ز	واحدة او اثنتين قال الا	جد	له ان يحنط ويلزم الاثنين ولا يلزم ا	ثتان	بل واحدة ولو روى روى	روى
ح	كونه طلق من نائه	وا	حدة وانككت عليه اعزلهما جميعا	وا	نفسى عليهما ما دام ام	ام
ط	معه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احدهما لا بعينها لزمه بيا	ن (التم)	ين والاعتزال حتى بعين وحيث ت	ت
ث	امر بالتعين فعين واحدة	وتاد	وقال بل هذه طلقا في السئلة قبلها	وا	لاولى في هذه وقيل ان لان	لان
ج	ذى كذا هذا اذا كان	سالا	فلان مات قبل التعيين فعين الوارث ا	مهم	الطلق لم يقبل في ي	ي
د	هذه التي طلقها مبهم	ثم	يقبل في التي طلقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته واجتنبه تذهب ب	ب
هـ	بالطلاق احدا كما وقال	ان	الذي اردت الاجنبية قبل وان كان اسم امر	ست	فقال ست طالق متى في	في
و	ثلاثا ثم قال اردت اجنبية من	الطوا	ثف لم يقبل منه في الحكم ويدن	وا	ان قال ان كان غريبا	ا

هـ	هذا الطار فكل	شي	عندي من النساء طالق وان لم يكن غريبا فاذ	لف	عبدى حر وجهه ل	ل
و	وقف عن التصرف في	ا	كل حتى يبين فان مات واراد الوارث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق في	ق
ال	الا انا نرد المـ	هيف	ال حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قسر عن لم تخلص ص	ص
ت	تلك القرعة فلا يحكم انه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وما	لف	بعض الاصحاب في في	في
ث	شأن العبد وقال يرق	وا	لاول اصح (باب الرجعة) و	المصدر	ملاقا لمواثقة مانم بعدد د	د
ج	عنده بلا عوض اذا ارا	دار	جاعها في العدة جاز وصيةها كقولك	كقولك	راجعتك وارتيحك ومثله هـ	هـ
د	يكون رد دتك وامسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهار وإيلاء لا	استماع	ظاهر ولا غنى في	ق
هـ	ثم يلزمه الهسر بوطئها	حتى	قبل انه وان حصل بعد الوطئ رد	واسترجاع	لا يفسد الهسر واذا ا	ا
و	اختلفا وادعى انه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قواها	واختلافهما	في العدة او حصل ل	ل
ز	نقول اذا سبنت بالدعوى و	ز	عت انقضاء العدة وقال كنت راجعتك	وما	انقضت الا وقد راجعت ت	ت
ح	ي بوشذ وانت الان	يد	ي فالقول قواها وان سبق بدعوى الرجعة ثم	ا	دعت انقضاء العدة صدق في	ق
ط	قوله بينه فان ادعيا	يوم	اذ معا صدقت المرأة في ا	شبه	الوجهين واذا اتى في ي	ي
ث	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها او نكحها او كان	ذلك	وقد تزوجت ام لا فهي ي	ي
ج	عائدة بطلقة واذا اصد	ر	المراث طلقا والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجها بعد د	د
د	الطلق ويحصل بينهما	بعا	ل ولو بتغيب الحشفة في نكاح رسم ر	سما	صحبا فلا يعتمد على ع	ع
هـ	وطئ السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انها تحلت بزوج و	التي	تدعى بمكن في مثل مثل	مثل
و	تلك الدعوى ان تكون	من	الصادقات جاز تزويجها (باب الايلاء) به	لا	بلاء من كل زوج يستطيع ع	ع
ز	دخولا بامرأته وغير القاد	ر	كالجبوب والاشل لا يصح منسه و	ينصرفا	لحكم بقياس النص ص	ص
ح	الى الرتقا والقرنا غـ	جب	العجز موجود فيهما والايلاء فـ	علم	انه الخلف على كونه تاركا ا	ا
د	بجاعتها فوق اربعة اشهر	من السنة	ولا يختص بالخلف بالله بـ	ان	الزيم جـ او ملاقا في ي	ي
هـ	مقابلة الوطئ صح	وكان	موليا وصريحه اليك والوطئ والمجامع و	الا	فتضاخ بالذكر وهو وهو	و
و	وارد على البكر ولا يشرنا	هلا	ولا لامست واضعت وغشيت وفريت هذا	لا سماء	كنان وابس موليا ا	ا
ز	عازم حلف على نـ	كـ	استبغاه الايلاج وان حلف منه مئة ونوى	التي	يصير بها موليا كـ ي	ي

ولا يكون الا في الخفيف والخن والمعاوية

منه من ان لا يكون الا في الخفيف والخن والمعاوية

و	ولو قال — والله رب	العوا	لم لاوطئك اربعة اشهر فاذا مضت ا	لا	ربعة فوالله لا ادنو	و
ل	لكن يوطئ اربعة شهور	د	فليس يقول فلو ذكر اكثر من اربعة كان	يتصرف	بالبلائين وان حلف لا	ا
ا	شهرها الا يحصل التسليم	ين	وقا كالجمال والدابة او حتى يموت	عشرون	من بينها فهو اذا	ذا
يما	يكون مولى وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الا مرة فقيه	وجها	ن الاصح انه ليس	س
لا	الان مولى فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الابلاء فلا شك	ك
ق	في انه يصير حينئذ مولى	ثم	لو قال ان وطئت فعلى صوم	عشرة	ايام بهذا الشهر لم يكن	ن
ا	ابلاء وان حلف لا وطئت	ان	ثبات قلات في الحال ثبات صار مولاها	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات	ت
ل	لا وطئت لم يحكم عليه	السلطان	لان ابلاء فاذا وطئ ثلثا فالابلاء	يتصرف	الى الرابعة ثم اذا	ا
خ	خلت اربعة اشهر من حين	ارسل	الولي بمجته او من حين راجع ان آلى	في	رجعته وانت نسأله	ل
ق	فيته طوب بها والقيصة	اللقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل ان تمضي	ي
ف	في الاحرام او حيث في ذ	تب	او طلقا ونشزت او مرضت فانه يقطعها و	ولا	يقطعها الا عذار اذا	ا
و	وحدث في مسدها من	الرجال	وان طلقها رجعا او ارتد وا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه عجز عن الجماع	فلا	طالبته قال لو قدرت كفتيت كفي وعذرنا	ه فا	ن هذه فيئة المعذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذر فا	علم	انه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طوبت بالوطئ وكان	ن
م	منه الوطئ كفر بمجته و	الا	او في عانذروا ان حلف بطلاق طلق واذا	ما كان	بطلاقها نزع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شر	ع فيه لزمه المهر ووطئ عليه القاضي اذا ابى	على	القيصة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيصا حتى يكلف الانصر	اف	الى الطلاق (باب الطهار) هو ان يجعل امر	مثل	ظهر امه وكذا الظاهر	ر
ت	تدنى ويد وكل عضو	ولوا	نه قال انت على كمين امي وقال لم	افعل	هـ اذا الا اكرا ما	ما
وا	واجلا فلا فليس بظهار و	ها	كلنا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمحرم ما حلت قبل	قبل
ل	له فهو مظاهر واوزاو	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كظهار امي و	كان	يريد اكل معناها فانها	كان
مع	مع الزوج تكون مطلقه	ثم	مظاهرها منها ان كان رجعا وان جمعه	نعنا	للطلاق او لم ينسو كانت	ت
فب	قبله مطلقه فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	انت على حرام فلو يكون	يما
هـ	هذا يقصد مطلقا او ظهارا	عا	منا به وان نواه ما يشتر احد هما وفي وجه	آخر	يكون مطلقا واما لو	و

بين المرفقين ان اسقط احدهما ثبت الاخر

لا وان كان لا يوطئ الا في الخفيف والخن والمعاوية

بين	بين انه اتعا كان من الحر	مين	عينا اول ينو شيئا فعليه كفارة بين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا	ل
ل	لحصوله ولو غلطت احدى	وجا	تلك وقلت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	فانت كظهر امي فلو انك	ت
حر	حرصت عليها وزوجتها ثم	ا	وجبت ظهارها صرنا مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	فيها عاندا بان ا	بن مكا	نه ممكنا لها بعد الظهار وقد تأنى	وامكن	فراقها فلو اتصلت	ت
ي	بومثله به فرفقة تز	يل	النكاح كون وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما شبه ذلك	فلا عود اصلا	ل
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	وانت	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا	اوجب ظهارا فلا عود ان	شرا	ها متصلا بالظهار او فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل	ل
ذ	ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطئ قبل التكفير ويجوز	على	الظهار المس بشهوة	هـ
ا	اما الظهار الوقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فلا	لا امساكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة لزمه	ن	بترع ولو قال لاربعة	مع
ق	قبه انتن على كظهر امي	فجر	وجه من الاثم اذا عاد باربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وفرضه	صه
ط	طلب التأكد ففي حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	اثله	الظهار و يكون بانكلام	م
ا	اشان عاندا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فلا	هذا يشترط كما روى	ق
ح	حصولها مؤمنة بلا عيب محل	في	العمل والكسب فيجزى صغير واقرع و	مثل	اعرج يتابع المشي لا	ا
د	دنف او زمن لا يرجى ومن هو في	سر	هرم وجنون مطبق ويجزى اعور واصم و	سكران	وقاقد اتقه واذا	اذا
هـ	هو فاقد لاذنيه فلا تر	دد	في جوازه وكذا اصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد او كان	كان
م	مقطوع الوطئ لم يجز	وكسر	هالا يضر ومقطوع الخنصر والخنصر معا	ا	واحدة من الانبام لم ياصل	ل
اب	ايات جوازه عند	هم	ويجزى مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق و	نائه	سواء لام ولد واتعا	ا
ت	تجب في فاضل عن كفارة نفسه	و	عباله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحلوا ونموا	ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	اهلك	ورأس مال ومكسر وعبد بن مثنين القتها	و	ان تجز عنها لزمه ان يصوم	وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	(من)	الهلال لزمه هلالين او من اثنا اتم	ما	انكسر ثلثين فان عجز خفف	ل
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مكين مد وشروطه شروط	ا	لغرة فلا تجزى القيمة ولا يجزى	هـ
خر	خروجه لمن تجب نفقته كا	بن	واب ونحوهما ولا لكافر وهاشمي وما	شبه ذلك	(باب العمان) من من	من

ع	علي امرأته بلزنا وقع ر	تاج	الحد او التعزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأنم في ي
ق	فثنى زوجته غير ذل	الدين	حين يعلم زناها او بظنه الظن المؤكد	الثا	ابت واذا انت بولد لا
ي	يجوز ان يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معهما في البيت ثا	ث	وعلم الزوج انه زنا
ب	بها وات بولد تعدد	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ما كان	يحصل له النسي لتسب
.	هذا الولد الحادث بشا	مع	الفتون وان كانت حاملا ونقاء لاعتن	على	المغفور وان شسا
ف	قبوخر الى الوضع ثم يقيم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وماار	افعلا	ذلك الا بشبهة فهو و
ي	يعرض على واحد او	اثنين	من القافة واللعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فالد فجأت
ت	تلك الموطوءة بولسه	و	نقاء لاعتن وليشهد اللعان جمع من	اصدقا	لها وغيرهم واقبل ل
ي	صوره اربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في اشرف مكان لمعل ل
ان	ان يزدجر بالتقليط	ثم	بعظمهما الحاكم وبالع عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيتهما واولهما
ي	يومر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك اربعاً بالله تعالى من الصادقين فيما راها	(به) ونحوه	قدفها به من زنا اضاف
جا	كونه اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده
ا	ان تقول من قيسا	م	اشهد بالله انه لمن الكاذبين اربعا وبعدا	لرايع	والا فعليه غضب الله ان كان ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا وثني الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبه شبه
ع	عند العلماء لفظ الشهادة لوا	بعده	وابدله بخلف او ابدل غضبا بلعن او	كان	مقدما لهما لم يصح ثم انه
ا	اذا لاعتن زوجته	نزول	عنهما وتأيد تحريمها عليه واواقدم	علم	قدفها اجنبى حد واذا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلعلن (باب التسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	ام لا لحقه التسب ب
ل	للماكن ولا يتقي عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن ان يكون منه	مثل	الصغير والمموخ اوجا
ا	الولد والسدة من التكا	ج	دون سنة شهر اتقى بلالعان عند	حقا	نا وان وطئ بشبهة وحصل ل
ي	يومئذ منها حمل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العتا	وقفها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف ف
ت	نعين نفيه على الفور وليس	الى	ناخير سبيل الابعذر كقيمة وحفظ مال	ونحوه	فان ادعى جهلا
ف	في كونه فوريا اوجهل	باب	جواز النسي من اصله لم يقبل منه	واتحا	رجون عن مجادلة اهل العلم لم
في	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	اتنى الولد مينا ولو ولد البوم ولدا وا	مس	ولدا وقال السابق ق

أ	ابن دون الثاني لحق	يد	ماسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة اشهر وتخص	ص
ن	ثاني وطني اسمه من	و	لدها بلا لسان فان وطئها وادعى انه	كان	استبرأها صدق بيمينه ولو	و
ي	بطاؤها انسان بشبهة	وقف	الحمل مدة الامكن ثم اذا ادعى عارض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت	ثلاث حيف	ات او حيفه فهو الثاني ان لم يكن الاول زوجا	سواء فعلا	وهما حران قد ثبت	ت
قط	فلمعا يلا فبهما او احدهما	اينا	خذ بقول فالف واحد يجرب صدد	مثل	الشهاد فان ارتبك فقول	قول
ا	القائف او حصل الاشكا	ل	اولم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	ات له نفسه واخا ر	ر
م	منهما (كتاب الايمان)	ثم	لا يصح الامن بالغ عاقل مختار فا صدد ايرا	دا	ليبين ويصح ايراده	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجبا	و	فعل محرم عصي فليزمه اتيان	ن
ا	الحث والكفارة فان اورد	ها	ترك سنة او فعل مكروه فالحث اولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة او الفعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جتناب الحث انجب بالواو انعقاد لا ينجبا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	او الوصف فما كان	من	ذلك لله مطلقا وغيره بالتقييد كاقسا	هرا	والرحيم والمحسبي	ي
ل	لم تبطل بيمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شر كذفيه لسفيه	و	ذلك كقول الله وماله	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الله والحي الذي لا يموت فلا بأول	مثل ذلك	ولا ينيل وان حلف	ل
ر	رجل بمشرك كالبر والو	صول	والسميع والحي لم ينقذ الا بالثبوت	الساد	اسباب الشرك من صفات	ت
ا	الذات التي لا تخفى	مواد	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المفق	من	وجلا له فهو كالحلف بالله	ل
ق	قالوا لا ينيل منه	السلطان	تأويله ولا وعي الله وقدرته وحده	ما كان	يطبق وصف الله العلي العلي	ل
به	به كذلك الان ينسأ	و	ل العلم على المعلوم والقدره والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ن
ا	النسأ ويل يتيل ولو قال	طلع	الله او اشهد الله لم ينقذ وان قال	فعلى	عهد الله ويشافه اسم	م
ن	تبعه الاكسابة والمقسم	على	غيره لو قال اقسم عليك بالله لتفعلن	نحو	فان قصد الر	ط
ل	لنفسه باليمين انعقدت	بلاد	قاع والا فلا (باب جامع الايمان) ولو ان	مر	أ حلف لا	ا
ا	اسكن الدار فليخرج فان قال	بني	ومسأى فيها قد خل لنفله وزياره	مضى	لم يثبت ولو الى	ي
ي	يمينه انه لا يدخلها	شا	ان يدع لم يثبت ولا يركب ولا يلبس	و	لا يقوم ف	ا
ق	ذهب يستد بم ذلك	ور	أيمينه حث وكذا لو حلف لا امتي ولا	امرى	أضمد ام حث وكذلك	ك

ل	ولو حلف لا يدخل	وحيوه	دخيلها فدخله حنث لا يقطعها	اذا حلف لا يدخل دارا وواجهه
م	ثل كان القسم	الس	بالحنث بدخول ما يكره عارية او قال	ممكن احد فليته القية
ن	ابن الوالي فمزل من	يع	فالحنث لا يقطع الا بدار يملكها ولو حلف	على دخول دار احد
خ	اذا حلف من مطبوخ	ما	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	اولا به ثم تابع الا
ح	حنث الا ان يشير	يكون	وجهه فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	وليده اسم فلان او
د	باب آخر واحال	على	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فعمل	لشخص بعينه وير
هـ	هذا العمدة المهر	فعلى	ان دخل من الاول والباب متزوج حنث	الدخول منه لم يحنث
ط	هذا لا يحنث الا بشرط	مثل	ومشيرا الى حنطة لا تأكل هذا الحنطة فانه في	ي يجب من حلف وهو
ي	ب الغنث من حلف على	بشر	لو طعنها واكلها لم يحنث ولا يحنث	ثبتت الاسم وبها
و	منه شربا لم يحنث ولو	ي	قسم لا يأكل سوفا حنث بسفوفه ووروه	ترك اكل الخبز وان
ز	فه قطعته ولفظته فقل	و	بسفوفه لم يحنث وان حلف لا يذ	اقسم لا يشربه فكان منه
ح	من هذا الكوز فصبه في	عمري	الاول اصح وان حلف لا اشرب	من ذلك يحنث وقيل لا
ط	في اكل الشحم وفي	ود	وان حلف لا يأكل اللحم فهذا معذ	عليه وشربه فلا حنث
ي	من اكل الشحم فاكل سناما	بي	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المنا	الكبد والكبد وكذا
و	الغير لا يحنث او حلف لا	ونحوه	يعينه على اللحم حنث باكل نعم ووحش	والبسة لم يحنث ولو
ز	بت المنصب منه المزايل	الثا	وبفروايل وان حلف من البيض وقع على	اكل الرؤس حنث رؤس
ح	اكل الادم فاكل من	من	ال وطير لاسمك وجراد وان حلف	لبائضه حيا من دجاج
د	منصفها حنث وليس	كل ما كان	حنث وان حلف من اكل الرطب والبسر	ملح ولحم ولين و
هـ	الساكنة فبالرطب والغنث	على	اكل بسرة او رطب فاكل منصفه ولو حلف	كائن حائشا من حلف
و	الدرع والجوشن والنعال	فعلى	منها هي اعلاها وان حلف لا يلبس شيئا	ن تحشم وازمان هذه
ز	قبص او قباء او تخفيفة	مثل	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	في الاصح يقع ذلك كالثياب
ح	الحواتم من فضة او ذهب	احدى	انه لو حلف لا يلبس حليسا فلبس	ان هان ولم يحنث به والعرو
ط	وا انه لا يحنث من	ذكر	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فله	ي يحنث ولو من عليه او اذا رجل

ن	ثوب له لبسه ولا يخل	استطاع	من صنایعه الا يشرب مائه عطشان وا	ي رجل حلف لا يخل
ب	بابه فلانا واقفا الا	اخذه	بالضرب ثم وجدته ففتق شعره	عضمه وربط يديه به
ت	تكره لابه حنث	فا	ذا حلف لا يتكلم قرأ القرآن اوسبح و	لم يحنث بذلك ولو
ا	اقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	افاشار اليه او كاتبه وراسله لم يحنث	فه البسر من المال به يصح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا لامال له ويحنث بشو به ويدق شا	اجله ولو حلف لا يفسر
د	دار فلان حينا او لا يسا	له	زمانا او دهر او حنبا بر بادى ز	ن ولو حلف لا يزور
هـ	حنثا فيخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يحنث او لا	متزوجا او لا يتصرف في
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذى له او من تزوج له لم يحنث و	لو حلف ليضرب عبدا
ا	الف سوط فحنث	الا	اف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	السياط اصابت به ولو
ا	انه شك فكذا البضاق الاصح والا	فضل	ان يكفروا وان حلف من عمرة فاختلطت فاكل	الا تمسرة لم يكن حائشا
و	كذا لو حلف لا يدخل	زيد	اما ناسيا او جاهلا او كرها	فلا حنث ولا وزر
ل	لذلك وان حلف لا ياكله	اول	الشهر فحلف قبله لم يحنث وكذا لو حلف	واوشى منه وان حلف لا يفارق في
ا	الغريم فمهرب منه فان	شهر	القولين المقطوع به انه لا يحنث و	قال ان شاء الله في
هـ	هذا اليمين متصلا فاصدا	ر	فعما فالاشهر لم يحنث فان عقد هانم عن له	الاستثناء فاستثنى بمعد
م	ما نفعه قدمت لم يصح وان او	جب	الاستثناء في النساء اليمين صح في	من القولين الذي ادعوا
ا	انه الصحيح وان قال	وا	الله لا اسم على فلان فسلم على قوم وقد	ينهم حنث الا اذا الى
ا	استثنى بقلبه ولو	قام الى	الصلوة فسلم على المؤمنين وفلان	مت لهم فعلى ذلك الطراز
و	ويحنث ان لم يستثنه	يوم	اذ (باب كفارة اليمين) اذا و	الحلف والحنث وجب تكفير
ز	ذلك الحنث ثم يتخير	الحا	لف بين عتي كالظهار او اطعام عشرة	فع لكل واحد مد نسق في
ح	هو من قوت البلد لا	دى	معيب او كسوة كل فيصا او سراويل او ازا	ولا يتجزى منطقة وخف في
ب	بل يتجزى لبس به قوة	والعشر	فيكونون مساكين او فقراء ولا يتجزى الدرا	ان كان معصرا صام
ا	ايما ثمة وللعبيد التكفير	بن	الصيام فقط (باب المعد	جه او بعد ما دخل او استدخلت
ح	حنث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حائلا اعتدت بالوضع فان ارتا	بما وضعت فتمد يد في فوايل ان

هذا لو سبق لخطب	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	اكثر الحمل اربع سنين واما
مدة اقله فانها تكون	ن	سنة اشهر والحامل من ذوات الخيض وهن	شواب	النساء تعد بثلاثة اقرا
الطهارة في الشهر اذا	ع	بنت الخيضة الثالثة كفى وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلفت حائضا فحين تعانين
الخيضة الرابعة وتصور بقا	م غالبة	واربعين يوما على الضعيف وا	ما	على الصحيح فتقام سبعة واربعين
وخطبة هذا في الخائض	و	اما الطاهر فتقام الثنين وثلاثين يوما ولخطبتين	في اشبه	القولين ومن الايسر حكما
كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بل الثنين وستين وقيل ايسر نسائها في	ذلك	وانقطعت حيضها
لزمها ان تعد	وتوفي	ما عليها بثلاثة اشهر وكذا من لم تحيض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال
الحيض عنها فلي الشافعي	رجه الله	تقف الى الايسر ثم تعد بالشهور ومن	شر	عت تعد بالشهور ثم
همم عليها الخيض بطل	ور	جمعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الايسر
منهن ومن لم تحيض في الا	ضى	شهر ونصف فان عفت في العدة و	كان	الطلاق رجعي فالقول
الاصح من قوله رضى الله	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم
ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تعد كالملقة واما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فالوضع ومن يكون
منهن حرة حائلا فا	جمعت الامة	ان عدتها اربعة اشهر وعشر و	العد	ة للامة نصفها ويجب على
الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها ان تغل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته نكاح في الدين دين
الا ان يثبت موته	و	ملافة وفي القديم نزع اربع سنين	مثل	اكثر الحمل ثم بعد التربص
جعل كالنوفى فتعد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	منى	وطلق احدهما ومات لا بعد
تعيين او بيان اعتدلتا للو	و	ان كان لم يطأها او وطئ وهما ذ	و	انا اشهر او اقراء في رجعى
من الطلاق واما و	الب	ن من الطلاق فانها تعد بالاكتر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق
عدته من حين ار	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن
بان تنصك الزينة	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستن	ربا	لباب المصيبة للزينة وما
هو طيب لانا	نه	ولا تتنصب ولا تدهن وعليها الامتا	ع	من الاكتحال بالاعمد فلو و
عصر جاز الاكتحال عند	الكا	فلا يلا وتغسل نهارا وتغتسل بيدر	وتنحو	مباح والخروج حرام عليها
لكن اذا احتاجت للنعا	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	الكيل فلا ولا يجل

تطرق البائن ايضا و	السلطان	ينعها من الخروج الا لـ	العشرة	وبقاتها على السكان
او ضرورة ثم ان كان	المملك	له في مكن الطلاق سكنه فان	التي	تطلق السكنى لها واجب
نم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منازلها فلا نقلها ولا يساكنها	لا	مع عزم لها ونحوه ولو نكح
ال مكن باذنه فوجبت	ا	عدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تصرف	عنه او الى سفر تجارة او و
تواب ولحقه	سما	ع الطلاق فلها ان ترجع وان نكح	في	حاجتها فاذا قضتها وبقي
زمن من العدة فالولـ	عيل	يسافر ترجع معه لتتم بقية العدة	المر	وقد في السكن ولو يقول
مخرجه للثلاثة واذا نكح	بن	مكاني وقال بل حاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في
وطئ العدة في نكاح فاسد	العبا	رة او غيرها او بشبهة ما ان تعد اخرى	و	تقدم عدة الحمل في
هذا وغير الحامل تجري على القبا	س	ففضى عدة الطلاق ثم	تصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها
وهي في عدة فلا بد	من	ان يجرها حتى تنقض عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلاق ولم يطأ
الزنا استثنى	لا	اعتدادا وبعدا لخطبة بينهما بعد الطلاق من	المكر	ثم الاصح نقلا
جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يجرها	او	لجنة لا تعبر بعد انقضائها
تاريخ العدة وان طلق و	احد	رجعية في العدة طلفت وان قالت انقضى	حدها	وانكر فان عرفت في
من الزمان ما ينصـ	في	مثله انقضت العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	اذا قال طلفت بعد الولادة
ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقالـ	هو	ما ولدن الا بعد ما
عفت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	المالك في امه اوجب اذا
الاستبراء لها قبل الوطئ فلا	يأتى	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل اعتبرأت
خلف المالك بخيضة كاملة و	الزمان	الذي يشبه به ذوات الاشهر الصحيح	بهم	فهم شهر واحد وان سوغ
رجل ملك امه معتدة او	ملك	زوج او مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بـ	بي	او يزول النكاح وتعد
منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل وطئها لكن يستبرأ الاستبراء وان كانت	على	ملكك فباعها ثم اتى
وفسخ العمد عليه	الا (استبراء)	على الصحيح وان زوجها طلق بعد الدخـ	ولقل	اكثر اصحابنا متى انقضت
العدة استبرأها اما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرأ قطعا و	من	باع امه وطئها وهو
الاستبراء كره خوفا على	نفسه	وجاز ولا يجوز تزوجها قبل الاستبراء بقره	لا	تستبرأ امه وطئها

ق	قد عتقت لم تخرج وكذا أم	د	لدمان سيدها وان عتقت وهي مريضة او مملوكة	ب	سببها ووطئ رجلين
ب	باعتها ان يشرع في الثاني اذا	ت	مدة الاول (باب الرضاع) انما ثبت	ت	منه يلبس امرأة لم تحت
ض	ثبتت مشايك في مشا	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقد	ف	في بطنه حرم وان جبن
م	لم طعمه حرم ولو خلط	ا	لبن بماء ونحوه حرم سواء كان	م	اللبن او اكثر الا اذا كان نفس
ل	اللبن مغلوبا فلا يصح من	ن	في انه يجرمان استوفاه والايثار والسعوطا	ي	عليهما محرمان ولا تقضي
ل	به في الحنفية والرضع اوصا	ف	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ا	الحولين بخمس رضعات فليس
ت	تقع بدونها حرمة و	في	الرضعات بشرط التفرق فاذا قطع	و	عد نفسه مختارا فهي في
ر	رأبهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانقل من ثدي الى ثدي او احس	ب	بالفت ثم عاد في الحال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لي رضاعه وشك هل رضع خجا	و	اقل وشك هل سحى
ه	هذا الرضيع حين دخل اللبن	ف	الى ان وصل الى جوفه ام لا لم يجرم	ا	لرضعة نصير ام السغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والله	واباؤها واولادها ابوة واخوة و	س	الى اخوتها من الرضاعة مثل
ا	اشب وعند الشافعي	رجه الله	لو سكنت رجل خمس عتقا	ي	ستولدات فريض صبي
ج	جميعهم مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن ايضا على الصبي	و	ذلك لان اباه كان واطنا
ت	ذلك النسوة وكل من	الحق	نسب ولد فاللبن له وحدهم	ها	ذا اللبن لا ينقطع الا
م	مق ولدت غيره وان ادى	الى	اتطاول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	شع بين زوجتيه اما
ا	ارضعها امرأته او ام احدهما	مد	او ناسية فانه ينقطع النكاحا	ن	ومن افسد على الزوجين
ع	عقد نكاح رضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل (باب النفقات	وما	يجب به) يجب على
ل	السوسر مسدان والمسد	س	عشر اوقية والمعسر مد والذي هو	اشبه	بالوسط مد ونصف هكذا
ح	حصروه ويكون حيا يسل	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طحين	ذلك	خبره فان تراضيا بابدال
ذ	ذلك بموضع فوجها والذي	ن	ي اليه الصحة منها الجواز وكذا لو اكله	واثنان	او الادم مما كان غابا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	احصار قدره الخاص ومن لا ي	كل	الخبر بادام اصلا
و	واجب لها الادم اذا اعنا	د	غيرها ويجب لها كسوة يقع بها	اسم	الكفاية والعماد القوم
ل	البلد وعادة اهمل	فن	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومرق	ب	وما يكون

ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا ما تفعله ا	لاشي	من الحضاب ونحوه يلي
ط	طلب المشط والسدهن	يوم	تحتاجه وما تنظف به من الصدر والمزند	على	الزوج واجب لها
ع	عدنا وكذا ما يحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب السكن و	اكثر	ما يجب لاشق بحالها
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنتين	لم يجب فان قال اما اخدمها لم يلزمها و	من	لزمه خدام لئلا فلا لا
شك	شك في وجوب نفقتهم في	الزا	س مدو كسوتهم ونجب النفقة بالثين لا	ثلاثة	العقد والتسكين بالعرض
ل	انفسها وان لم يتقلاها عن ر	بع	اهلها ونجب النفقة لكبير على صغير لا عكسه	حر	ة سكنت او امه قالوا
و	ولا تسقط لجرها عن الوطئ	والعشر	ة بمرضها او رفقها ولا لعبالة نكح	في	والامة ان كانت تختلف في
ه	هكذا من السيد الى القر	بن	ومن الغرين الى السيد فلا نفقة لها ولا يجب	لا	اذا سلت ليلا ونهارا اليه
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتسكين لنفسها ومكثت بعدا	علامه	زمانا يمكن وصوله لو
ا	اراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت ونسقط بنشور وسفر لم بأذن	فيه	وصكنا باذنه اذا
ج	ري حاجتها والحج حاجتها فلود	خل الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فا	لنا	خر عن نفقتها ما لم
ت	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط الاحرام وذات	نيت	ليس لهن صوم قضا
م	منع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بان ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المون الا
ا	التطيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكن وذات الحمل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	انفق حاشا فبانت حاشا استرد	و	معدة السوفة اختلف في
ال	القول في وجوب سكنها ولا	خلا	في في انه لا تجب نفقتها على	مر	وان كانت حاملا وان اختلف في
خب	خبر الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة اشهر وقالت شهرين صدقت بيمينها وقد	يم	التسكين اذا اختلفا في
ن	نفية صدق بيمينه و	ما	تاخر من نفقتها صار ديناً في الذمة	و	اذا اعسر بها فاليها يكون
و	وجه الصبر والفسخ ان شاء	ت	كنن بالحكم فان شأت القسام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى روى
ال	العلماء ان لها ذلك ومن	ان	يمكن وماله منه على مسافة القصر	اشبه	المعسر والمكاتب قالوا
ك	كالغنى ويعمل ثلثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا اعسر بها فكذلك	ذلك	يفسخ بها والمعروف في
ف	في نفقة الخادم انه لا نعو	يل	لفسخ على الاصرار بها لكن ذكر	وا	انها ثبت ديناً وينقض في
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان مكان مكنتها فا	كا	بت ان نفقتها تحسب فيما

ذكر	واكتب او تجارته وعند عهدها	لث	(باب نفقة القريب) الاصول	ل
نا	تأكلوا او ذكروا وان خالف	كل	الاخر في دين الحق	ق
و	غير المكسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الصغير او مجنون او زنا	ا
كان	كروا او صحيحاتها يجب لاهل لافرع و	في	اعفاف الاب خلاف	ف
من	اوجه اوجب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	اخر	ماسواها ثم بزوجته ثم يعطى	ي
بعض	الاصحاب الام حق وقيل بتولين فيقسم	.	والابن قبل ابنته وقيل بقسم	.
امرا	يقفقه معاً وان لم يشوبا او جنى	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
السلطان	الاب ثم اباه الاقرب فالاقرب ثم	المؤث	بعدهم يلزم الاصول	ل
المالك	في المطالبة بها ما لم تقت فانها لانصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً نعم	م
الحجا	هرة بطلب فاتها وعليها الرضاع ولدها اللبا	حذ	را عليه فان لم يلبس	ق
هذا	رضاعه وان وجد غير الام فطسا	نفقة	من العلماء يقول ينصرون	و
قطع	الاكثرون يحسمونها اول بارضاعه	و	اذا طلبت اجرة مثل فهو	و
اياه	وان تبرعت الاجنية ثم لا يلزمها ان تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك	ذلك
حر	م عليه ان يرضعه وان عدم نفعا	وخذ (مه)	والسرية تفضل على المشهور	و
ض	كسوتها على نفقة امه الخدمة وكسوتها و	ر) يحبه	في ذلك على العرف ثم	م
وا	فاه بطنه ان يطعمه منه ولا يكلفه ما يضره	وما	لا يطبقه وترويه في	ي
فاه	وبعته في السفر وابن الجارية والشاة وما	اشبه ذلك	لا يجوز ان يؤخذ	ذ
بعدو	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	وال	في ان تغذ فيه الكرا	كرا
فا	ثم بعد (باب الحضنة) والانات	ا	لبق بها ولا اختلاف	و
نوالده	الطفل ثم امها القربى فالقربى ثم	يع	امهات الاب ثم تقدم اختا	ا
مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من اهل	ل
مه	وايه على اخت من ابيه وتثبت	اسم	الحضنة لكل ذكر حر	حر
في	يده بنت عهده للشهانة وتسلم الى	مؤث	يعنيها ابن العم ولو	و

ص	صارت للذكور وانات كانت	الا	م اول بها ثم امهاتها ايضا	عل
م	من بعده لامهاتها ثم الا	مر	بعد الجدة ثم امهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	الحضنة والصحيح هو الاول واذا	اخر
ج	جعلت الخيرة اليه فليس	انه	اختار واحدا ثم الاخر حول اليه وغيرها	ف
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة امه وان اشتاقت	نحو
م	مرة في ايام كالمادة لازا	يد	عليها ولها امر بضياعها ولا تزورها البنت وان	قدم
ا	البنت معها ولا تأتى الاب ولا تزو	.	وله زيارتها والابن معها ليللا	و
ع	عدم الاب والجد واختار احد	من	العصبة قدم الام ولو	نذر
ا	اجزأ اجبارها وانتقل الى	الطا	نفقة التي بعدها على الترتيب	وما
ل	لنفقه حق والكافر لا تد	عه	يحضن مسلما واما المزروجة في	اشبه
ع	عم للطفل او قريب	وكان	من اهل الحضنة بعدها استخفت مع	ذلك
ص	صار للفرقة فالا ب احق	من	لام ثم من بعده محارم العصبة	والطا
ب	بعثته وتعطى بنفسه با	مره	(كتاب الجنائيات) ولا يقص من به	مس
و	ومبرم ويقتص من شرب محر	ما	اسكره والمسد والكافر لا يقص	كل
ال	العبد بماله او رجل	كان	كافرا بكافر فخره فعتق الجارح او دخل في	ر) سم
خر	خروج لهما مما	و	جب من القصاص ويجب ان يقتل	لذكر
م	من فروعه ولا يقص منه	في	فله فروعه ويقتل مرتد بذي ومرد ومن	سميت
ث	ثار عليه ذمي فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجرع ثم اسلم و	مري) به
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	اقولين يقول ان تعز من الردة وجب و	مو
ا	الخطاء لا قود فسيها	ونما	رها الدية كن يرمى هدا فقتل والمعد هو	ذا) لنا
ل	لاما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبهه عد قالاو	او
ج	جنيه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به او كان الحبس متدمنة	لانا
م	من القود شيء ويقضي	السلطان	بالقود على من قور اية بغير مقتل غير	ث

من مات فورا بلا ار فذلك	لذلك	بهم دية شبه العمد ولو ضرب به مثلي	وجعل	يعترب به حتى ذهب	ب
وجبت القود وان حصل منه	الا	قتله في نار او ماء معرق له او عصرت منه	لذا كبر	بشدة او خنقه حيا	ا
مات او انما وقصد	اشرف	به على ماء فالتهم حوت او السمعة غريبا	اذا	كانت تقتل غايبا ففطس	س
وجبت ولو اكرهه الو	ال	او غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	الأمور باقتل ذاهب	ب
اقتولوا امر ولسوا	سر	رجلا او امك لمن يقتله فالتقود	على	القتال ولو شهد عليه	ه
جواز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهما قتل بها فرجعا واقر	ا	بالعمد لزمهما القود ولو	و
توحي له مما قتلا	وا	لته في طعامه فاكله الرجل جاهلا فا	كتر	هم يقولون لا يجب	ب
منه قود بل دية وان	قام	واكرهه على اكله وجبت القود ولو قتله	من	مثله الموت غايبا وقع	ع
ايجاب القود وان كانت	به	سبعة قطعها رجل اعتد	اخر	صاعلي شرفه غيات فرض	ض
عليه القود وكذلك	ا	لانك لو يشترك في قتله السوف	ثمة	قتلوا به جميعهم	هم
اما اذا قطع احدهم	يا	دية وجزء الاخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقيل الثاني	ي
لكن شريك الخطي اذا	ما	تعمد لا قود عليه وبقتص من	رجل	شارك والسدا وكذلك	ك
عندنا في شريك القصاص	وفي	شريك فان نفسه خلاف والظاهر فيما	يقال	وجوبه ولو دوى جرحه بغير	ر
قائل وليس يجوز كان	ذلك	شريكا لانه ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة	ه
لو اشتبكوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضوا من قطعوا كلهم ان قطعوا	مر	واحدة والجروح مثله	ه
ويجب القصاص فيما	قد	ر منها وهي الجروح التي تنهي الصرا	يم	في العظام كالوضعة والجرح في	في
القتل ولو اوضحه فسا	مت	الجرح بغير رأسه ومثله يستوجب	او	يزيد على رأس الشاح فلا	ا
خلاف انه بوضع	عليه	الكل واذا زاد مسخه اخذ ارشه واوان	امرا	عشم من رجل	ل
رأيه بموضحة قال الشافعي	رضي الله عنه	اوضحه واخذ الارش للزيادة	ه	وقصاص الاعضاء لازم	م
مثلا بثل لا يعدل عنه	فاجاز	وفي اذن ولسان وشفة وذكر وانين كما	يقال	ومارن وجنن وماني	في
مقلة والين وشفرين والجا	ني	على الشفة العليا لا تؤخذ منه الشفلي بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد	د
اليمين وكذلك عكسه	وا	لانها لا تؤخذ بالاخرى ولا عين صحيحة بما	دعة	زاحدها بالصحيحة ولو	و
خر خسرع ربع اذنه واثا	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بر	بم الاذن وان قعد	قد

ل رجل اتا من اصلها فله	ان	يقطع مائة وياخذ الارش بالباقي	وما	يؤخذ بسن غيرها	ا
ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لا خرس ويؤخذ ولو قطع الزند وما	اشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هذه محل قصاص فان اراده	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	او السا	لته لا تؤخذ بشلاء نعم	عم
وجوهوا العكس ان لم يخفد	ركا	ولا ذكر صحيح باثل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	د
الصحيح وذكر الصبي يقطع	به	الجميع من ذكر الكبير ولا يا	س	(باب عفو المقتص) نقول قول	قول
جعل القصاص للوارث لا	العا	قتله وهو مخير فان عفى على	كل	السدية وجبت السدية	ه
تامة وان عفى ولم يعرض	لي	ذكر الدية لم يجب وان عفى على	اسم	مال غير السدية لزم	م
مهما قبل الجارج في الاصح	وفي	ما اذا لم يقتل لا ينقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
احد الورثة سقط القصاص	هذا	والباقيين ختمهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم فليست	ل
على انا نجس القتال	العام	والعشرة حتى يلغى ان رضوا بسوف الا	ع	بد منه وان وقصع	ع
احدهم به قتله فالباقون في	حج	اقولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل لا	يحسن	وجوبه الاعلى المباشر	شم
قتله ولو سبق عفو احدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ام لا والصبي لا يحصل	الا	سيفاه بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص او زال الطرف	ف
ض من الدية ولو عفى عن المبا	شرقي	تعديه وقطعه العضو وقال هذا اذا	لف	عفوت عنه وعن سبابة حدثت	ت
منه سقط القصاص	وكانا	بضا دية العضو غير لازمة	و	اما الحادث بالسراية فالاصح	ح
ايجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤنين بخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
روى عن احد من اصحابنا	ال	خصة في القصاص بغير امر السلطان و	لا	مام بل عليه افتاد النبي	ق
ال مستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	عذامن لا يحسن بل يوكل او يتأجر ولا يتر	م	باجرة المستوفى بل من	ن
طرف مال الجاني في ا	فخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفود او يميل	مثل	الحامل حتى تضع وحيا	ا
يرضع الما ويغيبه غيرها و	الدين	يفضي ان رجلا قتل سهلا ثم	عر	الم السبلي قبل سهل	ل
ثم السدية لعمرو و	السبلي	من ماله فان عجز اقتسم بالسوية	وز	عوا له لو يدرك الاخر وسبق	في
الى قتله اخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار كا	فر	اقبل القصاص ففقط	ط
لان الحسد يشلرج ومن	المحرم	تغريت قصاصهم ولو قتل اخرج بيمينك فا	وما	له باليسار قطعها نظر	ر

خ	خبره فان قال مكان	من	طلى لها بحري وقال طنتها الجبن للدهش وما	اشبه ذلك	والقسطع ظن حسب	ب
ز	زولها اليها الجبن فان	الشيء	تأزمه ديتها فاذا ائذلت قطع بعينه	و	اذا قسطع ثم قتل ضم	ضم
ح	حيتها فيقطع ثم يقتل	هذه	المقاص في القطع المقدر اما الجرح	الس	رى الذي ليس مقدر	ا
ط	وهو كالعانة وكسر عظم فانه	ذا	توفي الجروح واراد الوارث القصاص فلاتا	يع	بمشاه في الاصح بل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف	لو	جده فين قتل بالحجر والخشب انه يقتل بمثله	كل	تخريق وتفرق وضغط	ط
ج	جار مجراه والاول ايضا	ز	وان يقتل منه بالسيف ولا ينجى من	اسم	اقتل بالمواط والتحرر ولا	ا
ح	تتأهل بل يقتل بالسيف ولو	ير	يد القلطوع القصاص فاقص ثم اتت السر	ا	ن سبق المجنى عليه قال	قال
ع	على نصف الدية ولا ير	ا	لاكثر ولو مات القاص منه فهدر ولو ماتا	فا	الولى على القصاص بنسب	اب
ا	اعلاه اقص منه كما حكم	الدين	ان سبق الجاني فالسرابة هدر ولو	عول	نابه سقط القصاص ولو	و
ل	الطفل لم يغر لم يمكن	ول	الطفل ولكن ينظر فان ثبت	مثل	وصي على شئ	ا
ر	خرب الثب وقد امر	لو	لها الصبر حتى يبلغ باب موجبات الدية اذا	جا	اتجب دية مغلظة وقيل	ل
مو	موضع غال فصاح يا	زا	نه او ناده او شهر سلاحا فوقع فا	لو	فلا دية في الاصح وجعل	عل
ال	القصاص واما البالغ اذا	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	لب بها السلطان فالتفت جنبنا	ا
ك	كالبالغ مراحم يقط صحت	بعده	فوقع والمرأ اذا ذكرت بسو	وطا	ان وقع فيها وهسو وهو	و
ف	فوقه فوقعه ولو طرح بمسحة	ولد	اصغرا فلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر	لو	ضمن ولو انخفض السقف	ف
ث	ثابت البصر وتنسأ	نور	فلا ضمان وان كان اعمى او في ظلم	ت	امره بتعليمه ففرق في	ي
م	من تحته وهو يهرب منه فعلم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لاسي	و	يقع فيها ولو حفر منها	ا
ال	الجرح ضمه ولو حفر	على	ملك غيبه ابارا عدوانا ضمن	كل ما	القولين ولو جرحه	ل
ش	شبا في دهبه او دهبين	بن	له صغير ودعا بالانسان فوقع فيها ضمن	اشبه	بذن الامام او لمصلحة	م
ت	تلك في طريق ضيق وان	عر	هالمسلمين ضمن الواقع فيها فان ائتمت و	ذلك	الميازيب يجوز اخراجها وقيد	قيد
ر	رفع الضمان عنه والاضمن	وفي	الحق او وقع الخارج منها على انسان دون	و	بت قتله وجبت الدية بهذا	ا
ا	الجواز بضممان التلف بها وفي	سنة	والجد وان السائلة اذا سكنت	من	وقت البناء المؤسس	في
ج	جميعا وبالكل يجب النصف والا	ربع				

ت	تصورت مائلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث الميل	وهو	منه فلا ضمان اصلا	ا
م	من ذلك ولو طرح قشور	نما	ر ويطبخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تعاقب	قب
ا	السيمان بان حفر احد المجا	تين	بثرا عاديا ووضع اخر حجرا فعثر بها	ا	نسان ووقع في البئر رجم	ح
ع	عندنا السبب الاول	و	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصف بها	سم	التعدى ضمن الحاسر ثم	م
ال	الحجر لو عثر بها غير الذي	القا	ها فتدحرجت فعثر بها اخر فالضمان	على	المدحرج ولو عثر من	ن
خر	خرج يمشي بنائم اوقاعد فالتقا	ضى	يهدرهما ان ماتا والطريق منع	منا	ية وان ضاق فالتقاعد فيه	ه
م	مهدر لا العار به الا في	وجبه	ضعيف والواقف مضمون لا العار في القو	ل	الصحيح وان اصطدما في	في
و	وسط الطريق فسانا لحكم	الدين	وجب على كل نصف دية فان كان	الفعل	عدا فغلظ وان لم يقصدا	ا
ا	الاصطدام كما اذا لهما با	لنظار	فاصطدما فحفظه وان اصطدم حاملان	ت	الجانبان فنصف عين كل	ل
ل	لازم لكل وان جسر	ي	الاصطدام فهلك دابتهما فالحكم	المستقبل	في ذلك ان كلا يلزم	م
ق	قيمة نصف دابة للاخر	وز	عموا انهما لو كانا صبيين او مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلاقي في	ق
ب	بينهما فاصطدما يراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والتميان كالأركبين و	مثل	جسر المتجنيق اذا عداد	د
ض	ضرورة على احد الرماة	ثم	مات وعدد الرماة عشرة مثلا لا	يزيد	ونالهم تسعة اشبار دية واذا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصلت	زحمة فسدوا وحدها ثانيا والثاني ثالثا	وا	ثالث رابعا وماتوا فلا لاول	ل
ا	الثلاث من دية يفسر	زه	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم	م
ج	جزء واشالت مثله و	خرج	لثالث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه	ث	على الاول والرابع مجسرد	ج
نم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراد به وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذا قتلتا وجب كما ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	(باب الديات) الدية	التا	مذكر ذكر مائة بغير لكتها	ا
ف	في العدد وشبهه مثله ثلثون	من	الحقاق وثلثون جذعة واربعون خلفه واثو	مع	في السن لا يشترط بل اكل وقيل	ل
ه	هذه من اب له والا فغالب ابل	البلاد	وفي الخطاء مخمسة بنت مخاض وبنت لبون من	كل	عشرون وعلى هذا الحدو	ا
ث	ثلاثة الانواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطاء مكان او	و
ع	عدا فدينه مثله و	عاد	له الخطاء في شهر الحرم او	على	ذيرحم محرم فانهم اوجيها	ا
ل	لجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	نور	ده لحرم المدينة في اصح الوجهين وان	وزن	اعوضا من الابل فله الرد	ل

والتعويض وهو

والكف والكف ما علم ان من لفعال المع

المعصوب والكف والكف ما علم ان من لفعال المع

والتعويض وهو

و	واحد ولا يلزم في حكم الدين	أخذ معيب ولا مريض وإذا عدت الأبل	فملا	م المعول فيه خلاف ف
د	ذكر في القديم الاقتصار على	أخذ ياروق الجدي وهو الصحيح القيمة و	ن	علت وإذا كان
ا	القول اثني أو اثني و	فهي ماصب الدية ولو فعل يهودي أو نصراني	فملا	فملا
ك	كل ثلث دية مسلم قتل	وارثه وأمر أنه نصفه واليوسى والوثني الم	أو	من لم يبلغه داعي ي
ل	السلام ثلث عشر مسلم ثم	الجنين دية غرة إذا حدثت به	فملا	فملا
ع	عشر دية امرأة وعلى من أهلك	جنين يهودي أو نصراني غرة كثلث غرة نك	ن	لم وان خر ر
ق	قل حيا فان فلا خلاف في	وجوب دية كاسلة وقبيل الغرة	إذا	كانت لم تهرم ويرد د
ص	صغير لم يجز فان قتلتها	الوجهين وجوب خمسة ابرة ولا يقبل من	كان	معييا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والتجاني	عة الخارصة تشق الجأء والدامية تدميه و	ا	صعة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
هـ	هديقوس في اللحم والسحقاق	ون الموضحة تبلغ الجأء بين اللحم والعظم و	لنو	ضخ الموضحة وهي ضرب ب
و	وضخ العظم والهاشمة الذ	بشمه والمثقة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماع بجلدة والدانغة التي ي
ب	بلغت الدماع ثم	فصاص لا يجب الا في الموضحة وأما غيرها ف	مه	فصاص وقيل يجب بالاشجات ت
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس	زائدة	على التي في البدن بل الكل ل
ج	جاء واقصاص فيه ويجب	اقصاص في اذن قطعه ولم ينفذ واما	مثل	الموضحة فانها لا ا
ت	تفص عن ابل خمس ولو اوضح	موضحات فكل واحدة خمس والابضاح	نا	سعدا
م	من الأبل والا فخمس و	خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبو	ن	فيما
ا	العرفه والا فخمسة و	بالجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة	و	الصغيرة سواء ولو وسع في
ع	عرض موضحة غير الجا	فثمان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	في الجائفة فكثر زيادة للموضحة
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	ت بطناً وظهراً فمهما جافلتان و	ان	قطع اذنيه او اشلها فذلك
ل	له دية في احدهما يوجب	القاضي نصفها ويوجب في كل عضو اشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عبداً فخصف دية وانا	شرف به) الى العمى ولم يعم فخصف طوال اعشى والاخصش	ونحو ذلك	سواء اذا لم ينقص عضوها ا
م	منه فان نقص قدر في حكم	الدين الفسار في يخلق فان لم ينضبط فمكومة	والعسا	مة من الاصحاب توجب بكل ل
و	واحد من اجفان السا	ربع دية وفي المازن وحده السدية اشرف	عوها	اثلاثا لما جاور الطرفين والقياس ان

ا	ان الاختم كالتصحيح	وز	عوا ان في الشقين الدية وكذا لسان ناطق و	كل	الخرس حكومة اما الطفل وان
ل	لم يكن قد مضى من عمره ما	يرا	ويعرف به اشارة النطق واسارته قالو	ا	تجب السدية فيها
ع	عليه وان ثبت في ا	شهر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابرة لكل سوا	ها	مبين للنظر في التفاضل وقصد د
ص	صرحوا بالتسوية بين كاسرا	ظاهر و	بين من قلعهما من النسخ على الصحيح و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او و
ب	بها حركة وقلقة	استمر بها	لان المنفعة حكومة فان نقصت فكالتسالة	في	الوجهين فان عادت سنة هـ
و	وكان مشغورا فلا يشكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحدا	لم يتغر اسقطه ولو و
ا	بان الحيين فدية وفي	وجبه	عيف تدرج فيهما الاسنان وفي احدهما ناع	مما	ذلك اليه سدان ثم م
ل	ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقها	حضر	ديتها وحكومة ثم من ن
ك	كل اصبع عشر من ا	بن	ايون وغيره كسبة الدية والاعنة ثلثها واما	مو	جب اعنة الابهام بالقطع ع
ف	فخصفها والرجل كاليد في	عيا	رتمه وفي حلقى المرأة الدية وفي حلقا	ت	الرجال حكومة ومشي ي
و	وفد كسر الصلب ويا	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	و	النكاح فدينان وفي عضو و
ا	الذكر الدية سواء كان	في	صغير او كبير او عتيد والحشفة كالذكر و	معد	م بعضها يلزمه بالقسط ويجب ب
عل	على نسبتها والاثنان قد	ر	وافيهما الدية كالذكر وفي الايتين دية وكذا	ي	شفرها والافصا ا
م	موجه الدية والنظر ان ا	مضا	ه واذ به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وا ان في الشم الدية وقيل ل
ا	الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بالقسط وفي الصوت دية لالارش من
ن	نوجبها فيه في الذاهب	من	الكلام والصوت دينان وفي الذوق دية	و	كذلك المضع وقوة الامساك ولو قطع ع
من	من رجل رجل اطرافا	عامه	لديان ثم سرت الجسراحت و	ما	ت سقطت عنه وصار ر
ا	الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزء عددا والجرح لم يتدخل فكذلك في	اذبه	الوجهين لا غيرة والقول ول
ف	فيما لا تقدير فيه	ان	الشرع يوجب في الحكومة و	ذلك	جزء نسبة الى الدية لا ا
ع	عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رفقا	وا	لتعويض هذا لا يتصور
ال	الابعد الاتدمال واما الواجا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	علم	ان المرأة نصفه وتلزم م
ال	القيمة في الرقيق واطراف	ال	ففي لهما من القيمة نسبة الدية في الحرفيتصو	ر	تجب له قيمتان فأكثر ومثل ثل
ع	عده خطاؤه وجنسين	ا	لامة يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم (بالعاقلة) واليهما تقول قول

د	رجوع ما يجب لافرق بين الر	يع والعشر	والدية الكاملة في الخطاء وشبه العمد و	سما	العلماء ما خلا اصلا	١
و	ورعا من العصبية عاقلة والد	ين	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	يؤين يقدم وفي قول	ل
ض	ضعيف يستويان ثم اللوات	من	بعدهم وهم للمعنى ثم عصبته من كان	نبيا	عن البلد او حاضرا هناك	ك
م	منهم سواء ثم قضى الشرع في	عرفه	بالاعتقال بعدهم الى معنى المعنى وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتقها وليس	س
١	العتيق بمطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فينت المال و	السلام	فان عجز ولم يفسح	ع
ي	يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسعين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا	ظنهم وامادية النفس فهي	ي
ت	تؤجل ثلث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلث و	تصرف	ديانة الذمي في	في
ف	فرد سنة اوجبوا ذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنين ثلث الدية	في	الاول والباقي في الثانية والرفيق في	في
ق	قالوا الاظهر	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	المعر	وفة وفي الاثنين خلاف	اف
ل	الاصح ان ثلث سنين منهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموص	و	ففة	في
ف	في الاطراف ان اجل ار	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالبع عاقل ثابت	ت
١	الغنى ذكر موافق في اصل	بالدين	فان قدر واحد من هذه الشروط وهي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	٥
ظ	ظنا ثم تقدر الشرع	احد الامور	والغنى نصف دينار والنسب ربعه ومن	منهم	آخر الحصول استغننا	١
٥	هذا عنه وان استغنى او بلغ	ابن	آخر الحصول لزمه (باب كفارة القتل)	نو	جها على من احدث فلا	لا
وي	ويعم ذلك الصبي والمجنون و	الو	الدوا والبدن الذي في خطا وعدو ذمي جنين	وا	ط بكل شريك كفارة وهو	و
خ	خذن الظهار تستوي كفارتها	بل	عوان في الاطعام هنا قولين اظهرهما عده	و	جوبه (باب البغاة) الاصل	ل
ت	تحرم مخالفة السلطان واتخذ	ير	منه والبغاة مخالفة بخروج وترك اتقيا	داود	فع صن حق وهم في	ي
لف	لفيف شوكه متأولين	تق	اذا كان فيهم مطاع والاقطاع مطا	ولو	ترك قوم الجماعة في المجلس	١
ال	الصلوات وكفروا بالسلف في	الدين	واظهروا اعتفادات الخوارج وهم	طا	نوعون لم يقدموا على	ي
في	فان لما لم نفسا لهم وبحكم	في	شهادة البغاة با قبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	ر ما اخذوه من الزكاة او	و
١	الجزية مجزيا في الاصح و	التي	لا يجري وكذلك اذا اقاموا احدا صح وبعكم	لما	كم بكتاب فاضيهما بالبيعة والائلاف في	في
ب	باغ على عادل وعكسه	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبعث الامام قبل القتال الى	ي
٥	هؤلاء البغاة امينا غير	صفر	من الصبيحة يسألهم ما ينفون فان ذكر وامض	اولو	دعيا رده او شبهة ازالها	١

في	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله جوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	راى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مخضعهم ومسدبرهم ولا	احد	ينفع مدبرهم ولا يطاق اسيرهم في شريعة	محمد	ان تقتل كلهم والانس	١
ن	نطلقها بعد الحرب في اقو	ي	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلوا و	صلى	على قلاهم وما يعم ويغنى في	في
ذ	ذماهم كالنار والتحقيق	و	نحوه لانقاذهم فان دعت ضرورة باحه	الله	حيث هذه القادة	٥
ل	لا تقطع زرعها ولا	تسعين	في ائلاف مال الباغى والاستعانة	عليه	بعتن قله مدبرا من الحق في	في
ك	كما لا يستعين بكافر والو	الى	بقضى بعض عهد ذمي اعانهم طالما تحريم	و	يحب الغنائم على اثنين اقتتلا و	و
فا	فان يفعل بعضهم حق	الا	خرو من قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه واس	س
عل	عليه الدفع عن نفسه و	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا بجعة ويجب ان يضمن	ي
ن	نسيانه وحماية المال جائز	و	الدفع اذا امكن بادنى الوجوه ترك	اسما	ها ولما قتله فهو يجوز	١
١	اذا خشي عدوانه و	لم	يدفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	البلد	او غيرة لو نظر في	في
س	سجف او غيره من كوة ولم	يرك	نظره في المكان حرمة ولا حرمة له فيه كما	ن	رى عينه جازا	١
م	منه ولا بما فيه	السلطان	ولو اعماء واصاب قريب عينه فقتلوه	الكل	يقول انسان العاصي نجعل	ل
٥	هدرا ان ندرت يزع يده وله	المالك	في ذلك عليه اذالم يقدر على التخلص	لا	ذلك منه ولا يصبر	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانس	نفسه ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذالم	تصرف	الدية (باب المرتد)	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام يبيد او قول او فعل ردة لا خلاف	في	ذلك من حذف	في
م	مصحفا في فاذ ور	قاصدا	كفروا بكفر من علق كفره والسكران اهل	المعرفة	نفسه قول اذا ارتد	د
ت	تصح رده واما الصبي فلا	طريق	لصحتها منه وكذا المجنون والمسكر و	الا	سريع الكفار يؤمر بالدول	و
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استأبته في الحال وقيل ثلث	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلها	١
١	الرجوع فان عاد ثم اسلم	حسن	تعزيزه تأديبا وان اسر عليها	سطاو	ل الامر عليه بالقتل ولو	و
ر	رماه بالقتل غيره خالف	الطريقة	وعز وملك المرتد حال الارتدا	داينا	وخالف فيه والذي قطعوا	١
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	امينا	وكذا تصرفاته ما اقدم عليه منها	وبسرا	له فهو موقوف كما هو على	و
و	وجود اسلامه فان اسلم فهو	على	ملكه والا زال وان صلى في دار اسلام	وهير	لم تحكم بالاسلمه اما	١
١	اذا صلى بدار الحرب عند	الخلقة	او وحده فانا نحكم به وولد المرتد مسلم	١	ان كان احد ابويه مولى	١

ال	كفر فوالدهما من تدعى الاسير وقيل مسلم	و	قبل كفر (باب الجهاد) من والى والى
ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا تعد	حينئذ	وشوقا الى الولد عسذرا ا
ان	مات ظلما لزمته والجهاد فرض كفاية	و (تعيين)	بعضو الصف والغزو المتابع ع
توفي	ولا يجب الجهاد على من هو في	جرا	اصبي والجنون والعليل ل
رضي الله	وعن مريض واصرج واقطع وعيدو	فا	قداهية ثم الدين الحال على ي
ل	جها او غيره ونقول للفرع ا	لك بالخيار	ومن ابواه مسلان او احدهما او الو
التي يحرم الغرسوا من	هب للجهاد لم يزل له حتى ياذن له	في	ذلك فان احاط عدو مناو
ت	احدا تخلف ويكره غزو غير اذن الامام او	ن	الامر اليه ولا يجوز دخول
ل	نمرجف ان اذعان بطاعة كفر اشترط في	هذه	الطاعة ان يكونوا
م	التسوية ما تقاسومهم به لو التاموا	و	بدأ بالاهم اولا لا
و	فان زادوا عن مثليها جاز فان	ترك	احد منا القتال
ف	العودة او التغير الى قسمة يريد	صرفها	اليهم مستجدا فلا خلاف ف
ي	سلب للفاتل الا اذا غرر بنفسه	فافهم ذلك	اما اذا وقح ع
ا	من سلبه شيئا وكذا لورماه من الصف	واعلم ان	ازالة امتناعه كاقبل ل
ل	وجوب السلب له بالاسر خلافا و	لمصا	ب بالاسر احوال فالاصبي ي
م	الله ويندم في الاسلام ان كان مسلما ويعو	د ر	قيقا ومع ابويه او احدهما هما
د	ثمة الصبيان والنساء والعبيد ويجهل الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو و
يد	من التسل والاسترقاق وانفذ فيهم	فا	كان اغبط فلا يجوز
ا	اسم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل	ولو كان	يحاصر قلعة فارادوا الدخول
ب	ان حبالا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم اسلموا قبل ما ا
ت	يعصم دماهم وادوا لهم وان اسلموا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
ر	دلتا رجل على قلعة وكان قد شترط اذا	فعل	ان يعطى مسن بعض ض
و	منها فخرج منها جارية اعطيتها ولو عدت او	كان	فهي جارية ثم م

ا	انها ماتت فيسل الور	و	د بالانقر فلا شيء له او بعد انقضاء القيد
ل	له وهو اجرة المثل ويجوز	دفن	بهاهم ويهدم ديارهم وتخريب ا
يس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينة او مكان يغلب على الظن ان
ي	ينهي عن قتل البهائم الاماما	رسته	الرجال عليها بالقتال والات
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مزق وحا
م	ما ذبح لاكل و	شر	ب لاصحاب فيه وغير ذلك من اخذ امر
ق	قوم كفار عبدا لمسلم حكم	فيه	بانه لبيده (باب قسم النقي
ط	طلابه بايساف خيل و	في	ذلك يقع المالك للقاتل بالقتل والحرب و
و	واجب للقتل ثم	نعر	ل من الغنيمة نجسها فيقسم نجسة احدها
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	الحر	م عليهم الزكاة لئلا يكره حمل حظ الانبياء ثم
و	والثالث الباقي يقسم على ر	وس	الانقر انهم والارباع المساكين ثم ابن السبيل
في	فيقسم في القاتل وامروا	برد	الراجل الى سهم والفرس الى ثمنه قالو
ال	الحيل فلو كان رجلا فرزقه	الله	فرسها قاتل عليها وبقيت الى
كا	كان فارسا ولو غار فرس من	مناواه	حتى انقضت الحرب عد صاحبها رجلا واذ
م	منعت ومن حضر الحرب	وجعل	يقان حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق وان
ل	له شيء وكان نصيبه	الجنة	ورضخ اصبي وامرأة وعبد ويكون الذي
ا	الامر بلا اجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام ونجار يعطون
ح	حضرروا وقالوا والذي جعلو	ه	رضيحا يكون من الانجاس الاربعة وفاعل
ذ	ذكروا انه زيادة تشريط	وكانت	تؤدي من سهم المصالح والنقي ما لا يخفى
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فرما شا و
ض	ضائعا لا وارث له فيجوز	نؤثر	بالجس اهله المذكورين وتصرفه على
م	ما عداه للاجناس واهل	العلم	امروا بضع ديوان وعرفا ويعطون كفاية
ر	رجال قرش وهم ولد النضر	والعلماء	يون الاقرب فالاقرب من رسول الله

و ولو استوفى السن واحدهما
ف في بعض ثم النجم ومن كان
يقتل متغصه كأمراض
اسمه من البرون والساقبي
ل ك (باب عقد النعمة)
س سواه اليهودي والنصراني ومن
ر رجس يؤخذ قبل الفسخ و
ي يصح عقد الجزية
ع عن الواحد دينار ولا يأخذ
ا ان يجعلها زكاة ويضعها وصاحب
س من بلدهم من الثلثين الساسي
م مقدار الطعام وجده و
ه هذه على قسير ندى
ا اذا بلغ في عتديه ولا يجوز
ص صارف لها عن الرابع والو
ل زمت ذمته ولا يلزم صغير
م منه مثل الجنون الها
و وبصان الذمي عن البيا
ك كالزنى لثناه عليهم
ذلك فان احدث دار او
ف فرسا لا بدلا وجارا و
ع عبروا طريقا في بر
و واحد الحمام منهم وهو

كان مفتا
في علوم
مشغولا
بها
رحمة الله
تغناه
ضرب الجزية لا يصح الامع والامر
لهم صحف يتكلمون بها كصحف ابراهيم و
الاسلامية ال دين اهل الكتاب لامن
منهم الالتزام احكامنا وبذل الجزية
الصغير منه شيئا والاكثر الرضى ويجوز ان يبيع
وهو الامام او نائبه لو اذنهم بعد
والراجع جاز ولا بد ان يذكر عددا
لمدة ايضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو
م ويوزونهم في فضول مساكنهم والدين
لاعتد بئانف له وتؤخذ الجزية برقي
جميع الزمن والهرم وكذا الفتيان
لزمت النساء والخصاني والمبيد
جم ساعة ويرفع وجبت والا واجب ان تو
وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما
شريعتنا وان اعتقدوه غير حرا
جب ان يخففها عن يوت المسلمين علو
مرهم الموال ان يركبوا بالاكف وكا
به (او يلد
رد للمسلمين وغيرهم فيرد عن ثبانه جعل
الفساعل

ضرب
زيد
عمرو
خالدا
فيكون
ز
يد
في
موضع
نصب
لا
نه
المفعول
ذان
ادخلت
الا
لف
واللا
م
ا ونو
نت
رفعت
الفساعل

بأر العرب بعضهم
عليها ومن ابتلى بدانا
هرم وهو جندى لم يسلخ
يقسم عليهم كما وصفت
عندها لمن اتبع كتابا
يوز داود والحجوس وكذا من
خل بعد السخ يقينا ولا ولا
كل عام وافل ما يجزى
الجزية خراجا ويجوز
الجزية ضيافة من جا
صناف فرسانا ورجالا وبين
على غنى وموسط وليست
واجب والصبي لا يدخل
اقول بالعتيف ضعيف ولا
مسدة التسليم وهو بلا مال
رقاء والجنائين فان خفت
ابام الافافدة في الاصح
زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه
كالجر فلا نوجب عليهم
جب عليهم ان لا يركبوا
ركبهم خشيا فان
فوق ثيابهم واذا دخل
ذلك خاتم حديد في رقبته

ل يعرف ولا يظهر من خراو
ن نقص فيقتلهم به السلطان
هو هو على مسلم فقتله او ادعى الملك
في في العهد النقص به كان انما صر
ج جعل الاصحاب من احد (الوا
ن نفقها صلحا على اهلها فحبسوا
س سوى جرم مكسة ما بقى الدهر
ال الجيامة وقراها ويعززون
ط طلبوا الاذن لتجارة اضطر
و واما الحرم فلا يؤذن في افتر
ي يجوز عقد الهدنة متى صار
ل له قسوة عليهم مكان الحق
والشرط الفاسد اذا جرى في
م مثلا او ع على ان نصا
ت تؤخذ منا فهذا لا نحكم به
قالوا وان انت داركم رجال وحملت
ر ردهن فلو كانوا صغرا را
ب بعضهم بموجب للنقض ولم يات
سلم سالتساع اذا قامت الحج البيض
و ودلالة حربي تعوزه وقتل و
في في عتده بل خفنا ذلك فاصو
ا بلاغهم المأمن ومن استجبا
ل لذننا انفساذه ولا يجبا وز

قوسا وخيرا وعيدا وليس اظهاره نقضا
ولو طعن في الدين او صار عينا لكفار نصبت
في مسلمة ووطئها او زنى بها او سب النبي فهذا المفعول
الحق يحكم به نقضا والا فلا واذا نقضوا فضول
اجرت منهم احداث الكنائس وكذا تفرير هاقى عجب
عنهم التهن ويعتدون سكنى الخبز ولهم الضرب
بل شيش مؤنهم منسبه والحقا زيد
العلم بالبع ان دخلوه بلاذن ويستوى عمرا
زنا اليها او لمصلحة اورب الفاذن لهم واس لاذن خالدا
ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كذا ذكر وا
فيه مصلحة وامرها الى الامام فان عجب
جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز ضرب
عقدها ابطه كما لو شرطوا ان زيدا
لهم على اعتاق بعضهم وعلى ان لا يطلقوا عمرو
صححوا ولو شرطوا للامام نقضها من مال خا
انفسها على اتباعكم ردتموهم عن ا لدا
او مجائين او عيدا او بلا عتبة لم يردوا فافهم ذلك
الباقون ولكنهم سكتوا ولم يشكروا هذا
بيرائهم وبقائهم على العهد ونوجب خر
حدثا فيجوز قصدهم وتبينهم بالبيش الجموع في مرافدهم ومن لم يخش بعد
ب للامامة يؤخذ عهدهم والشفقة العربية
مشركا او عدو محصور من المشركين فامنه وكان مسلما بالبا فافلا لا
اربعة اشهر وسواه الامام وغيره وبعد الفراغ يبلغ المأمن ولا يجوز

و
ن
هو
في
ج
ن
س
ال
ط
و
ي
ل
وال
م
ت
قا
ر
ب
سلم
و
في
ا
ل

فت هذا الجاسوس ومن خا
 ز من قتها وقها القام
 جرم الاكثرون تدقيقا وانما
 من حقيقة الموصل الى الا
 حلوان كل ذلك لا يجوز فيه
 ذبا كان او مسلما فان
 واسم المحسن ينشأ
 في غير المحسن اذا زنى
 وقع في تغريب المرأة و
 في ذلك اجرة اعطى والذي
 الاخلاق ايضا في تغريبه و
 رقبنا بعضهم بحر وبعثهم
 جز جزاء من اتاها الا التعزير
 ما فعل حد واحد ومن
 خ خا ط حائضا عسر و
 ب بول الدم وان جسر
 و واقعت المرأة عزرتا والوطى
 ن تكح محرما بملكها كله غير
 مقطوع به عن امام
 و واقر بالزنى حد فان رجع فا
 ب باقائه الحد والتعزير على عبد
 ع عندنا من يقيم الحد غير
 د دفن المرأة الى صدرها وما
 الامنة مكانه (فصل) والصحيح
 القبح بامر المسلمين وفي الخراج الذى
 اصحابنا انه اجرة وانما تصرف في ثا
 من الشهية الى عبادان طولا وعرض
 ولا رهن (باب حد الزنى) من زنى
 مام يقيم عليهم الحد بعد ثبوت و
 الناس من وطن في تكاح صحيح وهو
 حرا جلد مائة وتغريب عام
 وحدها والاصح اشراط محرم او زوج فيما
 يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و
 حصل من اختلافهم في تغريبه
 عنه التغريب والصحيح ان المواطن
 الاسمح وان تكرر زناه ولو كان
 نفسه يتكاح امرأة فوطئها في الدبر
 والصفرة سواء في الاصح وفي قول
 آخره تصدق بنصف دينار ولا تعس
 الاستبراء ووطى الامه المشتركة والاستبراء في
 فله يجب فيه التعزير ولا حد على الرجل الا
 ن اعتقد تخريمه ويستحب للثائب ان يرجو
 بن يقضى بقبول رجوعه وان اصرح وجو (زو)
 ومن اعترف فرجاء باقراره ثم
 اعنى على الاحرار حتى نقول الا
 السلطان اعنى على الاحرار حتى نقول الا
 من الوجهين في ارض السواد انها
 خذت الولاية منها اختلاف
 امور المسلمين ومصالحهم وحدها
 من الفاسدية حتى تصل ل
 حالة التكليف بلا سكر
 في المحسن الرجوع سنة الرسول ل
 من المكلفين الاحرار واوجبوا
 من البلد مسافة الفصرو الاختلاف
 الاكثرين ولو سأل
 الحد في العبد نجون وانا ثا
 مقالات اصحابنا سنة اشهر وقاس
 الزنى سواء والبهيمة ليس
 مرة كفى لكل ل
 قال الاصحاب بعز وكذلك اذا
 جبه التصديق بدينار ان كان ن
 لمن يقول ان المرأة اذا
 حة ونحوها ورجل ل
 في وطئه الى قول ثابت
 وبسرة نفسه فان ابا
 ع المولى البينة ولا بأس
 صبره فهرب لم تاعبه وليس
 لا يحد ابوه واستحبوا
 العلماء الحنفى للرجل ل

هذا في غير الحامل والفا
 نوران دمها ويستغنى
 العافية فان كان لا يبر
 على الاعضاء وليتوق الا
 نفسه ولو ان الامام استبا
 وهى قاعدة مستورة
 وعليه قبض ولا يبلغ الى
 في عضده ولا يجب ان يبدأ
 اهل للتكليف وان كان تحت
 بر شرط بل المحسن هنا من
 مجنونا او صغيرا او من ا
 دين مع يمينه ولو
 دفع الحد عن قاذفه
 سالما لا يطل احصائه وليس
 مثل بازانى وبالوطى وتر
 واذا قال عاترك من النسا
 كله كناية فيحلف مانوا و
 اذا قال اهل زبيد او كل ذى
 ناواه فقال اما انا
 عندهم تعريض فيه تعزير وا
 رفعت الحد عنه لا ان صر
 وجع الاول ولو عقى وارث
 صاحبك او مادم بقذفه قذفه
 تعدى في ذات الحمل انها عهل حتى تضع
 ها بغيرها وسنة الجلد ان يؤخر عن
 ذلك جلده بمشكال فيه مائة فصن ورا
 الوجه والمواضع المخوفة فان غشي عليه ترك
 جلده في مرض او حرقة فلا ضمان و
 تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان
 ينهر الدم ولا يسبونه ولا يسمونه
 برجه ولا ان يحضره (باب حد القذف) من ا
 حد الا الوالد فيجلد الحرمانين ومن كان
 س هو البائع العاقل الحس
 على فسق او عداوة وان قذف بغيره الو
 منه قذف رجل عفيف فلم يحد حتى
 عفة وفيم وطنى يتكاح شبهة خلاف فالتام
 الناس اقامه ولا بد ان يثبت عند و
 فيه كتابات من الانفاظ مثل قول
 الميلة او انت خيلة او انت تحبين قبح الا
 قذف من الناس جمعا كثيرا
 من الناس زان عذر وان قال له وهو
 حلالى ولست بزان او بان الحلال فهذا ليس
 ده الزنى الى ولده بغيره ولو قتل زينة
 بقذفه ثم قال اردت يوم كت مجوسيا ولا توالى
 من الورث لم يعف فهل يستوفون البعض
 الامر الى الحاكم في وجهان (باب السرقة)
 كانت او محصنة وحتى يكف
 ر والمحرور والمرضى حتى يحبس
 قبح ان يكون الضرب مفرقا
 ثوبه حتى يفيق وتكن
 وسأله الله
 كانت عليه ثيابه لم يجرى ويقام
 القول ولا بأس ان يلام واقت
 يقذف لمحسن وهو
 الارقاء فاربعين والتكاح
 من العفيف فلو وما
 مجهولا وادعى انه رقيق ق
 القضاء عليه فزنى وجب
 وقدره يرون عرضة بما فعله
 الحكم قذفه بمسرح الزنا
 تساءلت فاسق اولست عقيقا
 الزناة او الخلو بهم فهذا
 يجوز عليهم ذلك كما
 يف باسطة فكتابة وان
 صريح ولا كتابة وذلك
 كنت مجوسيا وعرف له نجس
 من الحدود حسنى بينا
 فيه وجهان ولو امر وهو
 السارق يقطع اذا انعم

م	مع السرقة شروطه فقام	السر	فان يسرق قدر ربع دينار فلو سرق	سبعائة	رجل فبئس ان يخرج
ن	نفسا اذا من السرقة	ي	سرقه مائة ونحوه وسبع مائة دينار اكل واحد	في	ربع دينار فلو نقصت
هـ	هذه دينار لم يقطعوا	من	اخذ سبعة ذهب وثمانين دينار فلا	جدا	ل اذا سويته مضروبا وعن
ع	عنه انه لو اخرج عن مكانه	مكاته	من الحرز نصبا لم يدم على ما احدث	نه	فرداه قطع في ذلك
و	ولو طنه فلما فسره ا	وتب	فأطاع الطريق ذلك فبان دينار قطع	من	سرق خيرا او ما هو
ز	ضرب من الملاهي نظرا الى	مأمهم	منه ان ينجس او اياه الحرز نصبا على	السن	المخمين قطع وبشرط كون
ح	السرقة ملكا غيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	ادخلها شريكه حرزا لها
ط	في يده في قطعها او حقه	منصورا	لحتمها لا يقطع وبشرط عدم الشبهة فلو	اخذت	لاصلاك او فرعك او مال ال
ق	مالكك مالا لم يوجب القطع	ويوم	القسمه لوقر الامام لطائفة من بيت المال	شيئا	فسرقه غيرهم وعرف
ك	حدته وان لم يقرر وكان	الغا	ن بالسرقة له فيه حتى كمن يكون	من	النقراء والمال زكوة وكذا
خ	ذهب الطعام بالسرقة اذا	مس	التاس جوع لا قطع واشترط اهل	العلم	الحرز في المبروق وهو
د	وجود ما بعد حقه في	عشر الناس	وعرفهم وفيمن اغار حرزا فسرقة منه	فلا	في الشرع الاصح يقطع ولو ضمه
ر	في حرز منصوص فيها	من	ذلك الحرز فقتله واخذه وسرق ما	و	ضغ فيه لم يقطع عندهم
ز	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا او غيرها فاحرزها بجزء ثمانية المالك	الا	موال التي للغاصب بهذا
ح	الغصب فسرقة واجبا ان يؤ	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد	د	بعده ولا يخاف وهو
ط	نقصه لو نهب حرزا و	ولي	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المترو	ب	معاقطع المخرج ولو ان السارق
ق	سببه في ماء او رما	من	الحرز الى خارجه قطع ولو حلت مطلقا	ونظمت	عليه فلا بد فسرقة الجميع
ك	طفاها وما عليه قال	عامه	اصحابنا الصحيح لا يقطع والبيت المالك عند	اقا	ضى شرط فلا يؤخذ
خ	سارق اخر حتى يصدقه من	قصد	بالاقرار وهل للمولى ان يقطع عبده	فيه	وجهاه واذا ثبت ذلك
د	لزم قطع يده اليقين	حد	ان عاد قطع رجله اليسرى	ثم	ان عاد بعد قطع
ر	منه يده اليسرى فان	بقي	على حاله وعاد قطع رجله اليمنى وانتهى	لما	خوذ منه حدا فان عاد
ز	وجب تعزيره ويقطع بسكين او	سيف و	خسدت دهنه وغلبته بانسار وا	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس
ح	في الاكثاف يكف بد قد	باد	ان اصامه فان كانت يده اليمنى فلا	زيد	اليقين وقطعت اليسرى وان

و	والي بين سرقين قالوا	الافران	في القطع بل يكفي واحد ولو سرق ثم	اخذت	يبيده اكلة او اذا
ا	ابانها سقط القطع	وا	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهابها (باب المضاربة) او جوا
ف	فحين اخاف السبل بمكا	سر	وشوكة ان يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاستعجال بط	قطعا مع السبل
ر	رعاية للمسلمين فمن اخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال اهل	الفقه	قطعت يده اليقين وقطعت
ا	ايضا رجله اليسرى	ثم	من قتل قتل حقا ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب نسا فاذا
ج	جاوزه ما ازل و	خرج	بعضهم انه يصاب حتى يسبل صديقه	الامام	اذا ازاله وما خوذته شمس
م	ما بلغ نصبا او اخاف	بلاد	اولم ياخذ مالا ولا نفعا عزز ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء لا
و	واصلح قبل الطغرية وبعد	الاسا	في سقط حده (باب حد الحر) وجهه القو	ل	فيه ان كل شيء
في	في الاشربة اسكر كثيره فو	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التحريم ويكون
ال	الحد على المكلف لان كان	يوم	شره نصبا او مجنونا او حرييا او ذميا	ار	جل المكره لا يحد في كان حرا
م	منهم جلدان يمين والحد عشر	ين و	اذا جعله الامام للحر ثمانين او بعض فا	يحي	نوابه جاز والسقوط لا
صا	صا بطائفة في احد الوجهين	وا	لثاني	ر	جده الله) حده باقراره او يحد لا
ر	رائحة ونحوها (فصل)	و	المرتكب معصية لاحد فيها ولا كفارة يعز	والنظر	بالامام فيه كل احد
ع	على قدره كعبس وصنع وضرب	دون	الحد	مرين	في عبدوا الاربعين في حرو وبنوى
و	ولو عني مستحق الحد فاراد	من	اليه تعزيره لم يميز في الاصح وا	علم	ان مستحق التعزير
ا	اذا عني فللامام التعزير في	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية	والادب	ان لا يطلب ولو
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	هـ	نعين طلبة فان امتنع اجبر فان طلبة	وغيره	اول منه كره والعرف في
هـ	هنا انهم لو قلدوه	وملوا	الامر الى الفضول فله القول والطلب	من	خامل او محتاج طلب بذلك
ز	زاده وكفايته جاز و	حصو	ل قاضين فاكثر في بلد جاز عند اهل	العلمو	لا ينقض احدهما كاه
ح	جزم حكما بها الاول ولو	نهم	اعني الخصوم او الخصمين حكموا رجلا	فما	دواه وهو يصلح القضاء
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بارضى	منهم	قبل الحكم ولا يشترط بعد في الظهور و	ال
ن	شروطه ان يكون مسلما	ثم	ذكر احرار عدلا لا يحد فيهم وان كان اميا	في	التم (الوجهين سيما بصحاظ الظاهر
ت	نوابه واستحب ان لا يكون	عاد	ما شققة بلا ضرر واين بلا جور مضائق الامور	والسود	فيها

ر	رب امانة وقته ومن	ن	منهم فيه مظلوم	ا
و	وجبا للاقه ويشل عما اجتمع	سنة	تقضاء في مشاوره العلماء الفحول	ل
ق	في التكتلات ولما استغنى في راحة	ربع	اتخذ الحكم فان احتاج فلا يؤخر	ر
ا	الحاجب احدا للخصمين ومن كان	و	يوصى وتلاوه واعوانه بالتقوى	و
ل	فقه في اعمالهم و	تسعين	يعرف بهم اليهود فان كان	فان
س	سمى رجلا وانما خدمهم	ت) وتعرضت	عنده حكومة للملوك	ك
ر	رفيق له او لايته او لايه	ل	لمروفة وصديقه ولا يقضى ولا	لا
ع	يعقد في غير ولايته والحكم	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	ت
م	ممن له عادة جاز اذا ت	فا	ن رد هافهواولى وبمحضر اذا	ا
ط	ملوب بالخصور في وليه	فرض	ذلك وكتر اتي بمالا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	على	عطش ولا في حاله	ل
م	مخطئة ولا مفرحة ولا	مهاب	الهموم ولا حاقن وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	كر	اعتماد المسجد لذلك ثم	م
س	شرع له التأديب بخصال	مه	الهيئة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بانقر	ولا	زمن مجله للمشاورة والتكلم	كلم
ق	في التكتلات واحوال	يدى	مجلة مخزوما وان حضره	هـ
ثم	ثم خصوم كثيرة فمن تقدم	با	لقرعة ويقدم السابق على غيره	غيره
ق	في حكومة واحدة لا يزيد	لكرامة	والجلوس لكن برفع مسل	ا
عل	على تكسافر في المجلس	وف) والتعمد	ولا يلقن من اغفل	فل
نفس	نفس الحق اما الدعوى فان	هم او اضاف	ما عليه الى ذمته حتى	ي
ي	يغرم عنه جاز وينظر	الى) من	وصى بهم ولو سأل احد الناس	س
ح	حضور المعزول توقف	تدر	ك الحكم او قال ارشيت	ت
من	من ثبنا اليه احضره والقول فيما	سار	من سيرة قواه وان ادعى جوره نظر في دما	ا

و	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	الى	تفضله والانتفض (باب صفات القضاء)	المد
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى جا	ز	فاذا ادعى احد الخصمين فاراد الاخر ان يما	رسمه
ل	لا يأخذ حقيق البداية	يد	او ظهر منه سوء ادب نها فان اكثر	المجاهد
مد	مدعىا وكانت دعواه	يوم	ذلك باطله لم يستمعها فاذا صحت لد	به
يد	يدعيه فان اقر فلا يتحكم	الا	ذا سأل الحكم لان الحكومة	ونظرها
و	ولا يثبت فلا يمكن اليمين من الا	ثنين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	و
ا	استحق وان نكل صرفها و	الثا	يت ان المدعى عليه لو قال بعد انكول	نظر
ل	لي وجبت لا حلف فحلفوه	في	لم يثبت عليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	مدار
ب	يجلس آخر وكل المدعى عليه	و	الحلف هو استحق وان اقام بيته بعد اليا	س
س	سلبوا السعدالة احسن	العشر	في الرد في قول في شهودا والعدول وان كان	عدا
ي	يسأل كلا عمن اليوم	بن من الشهر	هو ومن الكيفية ومكان التحمل فان اتفقا و	عظمهم) و
ظ	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	يتون مكتمه من جرحهم فاذا قل	ل
وا	وان سأل المدعى ملازمه	قام	عليه ملازمه يتنما يخرج للشهود و	جامكية
ل	لخروج المهلة وسأل الحكم و	الى	اتضاء حكمه وان جعل عدالة الشهود و	كل
ب	بهم وهم اهل المسائل ويشمل	اليوم	بالايام حتى يعرف حالهم ولا يسأل عنهم في	شهر
ب	بعد انهم امر ان يقيموا البيعة	العا	بلا بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	ثمانية
م	من ردهم والمعدل اذا لم يما	بشر	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	دينا
خب	خبه واذا شهد بعد الله	من ر	صية الحاكم كفي ان يقول هو عدل	ومائة
و	وشهد رجلان يجرحه و	جب	تقديم شهادتهما بشرط ان يفسر الجرح	ايضا
ن	نشهدان هذا الجرح قد تاب	بعده	وصلح فقدم ولو قال المدعى مرا	الغلمان
و	والاظهر ان القاضي يتحكم بعله	وخرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا
انك	انكار جمل ناكلا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب العسر	فبين
ان	ان لي حسابا لا اعرفه في العا	لما	لما في ثلثا لثيب اماله وان ادعى له قضاء	ا) وصرف

ب	لو قال اوفيه او ابراني او وهب	و	القاضي البينة الكاذبة لم يحلف المدعي معها	مع	بل يكس الاطلاق وانما
ح	في الشهادة فوجهان الاصح	لد	في هذه ولو ادعى عليه بنسب الشهود	لغا	واقضى حلف على نفق
ر	ثنا والناس احرار	.	صدق وادفع به فامهلوني امهلنا	زبه	له تخليفه ولو قال لي مال
ف	فيهم رجل ولم يعرف	المالك	نحن احرار صدقاتهم والصبي اذا ادعى	يقولون	من الاصل فاذا سمعنا بالعين
ك	ظن في الحكم وان كان	الثا	سلا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	مر	كونه حرا نظرت فان كان
ا	ح بدعوى دين مؤجل لم نسبها	صر	فقعه ونحكم له بملكه الايد الملقط وان	نوا	نوهده في يده قصر
ب	به حتى يقول ولا يجب ان يطالب	مدعي	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	هذا	في فان ادعى عليه مالا قتل
ي	على دون ما ادعى	الله	ناكلا ثم يحلف المدعي حينئذ في حكم	السلطان	منه بنى والا جعه
ت	ذم حتى شيئا وسكت	في	رجل قرضا ونحوه فقال لا يتحقق	على	في فيتحقق ومن ادعى
م	في باليمين حلف على النفي المبهم	ايا	فيما اذا اجاب بنفي السبب فحينئذ قار	الخلاف	عند جوابا كافيا و
و	فيه من يدعيه فقال هو	مه	يشفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	حتى	والصحيح لا يقبل بيمينه
س	نكر المالك الارتهان فليس	فا	لي حفظ مال برهن او اجارة واقر به المالك	ينو	لن ان يلزمي تسليمه كفاه ومن
ن	هكذا بعض الناس	عطائي	ليه ان لم يقم بينة فلو قال المال لابني الصغير او	ما	في فيه الا يمين المالك اذا
ن	والباقي لرجل مجهول فما	الف دينار	بل هو صدقة اولى منه فقدر	لكم	احفظه له او ليس هو
ا	على حاله مالم يقم بذلك	واجري	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	جنايه	لهم زعمه ولا تصرف عن
ك	للمالك وان كذبه لمسا	لي	ن صدقه انها له انقلت الخصومة منها	فا	ب بينة ولو اقر به لمعين
ا	الى غالب معروف فحين اذا	الجا	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	نعكس الامر	سي سل تركاه في يد المقر ولا
ا	والحكومة مع العبد الجاني فيما	نزه	المال تبقى الدعوى على غالب وهي جا	وفي	لو طويت وصرفت الخصومة عنه
ب	في لاقرار له ولو طالب	والجا	بت بيمينته مالا فالحكومة مع السيد	الثا	ال لزمه عقوبة وان كان
ب	وقال الاخر بل اجبرتني	مكية	اجرتك نصف الدار بعشرين درهما	في	رجل رجلا وقال
ت	نحت يدهما او نحت	وشغل	كل بينة تعارضتا ولو تنازعا في دارا	من	ججتها بعشرين مصرية وجا
ا	الكثر فلو كان احدهما	بامر	كل بينة انها ملكة تعارضتا وسقطتا ولا يميز	شهر	ز زيد وبده واقسام و
ا	بينة ويرجع شاهدان في قول	الجهما	هدم الاخر عشرة فلا ترجيح عند	شو	من مئيتا بذلك شاهدين و

ط	طائفتهم على شاهدتين وماز	ال	اعلاء يقدمون صاحب البينة لا يبور	د	ها اولا بل الخارج يسبق
و	ويقيم بيمينته هو بعده ولو	اخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للداخل بينة	و	اقامها سمعت واستخلص
ع	عند ذلك العين وحكم له	السلطان	بها ان اعتذر بغيره بيمينته عند	البلاد	وتنويه ولو قال الخارج مشغري
و	وملحى انقل الى فيها	المالك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصلت	بينة تشهد باقراره لزيد
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	الثا	ظن في الحكم الا اذا ذكر انه انقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهدت له
ال	البينة بملك مؤرخ وتفا	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيهما سواء ولو اخرج	هذاو	هذا فالتقدم اقدم واقوا قوا
و	ولا اثر للتاريخ مع اليد و	المهود	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمسحق ولو شهد بملكه في
ا	امس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الان اولا نعم لملكه من	يوم	ملكها من قبله وله الشهادة بملكه
في	في الحال لان الاستصحاب	حصن	ولو اثبت بملكه شجرة ودابة اسحق	الثا	بت من الحمل لا ولدا منفصلا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاسحق رجوع على	من	باعت ولا يلزم
ا	القيمة بل اذا رد المقر	الحسنة مادة	الطلب ولو تداعيا شرآه عين	من	رجل وهي في يده سمع
في	قوله من اقر له اخذها واصح	الخلاف	لا يحلف الثاني والاولان اقاما يمينين احدهما	الحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ اولم تؤرخ احدهما فعارضتا و	سنة	اعارض انهما بسقطان
م	معا على الصحيح واومات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ت انه اتما مات على
و	وفق دينه وكان كافرا فالخار	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين ابيه نا	يعو	لو اقام كل بينة مطلقة بها
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البيتان او شهدت احدهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وآخر كلامه وهو
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يرد	ر(ف) ما	ينه وشهدت كل بينة واطلقت
كا	كانتا تعارضتين ولومات في	مطراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولد	يدو	قال المسلم هو
م	مات قبل ان اسلم	ثم	كذب الاخر صدق المسلم بيمينته ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا
ل	لزم تقديم الكافر ولو ا	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال
م	مات في شوال قدم الكافر و	تعر (ي) الى	بين اليه (باب اليمين في الدعاوى) ومن ادعى	عطا (ثا) في	حفا لما في دين او في
نم	ضمن او غيره وليس للمدعي	يوم	الدعوى بينة وكانت خير دم واراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها
ر	ردت على المدعي الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس حتى يكلف وقبل	سلم او عود	اليمين هناك تدبر ومن جاء وهو

م دعي ان يحلف بحسن عياله فانها صادقة
 ق قود ولو حلف عشرين حلفا على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد
 ل لو حلف بها القاتل وان حلف من الورثة احد حلف الباقيون حصتهم ويحلف المدعي
 ع عادة الدعاوى لكن ها ذى يحلف فيها بخمين عياله والوثق مثل ان يقر
 د وهي صغيرة قبل او قال ذوق عن الشهادة كسواء وصبيان وعبيد
 ق فيهما واحد يقول قتله وقال الآخر عند ادا
 ا ان يكون لونا وقيل لا لو ادعى على رجل انه قتل مورثه
 ل به رجل واقر بقتله فالحق في القسمه الذي ثبت لا يطل بذلك
 خ خاصه في طرف وتم كذا كرنا انكلام لو لم يثبت اليه وشعا
 ق فيها الحلف باليمين وان كان اليقين يحسن بالعريه ويستحب التغليب
 ق في غير مال او مال لا ينقص انصاب والتغليب بالزمان والمكان كما سبق في
 و والصفان ككل ذلك كقولهم والله العظيم الرحمن الرحيم فلهذا
 ال التسوية اليه على البت وكذا جل حلف على البت فعل غيره ومما
 م من غير فعل في علم لوارثا يحلف ما علم ان مسوره وهب
 ج جمعه هذه الشروط ومان هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و
 ت تحله فترد شهادة كافر وصبي بالغ ومجنون وعبد وفاسق فخر جراً
 ن ثم من اصر على صغيرة تجبر به هذا المجري وفي الغنا والشعر والدف اخبار
 م ماعد العود والآلات التي تلهو فقطعوا بها الرقص بغير تكسر ولا
 ش شيء ارتكابه به حصر العرض كاكل غير السوق في السوق والملا
 ع عادة بطايه بسفطها و جمعوا في الحرف الذببة الى الاشخاص
 ت ثم حجة ودين وكل حرفة ملا للسنة اذا تعاطاها من لا يليق به
 و وارثها ومن يليق به فلا ولا تقبل من منهم كفرع لاصل وعكسه اما لما
 قال في الشهادة عليها اورد ومن سائر غرمايت او مفاش شهدها له مال واوجبوا الرد في

هذا المدعي في نفع وفي كل ما (جرت) ما كشهاده اعيده وموكله وكذا العاقلة في
 ز زوجته ابناهما قبات هنا (وتقبل) شهادة احد الزوجين للاخر من غير ربه
 ج جوازها على عدو وشرط ذ لك بعض يحرم معه لسروره وبفرج عصيته و
 ا ان يشهد له وتقبل من مبتدع و المغفل غير مقبول وهو من ليس بابت واذ
 خ خبره ولا شهادته ومن كان حرصا على ادائها وبادر بها بمبادرة
 ر راجع الى حق الله فان افتتاح القول منه والمبادرة حصة كشهاده بطلا
 م ميثاق عده وعق ومثل هذه عفو عن قصاص ونسب وحدود فذكر
 و وحكمك بشهادة كافر يني و الا عدين ابو صبيح نقضه هو وغيره في شرع
 ق في الاظهر واوشهد صبي ما بلغ اورفيق او كافر ثم اعادها بعد ما
 ال انفسق اذا تاب قبلت شهادته لا كن على غير واقعة قدرد فيها بعد الاخبار
 س سائر القضايا وجع مسا يد عي لا يكتفي فيه شاهد واحد الارضان وا
 ر رجلان كصيره وبازني قالو لا بد من شهادة اربعة رجال راوه ز
 ي يقر به من الزنى ويقبل ا مير المؤمنين في المال والعنفود المسالية
 ع عضده امراتان واما غير (الاموال) كالكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ
 و والاسلام وسائر ما يطلع ال جل عليه غالباً فيشرط فيه رجلا
 ل المرأة وبكارتها والارتضاع بدر (ها) وب النساء المستورة فثبت باربع نسوة وثبت
 ال من الحقوقي يثبت في حكم الدين بشاهدوين الاعيوب النساء ونحوها اما
 س سبل هذا وقفا لا يصح من مذهبه محمد بن ادريس رحمه الله ثبوته بذلك انه
 ر رعى وضرب وغصب و زياد ة ونقصان ونحوها فلا يجوز الشهادة على
 ع حتى تشاهده بعينك فعند الكا فذا الاصم يقبل هنا وان كانت على قول
 م من اهلها والنكاح ومن ملي ابرأ او طلاقا وقرأ كتابا فتنه طرقة ومما
 ك كذلك الاصم الا اذا كله و هو مصغ يذنه بكلمة فيها ولازمه الى القاضي
 ش شهادة عليها وعند الاداء ما اسفرت اجبرها القاضي ليرها الشاهد ولو وجد

و	واخبرهم انها هي جسا	زا	تعمل على الاصح وتتميز الشهادة بما حصل	فيه	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في ادى وعنى وولاه كما يفت	ل	ووقف وتكلم وتلك في الاصح ولا	سهو (من)	من طمها وهو ان يستفيض وينفخ	ح
م	م يسمعه من جمع يؤمن	مو	اعانهم عليه ويعد اجتماعهم على كذب	او خطاه	والشهادة بالملك باليد المجردة	و
م	م يسمعه من جمع يؤمن	لانا (خ)	ياد او ملا والسكنى والتصرف منه طويلا	ولم تعارض	جاز ومن يحمل شهادة او سمعها	ف
م	م يسمعه من جمع يؤمن	السلطان	لانه يفتى بالامتناع ومن طلب لها ولم	تجد	معه ثانيا نظرت فاذا كانت	ز
ف	في ادى وعنى وولاه كما يفت	المالك	بشاهد ويعين كالللال ومنه لقائه خا	له	من عذروا يجب ادواؤها والا فلا	ا
ع	على الاصح ولو شهد فيها	النا	ففيه شاهدون من احد الشاهدين وقال لا	تا	في باليمين معه لم يمين بل	ل
ن	ن امره بانها فسك ا	سر	على الامتناع اثم ولا تجد في ذلك نا	ويلا	ولو جوب ادائها شروط لا تتعلق في	ق
ف	في المذمة الا اثم الا بها القرب	فا	لوا وحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة اثنائي العدالة اما	ا
ال	الغاسق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد روي	ان وجوب الاداء الغاسق فيه	فيه
ف	مضارع العدل الثالث عدم العذر	على	المرضى اجابة بل يثبت اليه (فصل) اذا	اذنت له	قلت اشهد على شهادتي هذه	و
وا	والا انا شاهد بكذا فاشهدك او	قدم	الى القاضي وسمعه بشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعا اعا	ا
له	له يقول اشهدان لفلان من ثمن	الجد	ار او مبيع الفاعلى الاصح والادع لا	يصلح	الا في حق آدمي اما في	ي
ز	زنى ونحوه يثبت لحدقه فلا	والا	صل اذا مات او جن جازت شهادة الفرع	ما	اذا فسق او ارتد فلا	ا
ج	جواز ائها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهدي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كافة حال رفعها	فعا
و	واذا الشهادة جاز وهما	ناهضا	ن بالعمل عن اثنين وقبل بشرط اربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ت
ال	الاستيفاء بالمال لا يفتى و	با	لعقوبة والقصاص يفتى او بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عمدا منهم	م
ط	طوبوا بالقصاص وان صرح	عيا	رهم بالخطا فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم لا عذر	له مما عليهم كما نقلت قلت	قلت
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلافه	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فلا دافع	ر
ي	ي دفعه عن الجميع او الدية	قا	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نا لو رجع مركز ضمن ايضا	ا
ل	لكن لو رجع الولي كان قا	نما	عنهم بالجميع ولو رجع الشهود في مال غرمو	مبسوطا	عليهم ولا يقسول الواجب	ب
ف	منبوض من الشاهدين الاولين (نعم) في	في	ما اذا رجع بعضهم وبقى منهم نصاب خلا	في (ان ا	د الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
ف	في الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	(باب الاقرار) اذا اقر بحق لنا	ني	صح ان كان مطلقا التصرف	ف

ا	اما اقرار الصبي والمجنون لا يا	ح	قبوله وان ادعى البلوغ نظرت فان قال	بلغت	بالاحلام وكان وقت	ت
ل	لا يبعد امكانه صدق	فا	ما بالن فيلزمه اقامة البينة	فيه	واقرار العبد بفتح	ح
ب	بما يوجب عقوبة وا	سد	الوجهين يقطع اقراره في السرفه ولا يؤخذ	من	يده المالك اذا كان	كار
ي	ي سببه يكذبه ولو ضارب في	البلاد	يعامل باذن سيده واقصر في	ملاقاة	الاذن يمال صح ومنى شا	شا
ط	طالبه العامل بما اقر	و	يقضى من كسبه وتجارته واقرار الحر في	العوارض	من المرض صحيح نافذ	ذ
وال	والوارث وغيره من الاحرار و	العباد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث يدين عليه اقسو	الما	ل ولا يقدم اقراره واذا	ا
ر	روعه فافر مكرها فحين	سأل (نبي)	ب بطلانه وشروط صحة الاقرار ان يكون	من صانعه	به اهلا للمالك فلو	و
ج	جاء واقر لدابة لم يوجب	الله	ها شيئا وان اقر للحمل في البطن ا	حدا	تاس بمالك نظرت فاذا	ا
ز	زعم انه بارث ونحوه جاز و	ان	انطلق فكذا في الاطهر وان قال	حصل	بشره ونحوه بطل ولو قال	ل
مح	محذرا هذا لفلان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبق	معه	في الاصح وينفك	ر
ب	ب يده حتى يثبت به احد من	الخلق	ولو قال لي عليك الف فقال	الذ	ي عليه الدعوى وي	و
و	وهو يزارعه زنه او اختم	على	عماذا او اجعله في كيك فليس	هو	باقرار وقسوله صدقت او	و
ن	نعم او بلى اقرار و	طا	ثقة تقول امرى اقرار وقوله انا مقربه او بما	يقول	او قد ابرأني اقرار وكذا	ا
و	وفيتك او فسد انتز	عنه وان	قال انا مرق فلفو وكذا اقر به	على	الصحيح ولو قال رب المال	ل
في	فيه اقضى الالف فقال	يعد	في الله تعالى وافضيتك او ابعث من يفضدها	وما	اسألك الامه ليه يوم	م
ا	او اصبر حتى اقنع فهو اقرار	في	الاصح ولو قال داري او بوني او ديني الذي	في	ذمة زيد لك جري شري	ا
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	ايام	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	حين	يد فلو قال هذا لاني	و
و	وصية زيد به ثم صار في	دولته	بان اشتراه حكم عليه بغيره وكانه	ا	ما من ماله ويصح بغيره	ا
ا	اذا قال له عندي شيء و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يقول ويحتمل	لكتاب	الوقوف ولا يقبل ما	لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الشناس اقشائوه كالحقير واكتب	هذا	في غير العلم وفي العلم اختلاف	و
ر	راجع اليه والى الخمر المحترمة و	كل	ما في معناه مما متنا من يمه ولم ينع	من	اقتائه واختاروا فيه	و
م	من الوجهين قبولا كل	شيء	من ذلك لا رد سلام وعبادة من يرضى ولو	الزام	مالك ووصفه بانه عليم	و
ع	عقبت كثير وفسره بقليل	قد	ره قبل لا يبرجن وكاب معلم	ما	فا قال له على مكنا	ا

طالع مولانا الشرف في خلافة مولانا سلطان عبد الجبار

طالع مولانا الشرف في خلافة مولانا الفاضل احمد افندي يازو

طالع مولانا الشرف في خلافة مولانا الفاضل احمد افندي يازو

١١٤٤

ك	كما سرحنا في هذه الصحائف	ط	رف مقر ابدعها بللمسارف	ن	د ان غايت حسنا في
م	مبادى فضله لا تنسى	ب	بب اتيانه يابعد نظمام	ز	هت في محاسنه الايام والايام
ل	لا غرو فان هذا المؤلف الجليل	ع	عنوان الشرف للمقرى اممعايل	ب	هت في محاسنه الايام والايام
ط	طبعاً فانه اتي بغاية الغاية	ع	نه انهم بفكره الشياقب	رئيس	الانشاء وابن العميد والصاحب
عن	عن ورد بلاغته صدرت الادب	ذ	وولمعارف زمرا لم يبلغوا اربا	ال	ا وهو قانع لكل خصم الد
و	ومهند على اعناق الكلام مجرد	ه	يامباريه وتامم	تر	اه حاز السبق الاول ول
ان	اني لك ان تجاريه في مضمار	ا	وتلحق له بغبار	ت	الله ان براعته في هذه المجله
ا	اثبت له الفضل كله	م	م يكن بارع من الرجال	ي	اريه في ابتكاره ابداع منوال ال
ل	لشرفه تفرار باب العرفان	ما	بعد ما جدد مدى الازمان	م	الع بدر فنبون الانم م
ف	فاني من تاخر من البلغاء وقدم	ف	فوا في مع جمه الصغير	ب	لوم شتى لطول باعه تشير شير
ي	يخلد لفي العالمين ذكر امؤيد	اض	اضرم في قلب حاسديه چرا يتوقد	ت	ت به الايام والايام ال
ا	اذ هو عقد من اللآل	ل	لضدا في جيد البلاغة محكم	ب	يزدري دره المنظم م
ف	فنام الحمد لله	دا	دا وصلاة الصلاة	ا	دنت لنبوع المجد والكرم كرم
م	مولانا سيد العرب والعجم	ف	فنديام الحمد له على هذه الانعام	ب	بضج هذا السفر على النعام م
ر	السلام عن الحسن للتعظيم في و	ي	من همة الغنى بتجنيحه وطبعه	د	ام سعيه قرين التجاح ح
ط	طالع ابد رعووده في افق الفلاح	ا	الشيخ محمد افندي الزرقا الهمام	ا	اذا لوام مذهب انعمان في كل مقام م
ن	نعم وان لهمة المدير في الكمال	ز	اذه اعشاء بانجاز على هذا المنوال	ز	عي انام هذا الطبع الفرد د
ب	بدا المجد را به هذا الوضع الاول	د	ام سعي الجميع بالتجاح كاذل	ق	سعودهم في افق المحاسن كامل

سرح بهذا السفر طرف مفكر * فيما حواه من البدائع والضرف *
واحد بنى الشها وارخ قالا * في طبعهم قد بان عنوان الشرف *
١٢٩٤